وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم.

مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا (الغاز الطبيعي نموذجا)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من اعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

بوهنوش مها علياء. بن دادة كلتومة.

لجنة المناقشة:

أ.د زيام عبد النور..... رئيسا

أ.د بن دادة كلتومة ..... مشرفا ومقررا

أ.د عامر ناصر..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2024م-2025م/1445هـ/1446هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم.

مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا (الغاز الطبيعي نموذجا)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من اعداد الطالبة:

بوهنوش مها علياء.

تحت إشراف الأستاذة:

بن دادة كلتومة.

لجنة المناقشة:

أ.د زيام عبد النور..... رئيسا

أ.د بن دادة كلتومة .....مشرفا ومقررا

أ.د عامر ناصر..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2024م-2025م/1445هـ/1446هـ

شكر وعرفان:

الحمد لله أولًا وآخرًا الحمد لله الذي بفضله تتحقق الغايات، الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ووهبني من فضله قوة السعي والصبر، ويسّر لي سبل العلم والتعلّم، وله الحمد في الأولى والآخرة، على ما أنعم به عليّ من توفيق في إنجاز هذه المذكرة.

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى سندي الأول، أختي تسنيم، وعائلتي الكريمة، كلٌّ باسمه ومقامه وعلى رأسهم خالتي شعيب مسعودة، لما قدموه لي من حب، ودعم معنوي ومادي، ومساندة كانت خير معين في مسيرتي العلمية.

كما أخص بالشكر أستاذتي المشرفة الأستاذة بن دادة كلثوم، التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها وملاحظاتها القيّمة منذ بداية هذا العمل، فلها مني عظيم الامتنان والوفاء. كما أعبر عن اعتزازي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، التي وفرت لي بيئة علمية ومعرفية متميزة، والى الطاقم الإداري بالمدرسة كل باسمه ومقامه.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى كل أساتذتي الذين كان لهم دور في تكويني العلمي والفكري طيلة مسيرتي الجامعية، والذين تركوا بصماتهم في تكويني العلمي والإنساني وعلى رأسهم الأستاذ ناصر عامر الذي كان لنا خير رفيق طيلة مشوارنا التعليمي.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني لكل المؤسسات التعليمية التي احتضنتني ورافقتني منذ خطواتي الأولى في دروب العلم، في مختلف المراحل الدراسية.

لكل من مرّ في طريقي، وأثر في مسيرتي، ولو بكلمة، شكرًا لا تسعه الكلمات...

اهداء

إلى من كانت لي الحصن والسند.

إلى من غرست في حب العلم والتعلم.

إلى من علمتني أن القوة في القلب، وأن النجاح يبدأ بخطوة صغيرة تباركها دعوتها الصادقة.

إلى من سهرت وربّت لأصل الى ما أن عليه اليوم..

إلى امي.

لك وحدك اهدي هذا العمل. فهو ثمرة تعبك قبل أن يكون ثمرة جهدي.

الملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع مكانة خاصة الغاز الطبيعي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، من خلال تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للأزمة، وانعكاساتها على تموضع الجزائر في سوق الطاقة الدولية، خصوصًا مع الاتحاد الأوروبي.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الأزمة أعطت للجزائر فرصة كبيرة للجزائر لإعادة تموقعها كمصدر بديل وموثوق للغاز، خاصة في ظل تراجع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، اعتمدت المقاربة البحثية على منهج تحليلي يجمع بين البعدين التاريخي والمقارن، وتم تنظيم المذكرة في ثلاثة فصول مترابطة:

- تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي، حيث تم التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بالطاقة والسياسة الخارجية، ثم تحليل العلاقة بينهما، وأهمية الغاز الطبيعي في الأمن الطاقوي العالمي.
- أما الفصل الثاني فركّز على السياسة الطاقوية الجزائرية، من حيث تطورها، بنيتها التحتية، والأسواق التقليدية التي تعتمد عليها.
- بينما ناقش الفصل الثالث تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي والروسي، وكيف استجابت الجزائر لهذه التحولات من خلال تعديل استراتيجياتها وزيادة حضورها الجيوطاقوي.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر، مطالبة بتجاوز التحديات التقنية والمؤسساتية لضمان مكانة دائمة في سوق الطاقة الدولية، وذلك رغم ما تملكه من مؤهلات وفرص وموقع استراتيجي. كما أكدت أن الطاقة لم تعد مجرد مورد اقتصادي، بل تحوّلت إلى أداة فعّالة ذات أبعاد سياسية وجيوسياسية، تتطلب من صانع القرار الجزائري تبني رؤية استراتيجية بعيدة المدى في إدارتها ضمن سياق العلاقات الدولية المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية_ الطاقة_ الغاز_ الصراع الروسي الاوكراني.

Abstract:

This thesis explores the special role of natural gas in Algeria's foreign policy during the Russian-Ukrainian crisis, by analyzing the geopolitical and economic dimensions of the crisis and its impact on Algeria's positioning in the international energy market, particularly with the European Union.

The study is based on the hypothesis that the crisis provided Algeria with a significant opportunity to reposition itself as a reliable and alternative gas supplier, especially amid Europe's declining reliance on Russian gas. The research adopts an analytical approach that combines both historical and comparative dimensions and is structured into three interrelated chapters:

- The first chapter addresses the theoretical and conceptual framework, focusing on key concepts related to energy and foreign policy, and analyzing the relationship between them as well as the importance of natural gas in global energy security.
- The second chapter focuses on Algeria's energy policy, examining its development, infrastructure, and traditional export markets.
- The third chapter discusses the implications of the Russian-Ukrainian crisis on European and Russian energy security, and how Algeria has responded to these shifts by adjusting its strategies and increasing its geostrategic energy presence.

The study concludes that Algeria must overcome technical and institutional challenges to secure a lasting position in the international energy market, despite its considerable potential, opportunities, and strategic location. It also affirms that energy has evolved beyond a mere economic resource into an effective tool with political and geopolitical dimensions, requiring Algerian decision-makers to adopt a long-term strategic vision in managing it within the context of shifting international relations.

Key words: Foreign Policy_ Energy_ Gas_ The Russian-Ukrainian Conflict.

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: إطار عام لمفهوم الطاقة

المطلب الأول: ماهية الطاقة ومصادرها

المطلب الثاني: أهمية الطاقة في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي للغاز الطبيعي في الأمن الطاقوي العالمي

المبحث الثاني: إطار عام لمفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية واهم عناصرها

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثالث: دور الطاقة في توجيه السياسة الخارجية

المطلب الأول: تأثير الطاقة على السياسة الخارجية للدول

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: السياسة الطاقوية للجزائر

المبحث الأول: قطاع الغاز في الجزائر

المطلب الأول: اكتشافات الغاز في الجزائر

المطلب الثاني: دور سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر

المطلب الثالث: البنية التحتية لقطاع الغاز في الجزائر

المبحث الثاني: الأسواق التقليدية في تصدير الغاز الجزائري

المطلب الأول: أبرز الشركات وعقود الغاز مع الدول الأوروبية واسيا

المطلب الثاني: مقارنة بين حصة الجزائر وحصص الدول المنافسة

المبحث الثالث: ملامح السياسة الطاقوية الجزائرية قبيل الأزمة

المطلب الأول: الطاقة كسلعة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد المحلي

المطلب الثاني: التوجهات الاستراتيجية العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية

المطلب الثالث: تركيز الجزائر على السوق الاوروبية

الفصل الثالث: التحولات الجيوسياسية للأزمة الروسية الأوكرانية وأثرها على السياسة الطاقوية الجزائرية

المبحث الأول: السياق الجيوسياسي لأزمة أوكرانيا وانعكاساته على أمن الطاقة

المطلب الأول: خلفية الصراع الروسي–الأوكراني وأبعاده الجيوسياسية

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا وأثرها على سوق الطاقة

المطلب الثالث: البنية التحتية لأنابيب الغاز بين روسيا وأوروبا ودور أوكرانيا الحيوي

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على سياسات الطاقة الأوروبية والروسية

المطلب الأول: تحول سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة

المطلب الثاني: أثر التحول الأوروبي على أمن الطاقة الروسي والتموضع الجيوطاقوي

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الجزائرية في ظل التغيرات الجيوسياسية

المطلب الأول: الجزائر كبديل استراتيجي للغاز الروسي في السوق الأوروبية وأثر ذلك على توجهاتها الجيوسياسية

المطلب الثاني: التحديات والفرص أمام الجزائر في ظل الوضع الجيوطاقوي الجديد

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

مقدمة:

بعد الحرب الباردة، شهدت معظم السياسات العامة في العالم تحولًا جذريًا وتوسعا كبيرا في المفاهيم، خصوصًا السياسات المتعلقة بمفاهيم الأمن البشري. وقد أصبحت هذه المفاهيم تتجاوز الحدود التقليدية لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكان ذلك نتيجة لتغير طبيعة التهديدات التي بدأت تبرز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وظهور ما يعرف بـ "حروب الطاقة". حيث أصبحت الطاقة تشكل مصدرًا لتنافس الدول، وأحد المحاور الرئيسية في السياسة العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كإحدى أكثر الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على مواردها الطبيعية من أجل ضمان استقرارها الاقتصادي والسياسي. كما يمكن ملاحظة عودة تركيز الجزائر على توفير الموارد الطاقوية وحمايتها، لتصبح هذه الاخيرة واحدة من القضايا المركزية في الأجندة السياسية الجزائرية. بحيث تشكل بالنسبة للجزائر شأناً سياسيًا واستراتيجيًا مهما، وذلك لارتباطه الوثيق بالأمن الوطني.

تعتبر الجزائر من أبرز الفاعلين في صناعة الغاز الطبيعي على مستوى القارة الإفريقية، بحيث تحتل المرتبة الأولى كأكبر منتج لهذا المصدر في إفريقيا، متفوقة بذلك على مصر ونيجيريا. إضافة على ذلك، تتمتع الجزائر بقدرات هائلة في حقول الغاز، حيث تشير تقارير شركة بريتيش بتروليوم البريطانية لعام 2021 إلى احتياطيات مؤكدة ضخمة تضمن استمرار الإنتاج لمدة لا تقل عن 28 عامًا. هذه المؤشرات الإيجابية تعكس القوة الاقتصادية الإستراتيجية للجزائر في سوق الغاز الطبيعي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها أحد الخيارات الموثوقة للإمدادات الآمنة، خصوصًا أن الغاز الطبيعي يشكل جزءًا حيويًا من الأمن الطاقوي في العديد من الدول. كذلك فإن انقطاع الإمدادات بشكل مفاجئ له تداعيات كبيرة، قد تمس الصناعة وحتى الحياة اليومية، خاصة خلال فصول الشتاء الباردة.

وتعد أوروبا من أبرز زبائن الجزائر في مجال الغاز الطبيعي، حيث يتم تصدير الغاز عبر ثلاثة خطوط رئيسية. بالإضافة الى شحنات الغاز المسال.

كما تتعدد العوامل التي تسهم في إحداث اختلال واضطرابات في أسواق الطاقة، مما يؤدي إلى تداعيات اقتصادية واسعة النطاق. ومن بين هذه العوامل، هناك ما يترتب عليه تأثيرات مباشرة تتعلق بأساسيات السوق مثل توازن العرض والطلب على الطاقة، بالإضافة إلى مستويات المخزونات. إلى جانب ذلك، هناك عوامل أخرى ذات تأثير غير مباشر، أبرزها العوامل الجيوسياسية التي تتمثل في الصراعات المباشرة بين الدول.

وتزداد حدة هذه التداعيات في حالة إذا ما كان أحد أطراف النزاعات الدولية يعد من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، مما يثير مخاوف بشأن استمرارية إمدادات الطاقة وانتظامها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

لقد خلف الصراع الروسي الأوكراني تداعيات اقتصادية عالمية عميقة، خاصة حدوثه بعد فترة من التعافي التدريجي الذي شهدته اقتصادات العالم بعد الخروج من الأزمة التي فرضتها جائحة كورونا-COVID) . (19ومن أبرز النتائج التي فرضها هذا النزاع، التقلبات الحادة في أسعار الطاقة، خاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي، والتي عرفت تقلبات غير مسبوقة. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار الأزمة الناتجة عن النزاع الروسي الأوكراني واحدة من أزمات الطاقة الأكثر تأثيرًا على أسواق الطاقة العالمية منذ أزمة النفط في عام 1973، حيث أثرت بشكل كبير على استقرار الأسواق وأثقلت كاهل الاقتصاديات العالمية التي تعتمد على استيراد الطاقة.

وفي ظل التصعيد الحاد للعلاقات الأوروبية الروسية، الذي أثر بشكل مباشر على قطاع الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، ظهرت الحاجة الملحة للبحث عن بدائل لضمان إمدادات الغاز الأوروبي بعيدا عن الاعتماد على الغاز الروسي. هذا الوضع وضع الغاز الجزائري كبديل قوي، بفضل قربها الجغرافي من الضفة الأوروبية. لكن هذه الميزات التقنية تواجه عدة تحديات هامة قد تؤثر على تنافسية الجزائر في هذا السوق الحيوي. ومن أبرز هذه التحديات هو دخول منافسين جدد، مثل قطر والولايات المتحدة، الذين يسعون للهيمنة على حصص سوقية كبيرة. علاوة على ذلك، فإن التحول العالمي نحو تطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال بدلاً من الغاز عبر الأنابيب، وكذلك توجه العديد من الدول نحو استثمار أكبر في

إنتاج الغاز من المكامن البحرية واستخراج الغاز غير التقليدي، يشكل تحديات إضافية تؤثر على قدرة الجزائر على الحفاظ على موقعها الريادي في السوق العالمي للغاز الطبيعي.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

الإشكالية:

مع اندلاع الأزمة الأوكرانية وتفاقم التوتر بين روسيا والدول الأوروبية، برزت الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، كأداة استراتيجية في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، وجدت الجزائر نفسها في موقع محوري، نظراً لمكانتها كمصدر بديل محتمل للطاقة نحو أوروبا.

فما مدى تأثير أزمة أوكرانيا على توظيف الجزائر لورقة الغاز الطبيعي في سياستها الخارجية؟ وهل نجحت الجزائر في استثمار هذه الورقة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية؟

هذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات فرعية أخرى:

التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف تطورت مكانة الغاز الطبيعي في السياسة الخارجية الجزائرية قبل وأثناء أزمة أوكرانيا؟
- ✓ ما هو موقف الجزائر من الصراع الروسي–الأوكراني وكيف وازنت بين مصالحها الطاقوية ومواقفها السياسية؟
- ✓ كيف استجابت أوروبا والعالم للعرض الجزائري في مجال الغاز الطبيعي خلال الأزمة؟
- ✓ هل شكّلت الأزمة فرصة استراتيجية أم تحدياً للسياسة الخارجية الجزائرية الطاقوية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تلعب أزمة أوكرانيا دوراً محورياً في إعادة إبراز أهمية الجزائر كمصدر بديل للغاز الطبيعي نحو أوروبا.

- ✓ تحافظ الجزائر على سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ "الحياد الإيجابي" مع استغلال الفرص الاقتصادية التي أتاحتها الأزمة.
- ✓ تواجه الجزائر تحديات داخلية وخارجية تحد من قدرتها على استثمار مكانتها الطاقوية بشكل كامل.
- ✓ إن البنية التحتية والإنتاجية الجزائرية ليست مهيّأة كلياً لتغطية الطلب الأوروبي المتزايد رغم الإمكانات الكبيرة.

أهداف الدراسة:

- تحليل دور الغاز الطبيعي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا.
- مراجعة استراتيجيات الجزائر لتوسيع دورها كمصدر رئيسي للغاز في السوق الأوروبي والعالمي.
- دراسة التأثيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الجزائرية بعد التغييرات التي طرأت على سوق الطاقة العالمية.

أهمية البحث:

- تسليط الضوء على دور الجزائر كداعم للاتحاد الأوروبي في تأمين إمدادات الغاز بعد تراجع الإمدادات الروسية، وفهم الآثار الاقتصادية والجيوسياسية لأزمة أوكرانيا على الجزائر.

منهجية البحث:

- المنهج التاريخي: سيتناول تطور سياسة الجزائر في مجال الطاقة قبل وخلال الأزمة.
- المنهج المقارن: مقارنة السياسات الجزائرية في مجال الطاقة (الغاز الطبيعي) مع سياسات بعض الدول المصدرة الأخرى (مثل روسيا وقطر) قبل وخلال الأزمة.
- استخدام الأدوات الكمية والكيفية لجمع البيانات وتحليلها.

الدراسات السابقة:

- مجلة السياسة والاقتصاد، مقالة أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، المؤلف سوزي رشاد.

تُسلط هذه المقالة الضوء على كيف استخدمت روسيا صادراتها من الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، كأداة جيوسياسية من أجل فرض نفوذها على الساحة الدولية، كما توضّح ما دفع أوروبا إلى البحث عن بدائل، وهو الأمر الذي يمهّد لفهم الفرص المتاحة أمام الجزائر.

- تحولات سوق الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا–أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري بين المنافسين فيه–Transformations Of The European Gas Market After The Russia Ukraine War And The Status Of Algerian Gas Among Its Competitors.

تركّز هذه الدراسة على التحولات في سوق الغاز الأوروبي منذ بداية الغزو الروسي على اوكرانيا، وتقييم مكانة الجزائر كمورّد بديل للغاز الروسي. كما تقدم هذه الدراسة أساسًا لفهم موقع الجزائر وسط المنافسة الدولية على السوق الأوروبية.

- مجلة الباحث الاقتصادي، الاتجاهات المستقبلية لصادرات الغاز الجزائري في ظل الصراعات الجديدة، المنافسين الجدد، وضغوط الاستهلاك المحلي.

تناقش هذه المقالة مستقبل صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية، والتي قد تعيق من استغلال الفرص الدولية، مثل ضعف الطاقات الإنتاجية، أو نقص الاستثمارات.

- محمد شنقل، الحرب الروسية الأوكرانية بين البعد الأيديولوجي والمنطق الجيواستراتيجي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2024/2023.

تُشير الدراسة إلى اعتماد أوروبا الكبير على واردات الغاز والنفط من روسيا، والذي يجعلها عرضة للتأثيرات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع الروسي الأوكراني. كما تظهر الدراسة أهمية أوكرانيا كممر رئيسي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، الأمر الذي يجعلها ذات أهمية استراتيجية كبيرة في معادلة الطاقة الأوروبية.

- La croix, Crise Ukrainienne: le gaz algérien pourra-t-il être une alternative au gaz russe ?

دراسة ترى إمكانية أن يُشكّل الغاز الطبيعي الجزائري بديلاً للغاز الروسي بعد الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا، كما يشير الى العلاقات التاريخية بين الجزائر ودول جنوب أوروبا.

- Middle east eye, La crise ukrainienne, une aubaine pour le gaz algérien.

دراسة سياسية واقتصادية تدرس الفراغ الذي خلّفته روسيا في السوق بعد العقوبات التي تم وضعها ضدها بعد غزوها لأوكرانيا، وتضاعف الفرص للغاز الجزائري لإعادة بسط نفوذه.

- Lerubicon; La « guerre » du gaz naturel et les prétentions renouvelées de l'Algérie.

تُحلل هذه الدراسة المشهد الطاقوي الدولي في ظل "حرب الغاز" التي تفاقمت بعد الغزو الروسية لأوكرانيا، كما سلطت الضوء على طموحات الجزائر للعودة كفاعل محوري في السوق الأوروبية.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

تعد الطاقة وسيلة من وسائل التقدم الاقتصادي والتطور الحضاري ومظهر من مظاهر التنافسية بين الدول، حيث أصبح معدل استعمالها مؤشرا لذلك، لأنها أصبحت معيارا مهما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات. للدور الحيوي الذي تلعبه، والذي لا غنى عنه بالنسبة لجميع اقتصاديات الدول. استخدم الانسان مصادر الطاقة عبر مختلف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي التي مر بها المجتمع البشري. ففي البداية ولعقود كثيرة من الزمن، كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة بعد النار، ليتغير نمط الحياة فيما بعد باكتشاف البترول والغاز واللذان أصبحا يشكلان أهم مصادر للطاقة الى يومنا هذا. لكن مع ازدياد الوعي العالمي بالمسائل البيئية وضرورة الحفاظ عليها، زاد الإدراك بأهمية التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة، لكن رغم ذلك فان الاستغناء عن استخدام الطاقات الأحفورية، لم يتحقق الى يومنا هذا، وتشير الدراسات الى عدم إمكانية حدوث ذلك.

المبحث الأول: إطار عام لمفهوم الطاقة

المطلب الأول: ماهية الطاقة ومصادرها.

تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي لأي تقدم صناعي وتكنولوجي، وبالنظر إلى ما تقدمه من خدمات في شتى المجالات، فهي تمثل بذلك نقطة ارتكاز للحياة البشرية. وقد تنوعت مصادرها إلى طاقات احفورية وهي ما يطلق عليها بالطاقات الغير متجددة والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي والفحم، وكذلك الطاقات المتجددة او الغير ملوثة والتي تتمثل في طاقة الشمس، الرياح...

أولا: مفهوم الطاقة وتطورها التاريخي:

كانت أولى استخدامات الطاقة في القرن التاسع عشر في شكل طاقة متجددة كطواحين الهواء المستخدمة لطحن القمح والذرة وغيرها، وكانت الحرارة تنتج بإشعال النار في الخشب أو روث الحيوانات.. وأما بخصوص الضوء فكان من خلال الشموع المصنوعة من شحم الحيوانات.. اما وسائل النقل فاعتمدت في طاقتها على الحيوانات والرياح. لكن مصادر الطاقة ومستوياتها تطورت تبعا لمستوى التقدم التقني والاقتصادي للمجتمع وكذلك بتطور وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان آنذاك.. ففي البداية اعتمد الإنسان على القوة العضلية ثم اعتمد على الطاقة الحيوانية واستغل حركة الرياح لتحريك السفن ومطاحن الهواء، وبعدها تم اكتشاف الفحم واستخدامه في الطاقة وكانت انجلترا مهدا للثورة الصناعية لاكتشاف الفحم الى أن تم اكتشاف البترول ثم الغاز الطبيعي..

وتعرف الطاقة لغة: بأنها الترجمة الحرفية لكلمة Energy أو Energie أو Energia باللغات الأوروبية الحديثة، مشتقة من الكلمة اليونانيةEnergosأو Energia المركبة من مقطعين **En**وتعني في أو داخل و**Ergos**وتعني نشاط، وتعني في داخله نشاط وأن الشيء يحتوي على جهد أو شغل.[1]

[1] سعاد جبار، سعاد ماحي، الطاقة في الجزائر: موارد وإمكانيات، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1،2015 ص03.

أما اصطلاحا: وردت العديد من التعاريف لمصطلح الطاقة في مختلف الأبحاث والدراسات والتي من بينها يذكر :

تطلق كلمة طاقة على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة وإنتاجها واستهلاكها وأيضا حفظ مواردها وتتجسد أهميتها كونها الركيزة الأساسية الأولى لاستمرار العملية التنموية خاصة في الدول التي تعتمد على عوائد الطاقة المالية في تمويل مشاريعها التنموية. [1]

كما تعرف الطاقة: على أنها القوة الجسدية للإنسان أو الحيوان أو الرياح، سقوط الأمطار، الشمس والبخار، هكذا يتضح أن الطاقة تعرف حسب استعمالاتها المختلفة إلى أي حرارة وقوة، وقد تكون في شكل سوائل كالبترول أو في شكل غاز مثل الغاز الطبيعي أو في صور صلبة كالفحم بالإضافة للطاقة الكهربائية المائية والنووية.[2]

تعرف أيضا: على أنها قابلية الشيء على انجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء.[3]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف للطاقة على أنها: الوسائل اللازمة التي لا يمكن الاستغناء عنها حتى في حياتنا اليومية وكذلك الوسائل التي تحتاجها جميع القطاعات الاقتصادية، وتعد الركيزة الأساسية والأولى لعملية التنمية.

وتوجد صور عديدة للطاقة يتمثل أهمها في الحرارة، الضوء، الصوت وهناك أيضا الطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات والطاقة الكيمائية التي تنتج من حدوث تفاعلات كيميائية، وهناك الطاقة الكهربائية والطاقة الكهرومائية والحركية والإشعاعية والديناميكية والذرية، كما يمكن تحويل الطاقة من صورة إلى أخرى كتحويل الطاقة الكيميائية إلى طاقة ضوئية والكهربائية إلى حركية.[4]

---

[1] كمال بوعظم فيروز جيرار، مزايا استغلال الطاقة الشمسية المتجددة كبديل للطاقة النفطية على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية ... الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم محمد مصطفى محمد الخياط الطاقة: مصادرها
وأنواعها واستخداماتها، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، 2006، ص 13 .الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص 03.

[2] اقبال محمد احمد وراق الآثار البيئية لاستخدامات الطاقة الشمسية بولاية شمال كردفان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، معهد الدراسات البيئية، تخصص علوم بيئية، جامعة الخرطوم السودان، 2005، ص 29.

[3] العياشي زرزار، محمد مداحى أثر تطورات قطاع الطاقة على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل البدائل التنموية الممكنة لقطاع المحروقات، مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، العدد 01، 2015، ص 17.

[4] دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العالمة والإحصاء، مصر، 2015, ص06.

ثانيا: مصادر الطاقة:

ويمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى:

❖ **الطاقات التقليدية المستنفذة (الطاقات الاحفورية):** هي مصادر نابضة تكونت بفعل الطبيعة عن طريق تحليل الكائنات الحية التي كانت موجودة على سطح الأرض وعلى مر العصور نتيجة اختلاف تأثير الشمس من مكان لأخر أو من زمن إلى أخر هذا ما أدى إلى تكوينات مختلفة من حوامل الطاقة الاحفورية وهي عبارة عن الموارد التي لا يمكن إنتاجها أو صناعتها والتي سينفذ رصيدها مع مرور الزمن ومع استمرار استعمالها. وهي الموارد التي توفر معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الفحم والبترول والغاز..

❖ أنواعها:

- **الفحم الحجري:**

عرف الفحم الحجري منذ زمن طويل، فقد تم اكتشافه عن طريق الصدفة بعد اكتشاف النار وقد كان أهم مصدر للطاقة في بداية الثورة الصناعية خلال القرن 18 عشر في أوروبا الغربية ثم انتشر استعماله في بقية المناطق الاخرى يستخرج الفحم بالطرق السطحية أو الجوفية، ويوفر ثلث طاقة العالم.[1]

ويعرف بأنه مادة صلبة ذات لون اسود يتكون من كربون، هيدروجين، اكسجين، نيتروجين والكبريت وهي قابلة للاشتعال والاحتراق ويتولد عنها طاقة حرارية يمكن استخدامها في العديد من المجالات، كإنتاج الكهرباء، تدفئة المنازل ووقود المنشآت. وله مزايا متعددة من بينها احتوائه على طاقة عالية ومخزونه يكفي لمئات السنين، كذلك تكلفته المنخفضة مقارنة بالطاقات الأخرى.[2]

- **البترول:**

[1] سمير كسيرة، عادل مستوي الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 149.

[2] محمد مصطفى محمد الخياط الطاقة: مصادرها وأنواعها واستخداماتها وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، 2006، ص35,36.

يمثل البترول أهم مكونات مزيج الطاقة العالمي اليوم فعلى الرغم من اكتشاف العديد من مصادر الطاقة البديلة الا ان البترول لا يزال يعد مصدرا حيويا لا يمكن الاستغناء عنه. قد عرف هذا المصدر الحيوي منذ القدم حيث عرفه الفرس منذ ما يزيد عن ستة ألاف سنة، وقد اكتشف أول بئر للبترول في ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1806 كما تم حفر أول بئر للبترول سنة 1865 في ولاية بنسلفايا الأمريكية.[1]

أصل كلمة البترول هو لاتيني وتعني: زيت الصخر ويعرف انه عبارة عن سائل اسود كثيف سريع الاشتعال، يتكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصر الكربون والهيدروجين، وتعرف باسم الهيدروكربونات[2]، ثم يجتمع البترول في باطن الأرض ويبقى في مكانه إلى أن يخرج إلى السطح بفعل الطبيعة أو يستخرجه المختصون. كما تختلف جودة أنواع هذا المصدر باختلاف نسبة الشوائب العالقة بها ومن حيث الكثافة النوعية فكلما قلت درجة الكثافة النوعية، ازدادت نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات الهامة كوقود السيارات والطائرات.

- **<u>الغاز الطبيعي:</u>**

عرف الغاز الطبيعي منذ فترة من الزمن فقد استخدمه الصينيون قبل 940 سنة قبل الميلاد لاستخراج الملح من مياه البحر[3],ثم انتشر في العصر الحديث وقد استخدمته المملكة المتحدة لأول مرة سنة 1785 من اجل إنارة شوارعها، لتتوسع استخداماته منذ ذلك الحين في الدول الأوروبية الأخرى. ويعد من أهم أنواع الطاقة الأحفورية والتي تتميز بكفاءتها العالية والقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة، وتعد الطاقة الانقى والأنظف من بين المصادر الاحفورية [4]، تزايدت أهمية الغاز الطبيعي عقب انتهاء الحرب العالمي الثانية وأصبح كمادة اساسية لاستخراج بعض الغازات التي تستخدم في الصناعات البتروكيماوية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي اولت اهتماما بهذا المصدر.. تزايدت اهميته خاصة بعد

[1] صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق,2001, ص191.
[2] بن علي بلعزوز، سامية شارفي، الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول العالمية: دراسة قياسية تحليلية (1999 - 2014)، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية ... الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص 02.
[3]صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق، 2001، ص200.
[4]سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، أساسيات إنتاج الطاقة البترول والكهرباء والغاز، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 197,198

سنة 1973 حيث أصبح مصدرا أوليا للطاقة، وزاد الطلب عليه بنسبة كبيرة خاصة لتكلفته المنخفضة وكونه غير ملوث، يمكن تعريفه أنه خليط مركب من الميثان والإيثان والبوتان إضافة إلى بعض المركبات الأخرى مثل ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين والماء، وهو خليط لا لون ولا رائحة له، يتواجد عادة بالقرب من البترول تحت سطح الأرض، مرات يكون مختلطا مع البترول ويطلق عليه تسمية الغاز المصاحب أو المشترك أو المرتبط gaz associé، أو في حقول خاصة به ويسمى بالغاز الغير مشترك gaz non associé. يتم نقل الغاز الطبيعي في أنابيب حتى مناطق التخزين، ويخلط بمادة كيميائية تعطيه رائحة بغرض التعرف عليه في حالة حدوث تسرب.[1] على الرغم من تفوق البترول بصورة كبيرة على الفحم الحجري، إلا أن الغاز الطبيعي يتمتع بمجموعة من الخصائص تجعله أفضل من البترول ومن أهم خصائصه: سهولة استخراجه ونقله. توافره بكميات كبيرة وتزايد احتياطات. يتمتع بتركيبة بسيطة، كما يتمتع بطاقة حرارية عالية بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له .لا يتطلب عمليات معالجة كبيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم الحجري والبترول، كونه خال من الشوائب ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف.

[1] علي سدي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 67 و08 أبريل، 2008، ص02.

خريطة توزيع الموارد الاحفورية في العالم

Source : Cartograf.fr, L'énergie dans le monde,

https://www.cartograf.fr/.

❖ **الطاقات المتجددة (البديلة)أو النظيفة:** تتمثل الطاقات المتجددة في موارد غير أحفورية، وتتواجد بأشكال مختلفة، كما تعتبر الشمس مصدرها الاساسي سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

- **تعرفها وكالة الطاقة الدولية:IEA** "أنها تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد فيها بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".[1]
- وهي الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد والتي لا يمكن ان تنفذ وتتميز أنها أبدية وصديقة للبيئة وهي بذلك على خلاف الطاقات الغير متجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض كما انها لا تخلف آثار سلبية على البيئة على عكس ما يخلفه البترول عند احتراقه. [2]

ومن أشهر الطاقات المتجددة وأكثرها استخداما ما يلي:

- **الطاقة الشمسية:**

[1] سفيان بوزيد، محمد عيسى محمد محمود، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، (د سن)، ص 116.
[2] فروحات حدة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11 جامعة ورقلة، 2012، ص 149

تعتبر الطاقة الشمسية أحد أفضل المصادر الطاقوية المتجددة النظيفة و الغير ناضبة و التي تستمد قوتها من الأشعة الشمسية، و ينعكس جزء كبير من أشعة الشمس قبل وصوله إلى سطح الأرض و أما الأشعة التي تصل إلى الأرض فيذهب 30% منها لتدفئة الغلاف الجوي و 35% لتبخر الماء وحركة الرياح وتكوين الأمطار، و 35% إلى حرارة تعطي الدفء اللازم لاستمرار الحياة[1] استطاع العلماء اختراع ألواح شمسية تستطيع تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، تحتوي هذه الألواح على خلايا شمسية تقوم بتحويل أشعة الشمس التي تسقط عليها إلى إلكترونات كهربائية، ثم القيام بوصلها بمختلف القطاعات، حيث يمكن زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بزيادة عدد الألواح الشمسية المتصلة.

- **الطاقة الهوائية او طاقة الرياح:**

تعد من المصادر الطاقوية النظيفة لكنها تتطلب توفر مناطق جغرافية تهب فيها الرياح بسرعة ملائمة ولفترات معينة، وهي ناتجة عن حرارة الشمس فالرياح تنتج عن اختلاف الضغط الجوي المرتبط بدرجة تسخين الشمس لمناطق مختلفة من سطح الأرض. وتعرف الطاقة الهوائية أنها الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت منذ القدم سواء في تسيير شراع السفن أو لإدارة طاحنات القمح والذرة، وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح لطاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة ويتم تحويلها لطاقة كهربائية. [2]

- **الطاقة المائية:**

وقد عرف استخدامها منذ عقود طويلة إذ تشكل أول طاقة بديلة استخدمها الإنسان منذ الحضارات القديمة وتعتبر كذلك طاقة غير مباشرة ناتجة من الشمس التي تحرك الدورة المائية، تتطلب الطاقة المائية وجود مساقط أو مجاري مائية طبيعية أو صناعية ثم تحويل المياه إلى طاقة كهربائية وفق إستراتيجية مدروسة، ويرتبط مفهوم مصادر الطاقة المائية في الوقت الحاضر بمحطات توليد الكهرباء المتواجدة على مساقط الأنهار من خلال بناء السدود الضخمة والصغيرة.[3]

[1] صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق, 2001, ص215.
[2] صالح وهبي، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق, 2001, ص221.
[3] اسمير سعدون مصطفى وآخرون الطاقة البديلة: مصادرها واستخداماتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 195.

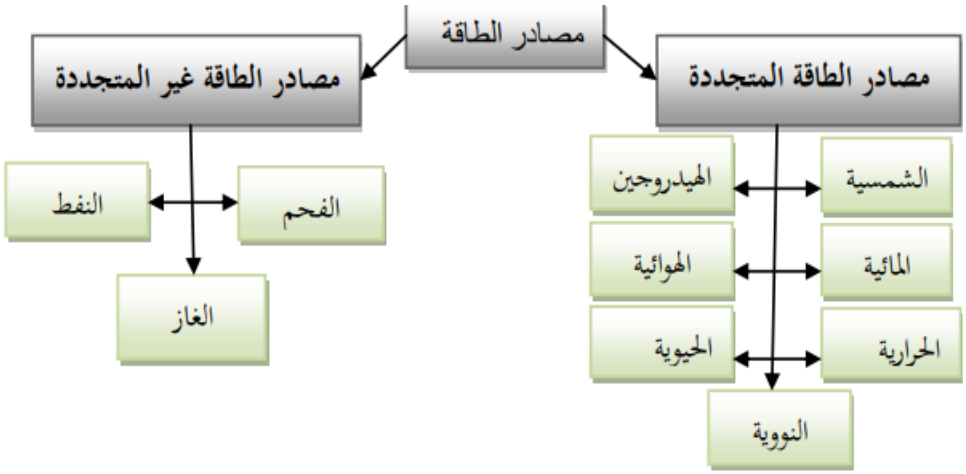

المصدر: سمير كسيرة، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة: رؤية تحليلية أنية ومستقبلية**، مجلة العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 149.

المطلب الثاني: أهمية الطاقة في العلاقات الدولية:

تعد الطاقة عنصر مهم في فهم الكثير من التفاعلات الدولية التي تحدث باعتبارها المحرك الأساسي لأي تعاون أو تنافس أو صراع أو نزاع في الساحة الدولية، فنجد أن الطاقة موجودة في جل المجالات الرئيسية للدول والشعوب. فحسب الإحصائيات فإن مجال الصناعة يتشكل من 56%من الطاقة التي تنتج في العالم أما قطاع النقل فنجد انه يستهلك نسبة 30% من إجمالي الإنتاج الكلي للطاقة[1]، كما نجد استخدامات الطاقات في جل الصناعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة الكيماوية... هذا ما يبرز أهمية الطاقة، وهي ليست فقط ضرورية للنمو الاقتصادي، بل أصبحت أداة إستراتيجية تُستخدم في بناء النفوذ الدولي, لهذا أدرك صناع السياسات أهمية العلاقة بين الطاقة و تطور الدولة الاقتصادي و في البنية التحتية للدول و الذي يؤثر و بشكل كبير على المجتمع، لهذا وبعد أن عرفت الدول أهمية هذه الموارد أصبحت تتنافس فيما بينها لضمان تفوقها في مجال الطاقة العالمية وقد أخذ هذا التنافس شكلين واضحين يتعلق الأول بسعي الدول لتأمين ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير طاقة مستدامة غير ملوثة وغير مكلفة وذلك من خلال دعم وتطوير الموارد المتجددة، أما الوجه الثاني للتنافس فهو سهولة الوصول إلى كل مصادر الطاقة العالمية والتحكم في الأسعار وضمان أمن الإمدادات كذلك التحكم في الإنتاج و التصدير والتكرير وهذه الفكرة أدت إلى ارتفاع مستوى التنافس و الصراع في اغلب المناطق الموجودة في العالم أي

[1] محمد مصطفى الخياط، الطاقة لعبة الكبار، إصدارات سطور الجديدة 2016، ص 11.

من يمتلك القدرة على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية بما فيه المخازن الاحتياطية ستكون له القدرة على التحكم في أسواق الطاقة العالمية ما سيؤدي بالضرورة إلى فرض هيمنته على العالم والقرار السياسي الدولي.

وفي ظل التنافس الشديد والحاجة إلى امتلاك الطاقة ومحاولة فرض النفوذ حول مصادر الطاقة في العالم، برزت مفاهيم جديدة في الدراسات الأمنية مثل أمن الطاقة وصنعت كل دولة استراتيجيات للتعامل مع الأمن الطاقوي وذلك لبناء قوتها .كذلك أشار العالم باري بوزان إلى أن امن الطاقة لا يمكن فصله عن التفاعلات الإقليمية مع تداخل مصالح الدول مع هذه التفاعلات والتي قد تؤدي إلى التبعية الطاقوية والتي تمثل تهديدا أمنيا للدول. وكذلك أزمة النفط التي حدثت سنة 1973 والتي جعلت الدول تعيد التفكير في بدائل محل الطاقات التقليدية، هنا برز الاهتمام بالطاقات النظيفة وأصبح الحديث عن التنمية المستدامة من خلال المؤسسات .كذلك فان التنافس بين القوى الكبرى لتأمين الوصول الى الموارد وتوسيع نفوذها يساهم في ظهور أشكال جديدة من المعضلات الأمنية.[1]

قال الدكتور مصطفى عباس المعرفي أن الطاقة هي عصب الحياة وهي أساس تقدم الحضارة البشرية كما أنها توفر ظروف الحياة للبشر من حيث استغلال الإنسان للطاقة الشمسية والمائية التي تجعل من كل شيء قائم على الحياة.

المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي للغاز الطبيعي في الأمن الطاقوي العالمي.

أولا:

- ✓ **الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي:**

[1] اشكالية الطاقة في العالم، د.بومدين وسيلة، مدخل مفاهيمي حول مفهوم الطاقة، جانفي2024.

تفيد الإحصاءات بان الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في العالم سنة 2020 بلغ كمية 3,8 ترليون متر مكعب، اما نصيب الدول العربية فقد بلغ نسبة 584 مليار متر مكعب اما من حيث نصيب الدول الكبرى في الإنتاج:

- الولايات المتحدة الإنتاج: 1.03 تريليون متر مكعب (الدولة الأولى في إنتاج الغاز).
- روسيا: 699 مليار متر مكعب.
- إيران: 244 مليار متر مكعب.
- الصين: 219 مليار متر مكعب.
- كندا: 205 مليار متر مكعب.
- قطر: 170 مليار متر مكعب.
- أستراليا: 162 مليار متر مكعب.
- النرويج: 128 مليار متر مكعب.
- السعودية: 105 مليار متر مكعب.
- الجزائر: 102 مليار متر مكعب.[1]

ومع تزايد الطلب العالمي على الغاز، تواجه الدول والشركات تحديات كبيرة لتلبية هذه الحاجة المتزايدة، هذا ما يدفع الى استكشاف مناطق جديدة ومضاعفة عمليات التنقيب، وزيادة إنتاج هذا المورد الهام في الحقول المكتشفة، والحرص على تحسين الكفاءة التشغيلية وضمان أعلى مستويات الأمن والسلامة لعمليات التنقيب، كما أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي تقوم بها الدول من اجل تطوير قطاع الغاز منها:

- استكشاف حقول جديدة من اجل زيادة إنتاج الغاز الطبيعي.

[1] عبد الحافظ الصاوي، تعرف على سوق الغاز في العالم.. من الإنتاج الى الاستهلاك,16 ديسمبر 2024, موقع الجزيرةhttps://aja.me/uncg94,تم الاطلاع عليه يوم 11جانفي2024.

- تحسين عمليات التنقيب باستخدام تكنولوجيا حديثة واستخدام المعدات الحديثة لرفع الإنتاجية وخفض التكاليف.
- الالتزام بالمعايير الدولية، مع تقييم المخاطر المستمر من اجل ضمان أمن وسلامة السكان في المنطقة والعمّال.

✓ **احتياطي العالم من الغاز الطبيعي:**

أما بالنسبة للاحتياطيات، فيبلغ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي 205 تريليونات متر مكعب، نصيب الدول العربية من تلك الاحتياطيات 54.4 تريليون متر مكعب، أما أوبك فلديها احتياطيات من الغاز تقدر بـ 73.1 تريليون متر مكعب، أما نصيب أوبك من دون الدول العربية من احتياطيات الغاز فتبلغ 46.2 تريليون متر مكعب. وعلى مستوى العالم من حيث الدول صاحبة الاحتياطيات الكبرى من الغاز الطبيعي فترتيبها كالتالي:

- **روسيا:** تمتلك روسيا أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، حيث تُقدّر بنحو 37,4 تريليون متر مكعب، ما يمثل حوالي24,3% من الاحتياطيات العالمية. وتعد شركة "غاز بروم" الروسية من أكبر الشركات المنتجة للغاز في العالم.
- **إيران:** تأتي إيران في المرتبة الثانية باحتياطيات تُقدّر بحوالي 32,1 تريليون متر مكعب، وهو ما يعادل 17,3% من الاحتياطي العالمي، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد، إلا أن إيران تعد لاعبًا رئيسيًا في سوق الغاز.
- **قطر:** تمتلك قطر احتياطيات مؤكدة تبلغ 24,7 تريليون متر مكعب، ما يعادل 12,5% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، وتعد قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، ويُعتبر حقل "الشمال" الذي تشتركه مع إيران أكبر حقول الغاز في العالم.
- **الولايات المتحدة:** تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة باحتياطيات تُقدّر بنحو 12,9 تريليون متر مكعب (5,3% من الإجمالي العالمي)، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي الغاز الطبيعي بفضل ثورة الغاز الصخري التي غيّرت المشهد الطاقي في البلاد.

- **السعودية:** تأتي السعودية في المرتبة الخامسة باحتياطات تقدر بنحو 9 تريليون متر مكعب. ما يعادل 4,2%. كما تسعى السعودية الى تنويع مصادر الطاقة لديها من خلال تطوير مشروعات الغاز الطبيعي، خاصة في مجال الغاز الطبيعي المسال.
- **الإمارات العربية المتحدة:** تمتلك احتياطيات غاز طبيعية تقدر بحوالي 6 تريليون متر مكعب. ما يعادل3,8%,تعتبر الإمارات من بين أكبر منتجي الغاز في منطقة الخليج العربي، كما يشكل الغاز الطبيعي جزءًا مهمًا من إستراتيجية الإمارات في توفير الطاقة المحلية، كما تسعى إلى زيادة قدرتها التصديرية من الغاز، خاصة من خلال مشاريع الغاز الطبيعي المسال.
- **الصين:** الصين تمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي5.6 تريليون متر مكعب. ما يعادل 3,1% من الاحتياطي العالمي. على الرغم من أن الصين لا تزال في المرتبة الثامنة، إلا أنها تعد واحدة من أكبر مستهلكي الغاز في العالم، حيث تعتمد على استيراد الغاز الطبيعي المسال من دول مثل قطر وأستراليا وروسيا. كما تسعى الصين لتعزيز إنتاجها المحلي من الغاز الطبيعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر مشاريع ضخمة لاستكشاف وتطوير احتياطيات الغاز في المناطق الغربية.
- **فنزويلا:** فنزويلا تمتلك احتياطيات غاز طبيعية تقدر بحوالي 5 تريليون متر مكعب، ما يعادل 2,8% مما يجعلها من بين أكبر الدول من حيث احتياطات الغاز في العالم. على الرغم من ثرواتها الطبيعية الهائلة، تعاني فنزويلا من تحديات اقتصادية وسياسية تؤثر على قدرة البلاد على استغلال هذه الثروات.
- **نيجيريا:** تحتل نيجيريا المرتبة العاشرة عالميًا في احتياطي الغاز الطبيعي، حيث تقدر احتياطاتها بحوالي 5 تريليون متر مكعب، ما يعادل حوالي 2,6%,نيجيريا تعتبر واحدة من أكبر منتجي الغاز في إفريقيا، مع استثمارات متزايدة في تطوير بنية الغاز الطبيعي المسال.
- **الجزائر:** الجزائر تعتبر واحدة من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إفريقيا، حيث تمتلك احتياطيات كبيرة تصل إلى حوالي4.5 تريليون متر مكعب. ما يعادل2,4 %من احتياطي العالم. تستفيد الجزائر من موقعها الجغرافي القريب من أوروبا لتصبح أحد أهم مصدري الغاز الطبيعي للقارة

الأوروبية. كما تسعى إلى تطوير حقول الغاز في الصحراء الكبرى وتحسين تقنيات النقل لضمان استمرار تدفق الغاز إلى الأسواق العالمية.[1]

ثانيا: تعريف الأمن الطاقوي:

تعريف الأمم المتحدة 1999 للأمن الطاقوي: هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية، وبأسعار مقبولة.

وجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة: إن أمن الطاقة هو وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، وبكميات كافية وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي، وعدم إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.[2]

ونظرا للتغيرات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة والتي طرأت على بنية النظام الدولي، والتي وسعت مفهوم الأمن خاصة مفهوم الطاقة نظرا لما شهدته قضية الطاقة من تحولات، ليشمل قضايا البيئة والمجتمع والاقتصاد والطاقة. وبسبب التحولات التي ارتبطت بالنزاعات المسلحة، الإرهاب والكوارث الطبيعية.. تجاوز أمن الطاقة أمن العرض فقط بل أصبح يشمل أمن التنقيب، الإنتاج، والعوامل الخارجية كالعوامل المناخية. يعرّف أمن الطاقة على أنه التأكد من أن الدولة يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة باستدامة وبسعر مناسب وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تحسين الدخول لخدمات الطاقة الحديثة والمتجددة[3].

ثالثا: المكانة المحورية للغاز في مسار الانتقال الطاقوي:

اكتسب الغاز أهمية وتوافق دوليين واسعين باعتباره موردا أساسيا في مسار الانتقال الطاقوي، وذلك بفضل نموه الأسرع من النفط والذي من المتوقع أن تصل حصته الى 26% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة وذلك بحلول عام 2050 .وبسبب انخفاض انبعاثاته الكربونية مقارنة بمصادر الطاقات الاحفورية الأخرى، يعتبر الغاز أنظف موارد المحروقات والأقل تلويثا حتى عند احتراقه، وهذا ما يمنحه مكانة مركزية

[1] المضارب العربي، مقالات اقتصادية، أكبر 10 دول في احتياطي الغاز الطبيعي في العالم2025, الثلاثاء18 فيفري2025.

[2] اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا – برلين, المؤتمر الدولي العلمي: إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الإقتصادية الدولية بين طاقة المحروقات والطاقات البديلة الامن الطاقوي في العلاقات الدولية دراسة في المفهوم والمقاربات النظرية ط.دبلعور حمزة / العلوم السياسية / بجامعة غرداية / الجزائر .ط. د نبراس خضير جدعان مهدي / كلية التربية للعلوم انسانية بجامعة الانبار / العراق.

[3] المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الامن الطاقوي الجزائري-تأصيل نظري ايتيمولوجي نبيل بن حمزة10-07-2021.

مهمة في سياق التحول الطاقوي العالمي نحو الطاقات البديلة. وحسب توزيع مصادر الطاقة الأولية ضمن الإنتاج الكلي للطاقة، فإن الغاز الطبيعي يشكل الآن أكثر من 23 %من المزيج الطاقوي في العالم، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 26 %عام 2050 .كما يتفق الخبراء انه بفضل مزايا الغاز البيئية والاقتصادية والتي تجعله شيئا لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية الاقتصادية، فإنه غير قابل للنفاذ ولفترة طويلة من الزمن .يصدر الغاز الطبيعي 50 %من اوكسيدات الازوت وبهذا النسبة تكون اقل مقارنة بالنفط والفحم، وبفضل وفرته وتنوع مراكز إنتاجه في العالم وطرق التزود به سواء عبر الأنابيب أو عن طريق الناقلات، يعد مصدرا طاقويا تنافسيا .إضافة الى مساهمته في التقليل من الانبعاثات الكربونية والملوثات الخطيرة المسؤولة عن تدهور نوعية الهواء وتلويثه من اوكسيدات الازوت والكبريت.. وهذه من بين نقاط قوته في مسار الانتقال الطاقوي .كما تؤكد أبرز السيناريوهات العالمية والتي تسعى الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي وضعتها الأمم المتحدة، على الدور المحوري الذي يلعبه الغاز الطبيعي، كونه الشريك المثالي للطاقات المتجددة في مرحلة الانتقال نحو اقتصادات منخفضة الكربون، خاصة في قطاع إنتاج الكهرباء.

ومن أجل ترسيخ مكانة الغاز الطبيعي كخيار واقعي وفعال في عملية التحول الطاقوي، يسعى العالم من أجل اختراع تقنيات جديدة لاستقطاب الكربون واستخدامه وحجزه، وكذلك تطوير الهيدروجين الذي يتم استخلاصه من الغاز الطبيعي بهدف جعل الصناعة أكثر نظافة .كما تشير منظمة الأوبك إلى أن مصادر الطاقة الاحفورية والتي تمثل 70.4% من المزيج الطاقوي في العالم ستشهد تراجع سنة 2045 الى 69,2%. أما استهلاك الغاز الطبيعي، فمن المتوقع أن يواصل نموه بمعدل سنوي يقدر ب 1,1% فبعدما كان 4025 مليار متر مكعب سنة 2021, سيصل الى حوالي 5460 مليار متر مكعب سنة 2050. كما عرف الطلب على الغاز زيادة كبيرة بنسبة 30%سنة 2022 وذلك حسب الوكالة الدولية للطاقة. على عكس الغاز والذي يتوقع أن تتراجع حصته من 26,1% سنة 2022الى 15,5% بحلول سنة 2045. وانخفاض طفيف في حصة النفط من 31,2% سنة 2022الى 29,5 %سنة 2045 .وتأتي هذه التغيرات ضمن الجهود الدولية الرامية إلى التقليل من تأثير النشاط الإنساني.

خاصة التأثير الملوث لقطاع الطاقة على كل من البيئة والمناخ. وهذا ما يؤكد أن التحول الطاقوي لا يمكن أن يكون آنيا بل هو طريق تدريجي يتطلب حلول انتقالية، أبرزها الغاز الطبيعي، فأن الغاز الطبيعي ليس فقط وقود للمرحلة الانتقالية من الطاقات الاحفورية إلى الطاقات البديلة بل يمكن أن يعتبر قاطرة التحول نحو نظام طاقوي أكثر نظافة واستدامة.[1]

تعكس أرقام الإنتاج والاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، مكانة الغاز وأهميته المتزايدة في ضمان أمن الطاقة العالمي، وتؤكد المعطيات أن هذا المورد لا يقتصر فقط على كونه طاقة انتقالية نحو مستقبل منخفض الانبعاثات بل هو عنصر استراتيجي في جميع التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية بين الدول . نلاحظ تمركز الإنتاج والاحتياطيات في الدول الكبرى، مع حضور بارز للدول العربية مثل الجزائر، الإمارات، قطر.. والتي تمثل نسبها نسبة معتبرة من مخزون الطاقة العالمي الكلي. ومع تزايد الطلب العالمي على الطاقة عامة والغاز خاصة، فإن الواقع أصبح يفرض تحديات كثيرة خاصة على الدول المنتجة من أجل توسيع استثماراتها وتحسين كفاءاتها، وضمان بقاء الإنتاج على حاله في ظل التحولات البيئية والتكنولوجية المتسارعة .لذلك يمكن القول إن للغاز مستقبل طويل يرتبط بمدى قدرة الدول على تبني استراتيجيات فعالة من تقنيات في الاستكشاف.. وهذا ما يعزز مكانته كأحد أهم المصادر الطاقوية على المدى الطويل.

المبحث الثاني: إطار عام لمفهوم السياسة الخارجية:

تبرز الطاقة كأحد اهم المحددات التي تؤثر على صياغة السياسة الخارجية، خاصة في العقود الأخيرة والتي عرفت تزايدا كبيرا في الطلب العالمي على مصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، فامتلاك موارد الطاقة أصبح عاملا حاسما في تحديد أولويات الدول وتحالفاتها واستراتيجياتها الخارجية. تلعب الطاقة دورا مهما في هذا الإطار حيث تستخدمها الدول المنتجة كأداة ضغط ونفوذ لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وأيضا تسعى الدول المستوردة لتأمين احتياجاتها من الطاقة عبر تنويع مصادرها، وإقامة علاقات إستراتيجية مع الدول المصدرة، هذا ما يجعل امن الطاقة عنصرا مهما وأساسيا في سياستها الخارجية .

[1] الغاز الطبيعي: مورد بمكانة محورية في مسار الانتقال الطاقوي العالمي، السبت, 17 فيفري 2025, موقع وكالة الانباء الجزائرية،https://www.aps.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 03 مارس2025.

تعد السياسة الخارجية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها في البيئة الدولية، حيث تعبر عن توجهات الدولة وسلوكها الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية واهم عناصرها:

أولا: تعريف السياسة الخارجية:

أهم التعريفات التي قدمت لتعريف السياسة الخارجية:

عرف (د. محمد السيد سليم): "السياسية الخارجية انها هي العمل على إيجاد القوانين بين الالتزام الخارجي، لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام."[1]

يعرف حميد ربيع السياسة الخارجية بأنها" :جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر من الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم :السياسة الخارجية."[2]

وفي مقام آخر يعرفها " جيمس روزناو Rosnau.James"بأنها: " ذلك المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها ".

يعرف " مارسيل ميرل «Marcel Merle» " السياسة الخارجية، بأنها: " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود ."من هذا التعريف نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط

[1] مجلة البحوث القانونية والسياسية، السياسة الخارجية: أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها الأستاذ: بلحاج هواري، جامعة سعيدة ص02.
[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998)، ص 7.

الحكومي الموجه إلى الخارج وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة.[1]

عرف جيمس دورتي روبرت السياسة الخارجية: بأن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسة الخارجية في دولة واحدة على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط، فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغض النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة.[2]

كتعريف اجرائي يمكن تعريف السياسة الخارجية أنها: برنامج عمل لتحقيق مجموعة من الأهداف والإنجازات التي تسعى الدولة لتحقيقها باستخدام استراتيجيات تراها الدولة ملائمة وفعالة. وتتكون من عنصرين مهمين: القرارات الحكومية والتي يصدرها صناع القرار، والأفعال التي تتخذها الدولة لمعالجة قضاياها الخارجية. تقوم بها مؤسسات رسمية وغير رسمية داخل الدولة، إلا انه غالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إلى جانب السلطة التشريعية والتي تضع الأطر العامة والسياسات التي تحدد طبيعة العلاقات مع الوحدات الدولية الأخرى.

ثانيا: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية :

وهي الوسائل الدبلوماسية، الوسائل الاقتصادية، الوسائل الإعلامية والوسائل العسكرية، ويمكن أن تستخدم جميع هذه الوسائل في نفس الوقت كما يمكن أن تستخدم واحدة فقط، وذلك حسب شكل العلاقة مع الدولة التي تتعامل معها:[3]

الوسائل الدبلوماسية: وهي إحدى أقدم وأهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وتنفذ عبر أجهزتها الداخلية وعبر اتصالاتها بسفراء وممثلي الدول والمنظمات الدولية أو عبر ممثليها بالخارج. وهي عملية تتضمن

[1] الحسان أبو قنطار، العلاقات الدولية (الدار البيضاء، دار توبقال ط. 2، 1990)، ص 63.
[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص،06.
[3] المجلة العربية للنشر العلمي، اسلام أحمد سليم ماجستير عموم سياسية- الأردن, 2جويلية2019.

الموارد والإمكانيات والمهارات البشرية مع الدول الأخرى من اجل تنظيم علاقاتها مع الخارج، وحماية رعاياها ومواطنيها وأموالهم، ويتم ذلك عبر توظيف موارد في سفاراتها وقنصلياتها.[1]

الوسائل الاقتصادية والتجارية: تلجأ إليها الدول من أجل فرض سياساتها لخدمة مصالحها وأصبحت الوسائل الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية المعاصرة، خاصة لما تتيحه من أدوات تحقق أهدافها و مصالحها القومية دون أن تلجأ الى الخيار العسكري، ومع تصاعد أولوية رفاه الشعوب الاقتصادي وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والذي يجعل الدول المنتجة للموارد القدرة على التأثير في سياسات الدول الأخرى، خاصة التي تعاني من تبعية اقتصادية، زاد هذا من أهمية الوسائل الاقتصادية ، و يستخدم هذا التأثير أما عبر أدوات الترغيب بمنح مساعدات، أو التهديد بسحبها. نرى اليوم أن الوسائل الاقتصادية بأشكالها، تعد اليوم من أهم وسائل الضغط التي يمكن أن تستخدمها القوى العظمى لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.[2]

وسائل الاعلام: والتي تتضمن مجموعة من الأدوات للتأثير في أفكار الأشخاص، وتشمل مجموعة من الوسائل الدعائية والايديولوجية والثقافية وكل الرموز البصرية والأكاديمية والتجارية والبحثية وكل شيء لا يدخل ضمن الأدوات العسكرية التي تصنف ضمن القوة الصلبة، تستخدمها الدول في التأثير لكن بنسب متفاوتة، حسب قدراتها العلمية.

الوسائل العسكرية: وهي التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا لتحقيق أهداف ومصالح ما، وعلى الرغم من إدراك صناع القرار في العالم خطورة استخدام الوسائل العسكرية، إلا أنها ما زالت تؤدي دورا متزايدا في السياسة الخارجية، خاصة القوى الكبرى، لأنها تمثل الوسيلة الفعالة لفرض هيبتها في البيئة الدولية.

[1] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دليل عمل الدبلوماسي، والبعثات الدبلوماسية / ط 1 (عمان) - الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001 م)، ص 397

[2] د محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 القاهرة: دار الجليل ،2001)، ص92.

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول.

يُقصد بها مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، وتعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتنقسم محددات السياسة الخارجية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية .

1. المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، والتي تمكن الدولة من رسم وتحديد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، وتشمل: المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية لصانع القرار، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية والاستقرار السياسي والمحددات العسكرية .وكلما تنوعت يصبح للدولة حضور قوي على مستوى العلاقات الدولية. [1]

- **المحددات الجغرافية:** وتشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي العناصر الأساسية التي تكون الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على سياستها الخارجية . وتبرز أهميتها من خلال إمكانية أن تلعب دورا إقليميا أو عالميا بسبب موقعها الجغرافي الدول التي تتوسط عدة دوائر إقليمية يمكنها لعب دور إقليمي مهم، بينما الدول المغلقة لا يمكنها ذلك.
- **الموارد الطبيعية:** وهي ما تمتلكه الدولة من مصادر طاقة أو معادن، أو مواد غذائية، وغير ذلك من موارد، الأمر الذي يساهم في استقلالية الدولة من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر على قوتها في السياسة الخارجية
- **المحددات البشرية:** حيث يعتبر العامل البشري عاملا مهما في تحديد السياسة الخارجية لأنه يؤثر في توفير الأيدي العاملة داخل الدولة وفي الخارج، ولأنه يعتبر عنصرا مهما لبناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال أوقات السلم والحرب

[1] المجلة العربية للنشر العلمي، اسلام أحمد سليم ماجستير عموم سياسية- الأردن, 2جويلية2019ص7.

- **المحددات الشخصية لصانع القرار:** ويلعب القائد دورا أساسيا في صنع السياسة الخارجية، سواء في الدول الديمقراطية أو التسلطية، فتهدف القيادة إلى التوجيه والسيطرة، وقد يؤثر أدراك أي صانع قرار على سلوكه الخارجي، فقد يؤدي سوء إدراك صانع القرار إلى مشاكل عويصة.
- **المحددات المجتمعية:** وتتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر، منها: الصفات والمقومات العامة التي يشترك بها جميع سكان الدولة، والتي تميزهم عن الشعوب الأخرى، كذلك فان صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات والمقومات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها، الأمر الذي ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية.
- **الأحزاب السياسية:** وهي جماعة من الناس تحكمهم أيديولوجية معينة ويهدفون إلى الوصول للسلطة، ويظهر تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية ذات النظام متعدد الأحزاب، أما في الأنظمة الشمولية ذات نظام الحزب الواحد فلا يوجد للأحزاب السياسية أي دور يذكر كمحدد داخلي للسياسة الخارجية .
- **مؤسسات المجتمع المدني:** يشمل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني كافة المؤسسات المستقلة وغير الحكومية، والتي تعمل لنصرة قضية مجتمعية معينة وقد يكون لها دور في السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية، أما في الأنظمة التسلطية فليس لها أي دور يذكر في السياسة الخارجية.
- **الرأي العام:** وهو موقف الجماهير تجاه موقف معين، ويبرز دور الرأي العام كمحدد داخلي للسياسة الخارجية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور فعال في توجيه السياسة الخارجية عن طريق المظاهرات مثلا، أما في الأنظمة التسلطية فلا يوجد هناك أثر للرأي العام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، بسبب انفراد الجماعة الحاكمة بالسلطة، وغياب حرية التعبير.
- **المحددات السياسية:** ترتبط عملية اتخاذ القرار بطبيعة النظام وطبيعة الوحدة السياسية، فالأنظمة الديمقراطية تعرف سياسات خارجية أكثر سلمية مقارنة بالأنظمة التسلطية، وذلك بسبب تمتع الأنظمة الديمقراطية من التعددية الحزبية وارتفاع نسب المشاركة السياسية عكس النظام التسلطي الذي يعكس سياسات عدوانية توسعية.

- **المحددات العسكرية:** حيث يعتبر العامل العسكري مؤشرا لقوة الدولة او ضعفها. لأنه يكسب الدولة هيبة دولية تساعدها على تحقيق أهدافها ومصالحها.

2. **المحددات الخارجية:**

- **طبيعة النظام الدولي:** وهو شكل توزيع القوى في العالم: هل هو أحادي القطبية بمعنى وجود دولة مهيمنة واحدة مثل الولايات المتحدة في وقتنا الحالي أم هو نظام متعدد الأقطاب بمعنى تقاسم النفوذ من طرف عدة دول كبرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي... ففي حالة النظام أحادي القطب و هيمنة دولة واحد على العالم سيصعب على الدول الصغيرة انتهاج سياسة انعزالية أو مستقلة بالكامل, ما يجعلها تضطر إلى التحالف مع الدولة الأقوى لضمان أمنها، حتى إن كان ذلك التحالف لا يتفق مع سياستها العامة, ما يجعلها تابعة سياسيا للدولة التي تتحالف معها.[1]
- **المؤسسات الدولية:** وتشمل المنظمات مثل: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، وغيرها. وتقوم هذه المؤسسات بدور تنظيمي في العلاقات الدولية، كما تقيد بعض التصرفات الخارجية للدول من خلال فرض قواعد قانونية لضبط سلوك الدول وتفرض عقوبات على الدول التي تنتهك القانون الدولي، كما قوم بتنسيق التعاون بين الدول وحل النزاعات والخلافات بينهم. [2]
- **العمليات السياسية الدولية:** هي كل التفاعلات التي تحدث يوميا على مستوى السياسة الخارجية وتقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، هذا ما يخلق بيئة دولية ديناميكية تجبر الدول على تعديل سياستها الخارجية باستمرار.
- **البنيان الدولي:** وهو ترتيب الدول في النظام الدولي وفقاً لقوتها العسكرية، الاقتصادية، والسياسية. فإذا كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب يعطي للدول الأصغر مجالا أكبر للانخراط في التكتلات والتحالفات، كما تتنافس الأقطاب الكبرى كالصين وأمريكا وروسيا على استقطاب هذه الدول لكسب

[1] المجلة العربية للنشر العلمي، اسلام أحمد سليم ماجستير عموم سياسية- الأردن, 2جويلية 2019ص10.
[2] محمد عزيز شكري ومصطفى ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، جويلية ،1978 ص .87.

دعمها. وهذا يتيح للدول الصغيرة أن تمارس نوعاً من التأثير السياسي من خلال الانضمام إلى أحد هذه الأقطاب الكبرى.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف والتي تعكس بالأساس إلى المصالح والغايات التي تريد الدولة تحقيقها في البيئة الدولية، فهناك نوعين من الأهداف تأتي في مقدمتها:

- ✓ **أهداف حماية المصالح العليا والحيوية للدولة:** كالدفاع عن السيادة الوطنية وحماية حدود الدولة، واستمرار محافظتها على أمنها القومي بكل أنواعه، أمنها العسكري، المجتمعي، الثقافي، السياسي . كما أن اي تهاون او تقصير في تنفيذ تلك الأهداف سيهدد بقاء الدولة، لذا لا يمكن الاستغناء عنها.
- ✓ **الأهداف الأقل أهمية من الأهداف الأولى:** وهي الأهداف المتعلقة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب والأهداف المتعلقة بتعزيز مكانة الدولة الإقليمية، وتفعيل روابطها الثقافية، كذلك التنمية والتقدم في المجالات العلمية والتعاون مع مختلف الدول والاتصالات مع العالم الخارجي للحصول على معونة أو فتح أسواق جديدة.

تتغير أولوية تحقيق هذه الأهداف حسب التفاعلات الدولية والإقليمية في تلك الفترة. كما تنشأ الدول تحالفات سياسية وعسكرية واقتصادية من أجل تحقيقها، كما يمكن أن تنشب خلافات وحتى حروب مع الدول التي تتعارض مصالحها.

[1] المجلة العربية للنشر العلمي، اسلام أحمد سليم ماجستير عموم سياسية- الأردن, 2جويلية 2019ص11.

المبحث الثالث: دور الطاقة في توجيه السياسة الخارجية:

المطلب الأول: تأثير الطاقة على السياسة الخارجية للدول.

أولا: تأثير الطاقة على السياسة الخارجية:

إن تأمين مصادر الطاقة من النفط و الغاز الطبيعي شكل حيزا مهما في السياسة الخارجية للدول المنتجة و المستوردة للطاقة، غير ان هناك تفاوت واختلاف بين الدول فيما يتعلق بالأدوات التي تستخدمها لذلك .قد بدأ استعمال الطاقة كأداة في السياسة الخارجية منذ فترة، وأول مثال على ذلك قرار عصبة الأمم الذي يشمل حضر البترول على إيطاليا بعد عدوانها على الحبشة وكان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، كذلك قرار رئيس وزراء إيران عام 1951 تأميم صناعة البترول، والذي كان بمثابة انتقال ثوري في منطلق العلاقات بين الدول المستوردة والدول المصدرة. كذلك فقد أثر قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس للملاحة البحرية لمدة سنة كاملة وقد خلف للدول الأخرى متاعب مالية واقتصادية كبيرة بسبب لجوءها إلى استعمال رأس الرجاء الصالح. وبهذا برزت أهمية الأمن الطاقوي في السياسات الخارجية للدول، وهذا ما جعل الدول تعيد ترتيب أولوياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تضع أي دولة سياستها الخارجية انطلاقا من محددات، تكون عبارة عن مجموعة من العوامل المتنوعة تساعد الدولة على رسم سياساتها الخارجية. وتختلف هذه المحددات من دولة الى أخرى، حسب امكانياتها الاقتصادية والمالية. ومن أهم العوامل التي تساعد الدول على تحديد سياساتها الخارجية وكما ذكرت سابقا، العوامل الاقتصادية.. خاصة التي تتعلق بمصادر الطاقة، إذ أن لمصادر الطاقة تأثير كبير على مكانة الدولة. بل يعتبر عاملا أساسيا في رسم سياسة أي دولة. حيث توظفها بطريقة مباشرة من خلال وقف إمداداتها أو التهديد بوقفها كذلك إمضاء الاتفاقيات وعقود التعامل، إضافة إلى توفيره لمصادر مالية كبيرة تساعدها على تحسين أوضاعها الاقتصادية أو تقديم المساعدات اللازمة في الأزمات والكوارث الطبيعية التي قد يشهدها العالم. كما يسمح لها بالقيام بنشاطات دبلوماسية والمشاركة في المنظمات الدولية

والإقليمية. أو بطريقة غير مباشرة من خلال امتلاكها فقط الذي يؤثر على مكانة الدولة إقليميا وعالميا وإبراز مكانتها على كافة الأصعدة. لكن رغم ذلك نجد أن بعض الدول لم تحسن مكانتها على الصعيد العالمي ولم تحقق أهداف سياستها الخارجية وذلك قد يكون بسبب مشاكل في سياستها الداخلية كسوء التسيير، كذلك العامل الأمني للدول المنتجة مثل إرهاب النفط والذي يستهدف البنى التحتية كالأنابيب النفطية، ومحطات الضخ... وكذلك الابتزاز من دول العبور. ولكون مصادر الطاقة تتمركز كثيرا في دول الجنوب، فإن الدول الكبرى تحاول ضمان تلك الموارد من خلال منع الدول المنتجة للموارد الطبيعية من أن يكون لها تأثير أو مكانة في النظام الدولي، ومن خلال ربط الدول المنتجة وخضوعها لها، ومن خلال وضع أسعار لهذه الموارد حسب ما يتماشى مع سياستها.

كذلك تأثر الطاقة في سياسات الدول المستهلكة أو المستوردة من خلال سعيها الدائم والمستمر لتأمين مصادر طاقة عالية الجودة وبأسعار رخيصة، كما تبني سياستها الخارجية من خلال تنويع مواردها الطاقوية، خاصة الموارد المتجددة، تنويع إيراداتها، البحث عن مصادر عالية الجودة ومنخفضة في السعر وتقليل الاعتماد على مصدر واحد من الطاقة وهو الشيء السلبي الذي قام به الاتحاد الأوروبي باعتماده على روسيا كشريك أكبر لتغطية حاجياته الطاقوية خاصة الغاز. و على العكس من ذلك نلاحظ ربط الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية بالاعتماد على الشرق الأوسط و أفريقيا و ذلك من أجل الحفاظ على أمن طاقتها، من خلال المساعدات الاقتصادية و العسكرية وتفعيلها مبدأ تنويع مصادر الطاقة، كما قامت بمد خطوط أنابيب نقل النفط و الغاز و ببناء قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط و القوقاز، وهذا ما يؤكد أن محدودية مصادر الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية لم تؤثر في سياستها الخارجية بل زادتها حدة, كما أنها مزجت بين أدوات القوة الصلبة و القوة الناعمة من خلال الدخول في التحالفات مع الدول العربية المصدرة للنفط و الغاز، و كذلك التدخل العسكري و نشر قوتها العسكرية في مختلف بقاع العالم.

أما الصين، فقامت بالمزج بين الاستثمار وتقديم القروض والمساعدات وإلغاء بعض الديون للدول المصدرة لها في إطار ما يعرف بالقوة الناعمة من اجل ضمان إمداداتها.. عكس سياسات بعض الدول الاستفزازية

والتوسعية. بل ركزت على تدعيم العلاقات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة من اجل إدخال شركاتها الوطنية في استثمارات مع الدول المنتجة للموارد الطاقوية.

ثانيا: نماذج تاريخية لتأثير موارد الطاقة على سياسات الدول.

تعددت نماذج الصراع في الماضي، والتي كان محورها النفط أو الغاز، ففي الحرب العالمية الثانية تفاقم الصراع عندما حاولت قوى المحور السيطرة على إمدادات النفط الموجودة في مناطق يسيطر عليها خصومهم، وكذلك السعي وراء عائدات نفطية، حيث يمثل النفط مصدرًا للصراع الثنائي أحيانًا. وإن كثيرًا من الموارد المتنازع عليها تتقاسمها دولتان أو أكثر، أو أنها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها، أو في نطاقات اقتصادية في عرض البحر، وهو الذي يثير في بعض الأحيان الصراع مع الدول المجاورة وربما تفاقمه. مثال على ذلك عندما تشترك دولتان في حوض نفط كبير، وتقوم إحدى الدولتين باستخراج حصة غير متناسبة من مخزون الموارد النفطية، مما يسبب نقصًا في الإمدادات للدولة الثانية، مما يؤدي إلى نشوب صراع بينهما، وهو ما حدث في حالة العلاقات العراقية–الكويتية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حيث رأت العراق أن الكويت تستخرج أكثر من حصتها المستحقة من النفط في حقل الرميلة المشترك. وكذلك نموذج آخر هو الصراع على مخزونات النفط المشتركة بين السعودية واليمن.

وفيما يلي سوف يتم الإشارة إلى بعض نماذج الصراع التي كانت الموارِدُ النفطية أحد الأسباب الرئيسية لتفاقمها:

- ✓ **الصراع العربي–الإسرائيلي:**

عند اندلاع الصراع العربي–الإسرائيلي في أكتوبر 1973، حيث استُخدم النفط كأداة للضغط في الصراع، تمثلت الإجراءات التي تم اتخاذها في خفض الإنتاج، ورفع الأسعار، وفرض حظر على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واليابان وهولندا. وأسفرت هذه التدابير عن ارتفاع أسعار النفط عالميًا إلى أربعة أضعاف، مما أدى إلى أزمة طاقة حادة تسببت في ركود اقتصادي في العديد من الدول

الصناعية.. هذا ما جعل الولايات المتحدة للمساعدة تفاوض على وقف إطلاق النار. كما ساهمت هذه الأزمة في تغير الفكر الاستراتيجي لهذه الدول، وقامت بالبحث عن حقول نفطية جديدة في مواقع أكثر أمنًا مثل: بحر الشمال، ألاسكا وبحر قزوين، حيث قامت الولايات المتحدة بتخزين كميات كبيرة من النفط في مستودعات خاصة، كما اتجهت دول مثل اليابان إلى تقليل اعتمادها على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المركبات الكبيرة ذات الكفاءة المتدنية في استهلاك الوقود .[1]

✓ **الصراع في بحر قزوين:**

تعتبر المنطقة من المناطق الغنية بالنفط والغاز، حيث يعتبر أكبر مسطح مائي مغلق في العالم، وتبلغ مساحته 370 ألف كيلومتر مربع، ويغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، ومن الدول التي تقع في شواطئ البحر (روسيا، إيران، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، تحده جبال البرز الإيرانية من الجنوب، والقوقاز من الشمال الغربي، كما يعد من أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم، ويعود تاريخ حفر أول بئر لعام 1840. ولبحر قزوين مكانة خاصة في إمدادات الطاقة العالمية بما يقدر بنحو 48 مليار برميل من النفط الخام، وحوالي 4.76 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما تمتلك كازاخستان الحصة الأكبر من النفط بحوالي 31.2 مليار برميل، بينما تمتلك روسيا النسبة الأكبر من الغاز بنحو 3 تريليونات قدم مكعب.[2]

[1] ابراهيم أحمد العدوي: الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1969م، ص110

[2] مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، جامعة لونيسي علي البليدة02(الجزائر)، د. فكيري شهرزاد، شبكات النقل والطاقة في بحر قزوين: بين التنافس والتعاون, 01جوان2024.

الغاز والنفط في بحر قزوين

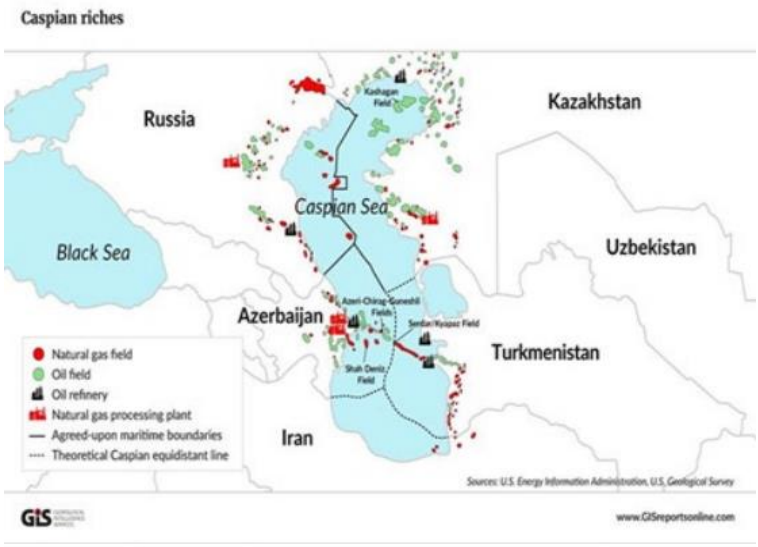

Source; Oil and gas of the Caspian Sea (U.S. Energy Information Administration; U.S. Geological Survey). uploaded by Rustam Miyliyev.

بعدما تفكك الاتحاد السوفيتي بدأ ينشب الصراع حول ثروات بحر قزوين بين الدول المستقلة، خاصة لاحتوائه تلك الثروات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، وكان النظام القانوني للملاحة في بحر قزوين وتنظيم استغلال ثرواته قبل تفكك الاتحاد السوفيتي ينظمه اتفاق 1921 بين الاتحاد السوفيتي وإيران، والذي ألغى القيود المفروضة على حرية الملاحة. واتفاق آخر عام 1940 خاص بتحديد المياه الإقليمية الخاصة بهما والانتفاع بثروات البحر. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال الدول المطلة على بحر قزوين (أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان)، طالبت الدول الثلاث بصياغة نظام قانوني جديد تتفق عليه الدول الخمس، ظهر بعدها اتجاهين: يدعم الاتجاه الأول فكرة سيران قانون البحار على بحر قزوين وهذه الفكرة تدعمها كل من أذربيجان وكازاخستان اللتان تبنتا مقاربة تستند إلى قانون البحار لعام 1982، وتطالب بتقسيم البحر إلى قطاعات وطنية، كلٌ حسب طوله الساحلي، وهو ما يتيح للدول ذات السواحل الأطول احتكار القسم الأكبر من الثروات الطبيعية. أما الاتجاه الثاني: يضم كل من روسيا وإيران وتركمانستان واللذين اعتبروا بحر قزوين "بحيرة مغلقة"، ما يمنح الدول المتشاطئة حقوقًا متساوية في الموارد بنسبة 20% لكل منها، وهو ما يخدم دولًا ذات إطلالة صغيرة على بحر قزوين مثل إيران.

وقد شهد هذا الخلاف انفراجة نسبية، ولحل الخلاف وقّعت هذه الدول الخمس، في 12 أوت 2018، اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، في محاولة للجمع بين وجهتي النظر الخاصة باعتباره بحرًا أو بحيرة من خلال النظر لسطح البحر كمياه دولية، وتقسيم أعماق البحر إلى مناطق وقطاعات إقليمية، ومنح الدول المطلة عليه حق مد أنابيب بحرية، كما نصّت على اقتصار التواجد العسكري على الدول المطلة فقط، ومنح كل دولة حق إنشاء أنابيب بحرية داخل منطقتها، مما فتح الباب أمام مشاريع طاقة عابرة للحدود..

ولأن روسيا تطل على بحر قزوين من الشمال إذا فهو يعتبر مجالا حيويا لها، وقد أصبح ساحة تنافس بين روسيا والقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولهذا تسعى روسيا إلى احتكار خطوط أنابيب تصدير الطاقة، لمنع المشاريع الغربية التي تهدف إلى تنويع مسارات الطاقة مثل مشروع أنبوب " نابوكو". وقد عززت موسكو تعاونها مع كازاخستان وتركمانستان عبر مشروعين لأنابيب الغاز في ماي 2007، يهدفان لنقل 20 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز إلى روسيا، وبالتالي إحكام السيطرة على تدفقات الطاقة من آسيا الوسطى نحو الأسواق الأوروبية.

كما عملت في المقابل الولايات المتحدة الأمريكية على كسر الهيمنة الروسية والإيرانية في المنطقة، حيث قامت بدعم مشاريع بديلة لنقل الطاقة، أبرزها خط أنابيب "باكو– تبيليسي – جيهان" الذي افتُتح في 2005، وينقل النفط من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا، ما أتاح تصدير نفط بحر قزوين دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية. كما شجعت واشنطن بناء خطوط نقل الغاز، مثل خط جنوب القوقاز، في إطار مساعيها لتحويل منطقة بحر قزوين إلى مورد رئيسي للطاقة نحو أوروبا والغرب عمومًا.

أما الصين، فقد اعتمدت إستراتيجية أكثر هدوء بسياستها المنتهجة للقوة الناعمة ولكن إستراتيجيتها كانت أكثر فعّالية، تمثلت في بناء شراكات اقتصادية طويلة الأمد مع دول آسيا الوسطى، كما قامت بتمويل مشاريع ضخمة لأنابيب النفط والغاز، مثل خط أنابيب كازاخستان – الصين، وخط الغاز الرابط بين تركمانستان وشين جيانغ، وهذا ما وفّر لبكين مصدرًا آمنًا ومستقرًا للطاقة، بعيدًا عن اضطرابات الشرق الأوسط.

كما دخلت في محادثات مكثفة لبناء خطوط أنابيب أخرى، فاتفقت في أبريل 2007 مع كازاخستان لاستكمال أشغال بناء أنبوب نقل الغاز الموازي لأنبوب نقل النفط في عام 2009، كما تم التوقيع في14أكتوبر في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز باسم خط أنابيب بينو–شيم كانت، ويضخ 10 مليارات متر مكعب من الغاز الكازاخستاني للصين سنويًا.

ونجحت الصين في تجسيد مشروع أنبوب الغاز الرابط بينها وبين تركمانستان في 14 ديسمبر 2009، وينقل للصين ما بين 30 و40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فأصبحت الصين شريكًا تجاريًا هامًا لكل من كازاخستان وتركمانستان، في الأخير قام بتوقيع اتفاقيات طاقة بقيمة تقارب 60 مليار دولار خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للمنطقة سنة 2013.[1]

الصراع في بحر الصين الجنوبي:

تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط في العالم. وهي تستهلك وحدها تقريبا ما يعادل كل إنتاج روسيا أو الولايات المتحدة من النفط الخام سنويا. وتعتبر الصين وحدها القوة الرئيسية في سوق تجارة النفط التي تؤثر في أسعار الخام مباشرة من يوم إلى آخر، اعتمادا على قوة الطلب ومعدل النمو المحلي.

كانت الصين تستهلك في السنوات الماضية كمية تصل إلى أكثر من 13 مليون برميل يوميا في المتوسط، لكن كمية الواردات انخفضت، بسبب تراجع النمو، إلى أقل من 10 ملايين برميل يوميا. ومع ذلك فإن عودة النمو تمثل دافعا لزيادة الواردات، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. كما تصدر روسيا، السعودية، أنغولا، العراق، سلطنة عمان، إيران وقطر إلى الصين كميات ضخمة ومتزايدة من النفط والغاز الطبيعي أو الغاز المسال، في إطار اتفاقات طويلة المدى.[2]

هذا الاعتماد المتزايد على إمدادات الطاقة من الخارج يعتبر خللا اقتصاديا، ويمثل تهديدا للأمن القومي الصيني، ما يستلزم زيادة الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الموارد المحلية، وعن طريق زيادة الاستثمارات الصينية الخارجية في قطاع النفط والغاز حول العالم. وتقوم الصين، عن طريق شركاتها

[1] رحاب الزيادي-ماهر ماري-نوران عوضين، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الازمة الأوكرانية,2022/02/20,https://ecss.com.eg/ تم الاطلاع عليه يوم 2025/01/03.

[2] الصراع الكبير على النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، مجلة القدس العربي,– 21ديسمبر2019,https://www.alquds.co.uk/تم الاطلاع عليه يوم 2025/01/05.

النفطية الثلاث الرئيسية، باستثمارات ضخمة في بلدان مثل نيجيريا وأنغولا وإيران، بهدف الاستحواذ على نصيب مضمون من الثروة النفطية لهذه البلدان. كذلك فإن الشركات الصينية تنفذ أيضا استثمارات ضخمة في المناطق الغنية بالنفط والغاز داخل الأراضي الصينية، إضافة إلى التوسع الكبير في صناعة الطاقة المتجددة، خصوصا مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد استطاعت الصين أن تقطع فعلا شوطا طويلا في هذا الاتجاه.

ونظرا للارتفاع المتزايد في احتياجات الصين من إمدادات الطاقة فقد اتجهت إلى اتخاذ إجراءات جادة للتنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي الممتد من جنوب غرب سنغافورة إلى شمال شرق تايوان.

يحتوى بحر الصين الجنوبي على مخزون من النفط والغاز الطبيعي، تحده من الشمال تايوان والصين، ومن الشرق جزر الفلبين، ومن الجنوب إندونيسيا وماليزيا، ومن الغرب فيتنام، أصبح بحر الصين الجنوبي من أبرز بؤر التوتر الجيوسياسي في العالم، حيث تتداخل فيه المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للدول المطلة عليه، مما يؤدي إلى نزاعات متعددة الأبعاد.ووفقًا لتقديرات وزارة الجيولوجيا والموارد المعدنية الصينية فإن بحر الصين الجنوبي يضم كمية كبيرة تُقدر بنحو 130 بليون برميل من النفط، كما تُقدَّر احتياطيات النفط في هذه المنطقة 11 مليار برميل، والغاز الطبيعي بحوالي 190 تريليون متر مكعب، مما يجعلها محط أنظار الدول الباحثة عن تأمين احتياجاتها من الطاقة .وتُطالب الصين بالسيادة على معظم أجزاء البحر استنادًا إلى "خط القطاعات التسع"، مما يتعارض مع مطالبات دول أخرى مثل فيتنام والفلبين وماليزيا، وهذا ما يؤدي إلى توترات متزايدة. تقوم الصين كذلك بتعزيز وجودها العسكري من خلال بناء جزر اصطناعية وتطوير بنى تحتية عسكرية، وهذا ما يثير قلق الدول المجاورة والمنافسة لها. تُشكِّل هذه التوترات تهديدًا لاستقرار المنطقة، خاصةً أن البحر يُعدُّ ممرًا حيويًا للتجارة العالمية، حيث تمر عبره

بضائع تُقدَّر قيمتها بنحو 5 تريليون دولار سنويًا. كما أن النزاعات تؤثر سلبًا على جهود التنقيب عن الموارد الطبيعية، حيث تواجه الشركات الدولية تحديات قانونية وأمنية في تنفيذ مشاريعها.[1]

وأدت الثروة النفطية به إلى تنافس بين الصين وفيتنام على استغلال احتياطات النفط والغاز واشتباكات بحرية بينها، لا سيما في ظل النمو الاقتصادي للمنطقة واستهلاكها المتزايد للطاقة، وحاولت الصين نشر أكبر منصة حفر في المياه على بعد حوالي 120 ميلًا بحريًا قبالة سواحل فيتنام، وتمت محاصرة الصين بأسطول كبير من سفن البحرية وخفر السواحل، وأجرت فيتنام تدريبات بالذخيرة الحية في المنطقة. كذلك أدى الخلاف بين الصين واليابان حول حقل الغاز الطبيعي المتنازع عليه في بحر الصين الشرقي إلى سلوك عسكري استفزازي من كلا البلدين.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية.

لم تحظَ الطاقة باهتمام نظري كافي في أدبيات العلاقات الدولية، حيث نلاحظ طغيان المقاربات الوصفية والتاريخية على دراسة تأثيرها في النظام الدولي وفي السياسة الخارجية للدول. وغالبًا ما يتم تناول موضوع الطاقة بصورة غير مباشرة، دون التطرق الى بناءها النظري. في هذا السياق، يمكن دراسة الطاقة من خلال ثلاث نظريات كبرى في العلاقات الدولية:

أولًا: المنظور الواقعي للطاقة:

تقوم النظرية الواقعية على مجموعة من الفرضيات الأساسية، من أهمها فوضوية النظام الدولي، وأن الدول تسعى إلى تعظيم مصالحها القومية عبر تأمين الموارد الحيوية، وعلى رأسها الطاقة. تنظر الواقعية إلى الطاقة كأحد أكثر الموارد الحيوية ندرة والتي تسبب احتدام التنافس والصراع بين الدول من أجل السيطرة عليها. وأنها عنصر من عناصر القوة الصلبة التي تستخدمها الدول لضمان بقاءها وتفوقها.

[1] هشام محمود، بحر الصين الجنوبي.. النزاعات الإقليمية تهدد شرايين التجارة الدولية بمنعطفات حادة, 18نوفمبر 2023, متوفر على الرابط التالي:https://www.aleqt.com, تم الاطلاع عليه يوم 2025/01/05.

يُظهر الواقعيون، من بينهم "مورغنثو"، أن القوة في العلاقات الدولية لا تقتصر على السلاح فقط، بل تشمل عناصر مادية كالموارد الطبيعية مثل الثروات الطاقوية والقدرة الصناعية. ومن هذا المنظور، تعتبر الطاقة من بين الأدوات التي تقوم بتعزيز موقع الدولة في ميزان القوى.

ومن بين المفاهيم التي عرفت تحولًا مفاهيميًا بعد الحرب الباردة مفهوم القوة، حيث بدأ اعتبار الطاقة امتدادًا للقوة الصلبة، خاصة فيما يتعلق بضمان إمدادات الطاقة في سياق ما يُعرف بـ "حروب الموارد". فقد أصبحت الطاقة أداة استراتيجية تُستخدم كذلك لتبرير التدخل العسكري. ولم تعد محصورة في المجال الاقتصادي فقط.

كما يؤكد الواقعيون الهجوميّون، أمثال "ميرشايمر"، على أن الدول الكبرى تسعى إلى تعظيم قوتها لضمان بقاءها. أما الواقعيون الدفاعيون، فيرون أن سلوك الدولة ينبع من حاجتها إلى الأمن لا القوة، وهذا ما يفسر توسع بعض الدول من أجل ضمان أمنها الطاقوي.

وقد ظهر هذا المنظور بوضوح في أزمة أوكرانيا، حيث استخدمت روسيا صادراتها من الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط جيوسياسية على أوروبا، فردت الدول الاوروبية بمحاولة تقليص اعتمادها على الغاز الروسي، من خلال تنويع صادراتها، وبناء شراكات مع دول أخرى مثل الجزائر، النرويج وقطر... هذه التفاعلات تؤكد أهمية أمن الطاقة في التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. كما تثبت منطق المكاسب النسبية والصراع على الموارد.

ثانيًا: المنظور الماركسي للطاقة

ترى النظرية الماركسية أن العلاقات الدولية تُبنى على قاعدة من التفاوت البنيوي بين المركز الرأسمالي والأطراف التابعة. ترى الماركسية أن الطاقة لا تُفهم فقط باعتبارها مورداً اقتصادياً. بل تنظر إليها باعتبارها سلعة استراتيجية تدخل ضمن منظومة السيطرة الرأسمالية، ويعاد إنتاج السيطرة من خلال احتكار الشركات متعددة الجنسيات للموارد والتكنولوجيا، ما يجعل الدول المنتجة، خاصة دول الجنوب دائما تابعة لها.

يرى "ألان ستويكل" أن الرأسمالية المعاصرة تستند إلى استغلال كبير للموارد الطبيعية، وهو الامر الذي أدى إلى أزمات بيئية واقتصادية كثيرة قد تؤدي في المستقبل إلى دمار ايكولوجي للطبيعة. ومن هذا المنطلق، ربط الفكر الماركسي أزمة الطاقة بثلاثة عناصر مهمة: احتكار الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، الهيمنة الغربية للصناعات، والاستهلاك غير العادل للطاقة في إطار مجتمع رأسمالي يقوم على الطلب المرتفع والاستهلاك المفرط.

وتؤكد الماركسية أن قيمة الطاقة ليست فقط مادية بل هي طاقة تكمن عن جهد بشري مكثف، يتم استغلاله من طرف طبقات مسيطرة، تقوم بتقليص الأجور واحتكار الأرباح. وترى الماركسية أن الأزمات التي تسببها الطاقة هي نتيجة بنيوية للنظام الرأسمالي، كما تدعو إلى تبني طاقات بديلة أكثر استدامة، وطرق إنتاج صديقة للبيئة.

وخلال أزمة أوكرانيا، برز هذا الاختلال البنيوي، حيث تضررت دول العالم الثالث بشكل أكبر من الدول المتطورة، حيث تضررت من ارتفاع أسعار الطاقة، رغم أنها ليست طرفًا في النزاع، ما يعكس التفاوت في توزيع الأضرار والمنافع.

ثالثًا: المنظور الليبرالي للطاقة

يركّز المنظور الليبرالي على دور المؤسسات الدولية، القواعد القانونية والتعاون بين الأطراف أو ما يعرف بالاعتماد المتبادل من أجل تحقيق أمن طاقوي، مؤكدا لفكرة أن الحروب ليست حتمية، وأن الرخاء الاقتصادي المشترك بين الدول من شأنه أن يعزز السلام بينهم. وتظهر الليبرالية أهمية الأطر القانونية والمؤسساتية في تنظيم العلاقات الطاقوية بين الدول.

ومن أبرز المنظمات التي أكدت النظرية الليبرالية دورها في مجال الطاقة: وكالة الطاقة الدولية(IEA) والتي تُعتبر نموذجًا للمؤسسات التي تروج للتعاون في مجال الطاقة من خلال تعزيز الشفافية، وتبادل المعلومات، وضبط الأسواق، وتوفير آليات لحل النزاعات. كما تعطي أهمية لمنظمة التجارة العالمية والتي تلعب دورًا في ترسيخ قواعد التجارة غير التمييزية التي تساعد على تدفق الطاقة بمرونة. كما تعتبر هذه المؤسسات

بمثابة حكم عالمي، يضع قواعد ملزمة للدول، مثل قانون البحار، من أجل تنظيم استغلال الموارد الطاقوية العابرة للحدود.

وترى الليبرالية أن بعد الحرب العالمية الثانية قلل الاعتماد المتبادل من احتمالات نشوب النزاعات بين الدول الصراع، حيث يؤدي التبادل في قطاع الطاقة إلى بناء الثقة والانفتاح بين الدول، كما يحفّز على التفاوض عند حدوث توترات بدل المواجهة أو استخدام أساليب أكثر عنفا. تسعى هذه المؤسسات، ضمن ما يُعرف بالحكم العالمي، إلى وضع قواعد ملزمة، مثل قانون البحار، لتنظيم استغلال الموارد الطاقوية العابرة للحدود.

أما بعد أزمة أوكرانيا، تجلّت هذه الرؤية من خلال سعي الدول الأوروبية إلى تعزيز التعاون مع مورّدين جدد (كالجزائر، النرويج والولايات المتحدة)، وتنويع مصادر الطاقة من خلال توقيع اتفاقيات طويلة الأجل، ما عزز الحفاظ على التوازن من أجل تحقيق المصلحة.

الفصل الثاني:

السياسة الطاقوية للجزائر

المبحث الأول: قطاع الغاز في الجزائر:

تمهيد:

احتلت الجزائر المرتبة العاشرة بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، ورابع أكبر مصدر للغاز، وثالث أكبر احتياطيات من الغاز الصخري غير المستغل اعتبارًا من عام 2023. كما احتلت البلاد المرتبة السادسة عشرة من حيث امتلاك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة، والتي تصدّر ما يقرب من ستين في المائة من الإنتاج العالمي اعتبارًا من عام 2023. وفقًا لشركة سوناطراك الوطنية للنفط، لا يزال حوالي ثلثي مساحة البلاد غير مستكشفة، مما يدل على الإمكانات الهائلة لتطوير سوق النفط والغاز ككل في السنوات المقبلة.

وتهيمن سوناطراك والشركات التابعة لها على صناعة النفط والغاز في الجزائر. حيث يسيطرون على حوالي 80% من إنتاج المحروقات الجزائرية، وتمثل شركات النفط العالمية **20%**.

المطلب الأول: الاكتشافات الغازية في الجزائر.

أولا: الحقول الرئيسية والودائع العاملة:

إن أول اكتشاف للغاز في الجزائر كان في حقل حاسي الرمل سنة1956الذي يعتبر من أهم الحقول الغازية في العالم، بحيث توالت بعده عدة اكتشافات، فقد تم اكتشاف الغاز في حقل آلرار وحقل قاسي الطويل ومن ثم حقل رورد النوس سنة 1962 كما تم اكتشاف وجود الغاز في عدد هام من الحقول الجزائرية وهذا لغناها باحتياطات معتبرة من بينها حقل عين صالح 1956، حقل اوهانت سنة1960، حقل عني أمناس، وحقل تبنكورت وحقل الحمرا.

الحقول المكتشفة	أول اكتشاف للغاز
حاسي الرمل	1956
رورد النوس	1962
آلرار	1961
حقل عين صالح	1956
حقل اوهانت	1960
حقل عينامناس	–
تني فوي تبنكورت	1960
حقل لحمر	–

❖ **حقل حاسي الرمل:**

تبلغ الطاقة الإنتاجية لحقل حاسي الرمل 2400 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. إنّ تاريخ أولى آبار الغاز في الجزائر يعود إلى العام 1956 بمنطقة حاسي الرمل التي تبعد بنحو 110 كيلومترات عن عاصمة ولاية الأغواط، وعلى بعد 550 كيلومترًا جنوبي الجزائر العاصمة.

ودخل حقل حاسي الرمل حيز الانتاج عام 1961، ويعد من أكبر المستودعات في الجزائر، وواحداً من أكبر حقول الغاز في العالم ويحتل المرتبة الرابعة عالميًا من بين أكبر حقول الغاز بالعالم، ويمتد حقل الغاز هذا 70 كيلومترًا، من الشمال إلى الجنوب، ونحو خمسين كيلومترًا من الشرق إلى الغرب.[1]

[1] يوسف لوصيف المدير الجهوي لمجمع سوناطراك بمنطقة حاسي رمل، قصة أولى آبار الغاز في حاسي رمل,21/02/2024 ,الاذاعة الجزائرية،https://news.radioalgerie.dz/ تم الاطلاع علية يوم2025/02/13.

الموقع الجغرافي لمدينة حاسي الرمل:

يقع حقل حاسي الرمل على بعد 530 كم جنوب الجزائر العاصمة، و120 كم جنوب شرق الأغواط، و100 كم شمال غرداية. في هذه المنطقة المسطحة نسبيًا من الصحراء الكبرى يبلغ متوسط الارتفاع حوالي 750 مترًا فوق مستوى سطح البحر. يتميز المناخ بقلة هطول الأمطار (140 ملم / سنة) ومتوسط الرطوبة 19٪ في الصيف و34٪ في الشتاء. تتراوح درجات الحرارة بشكل كبير، من −5 درجة مئوية في الشتاء إلى 45 درجة مئوية في الصيف. الريح السائدة هي من الشمال الغربي.

خريطة توضح الموقع الجغرافي لمدينة حاسي الرمل.

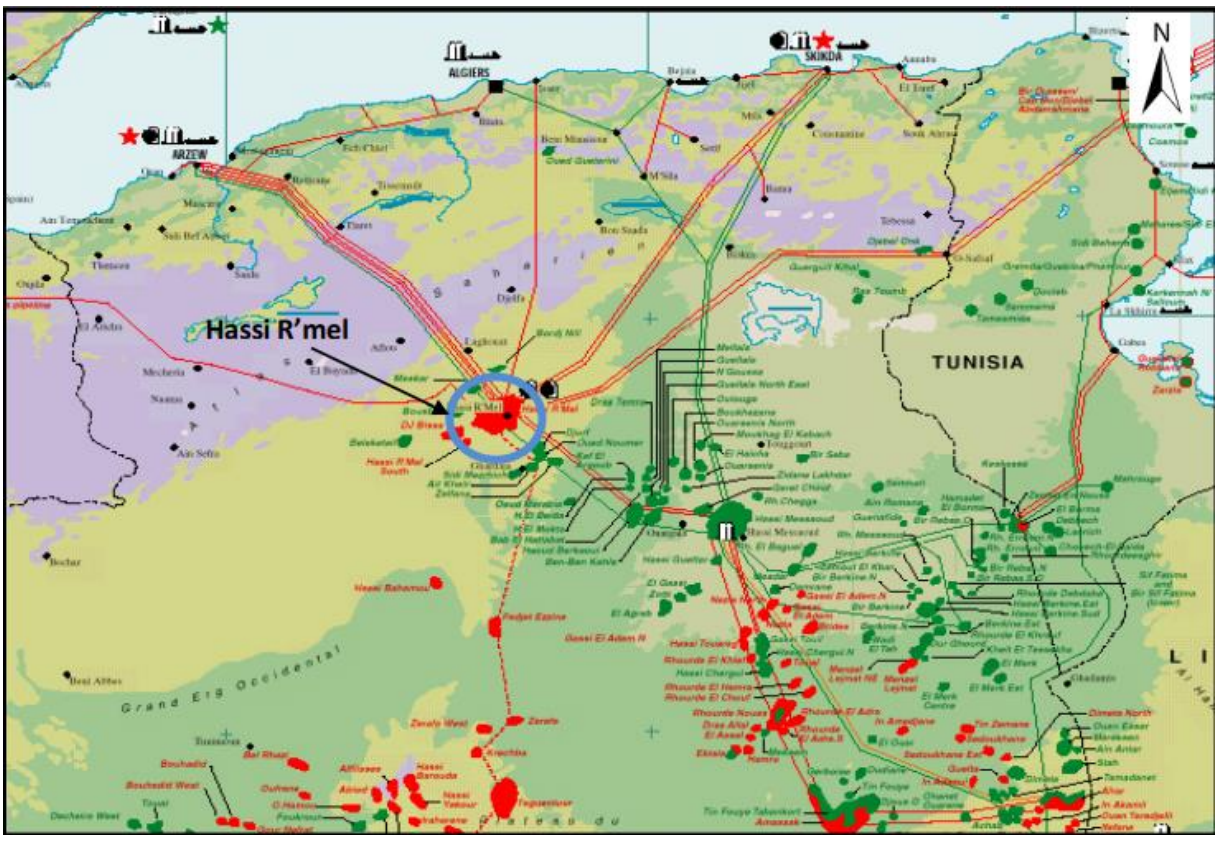

Source: Document Interne, de la Direction Régionale Hassi-Rmel, Année 2016.

الموقع الجيولوجي:

يحتل حقل حاسي الرمل الجزء الشمالي الغربي من إقليم التریاسي، ويقع فوق قبة تيلغمت. يحدها من الشمال والغرب أخاديد بنود وملهرير ومن الشرق واد جامع تقرت وحوض وادي ميا من الجنوب. حقل حاسي الرمل هو مساحة شاسعة تبلغ 3500 كيلومتر مربع (70 كيلومتر طولاً و50 كيلومتر عرضاً). وتقدر الاحتياطيات الموجودة في المكان بأكثر من2800.109متر مكعب.[1]

خريطة توضح الموقع الجيولوجي لحقل حاسي الرمل.

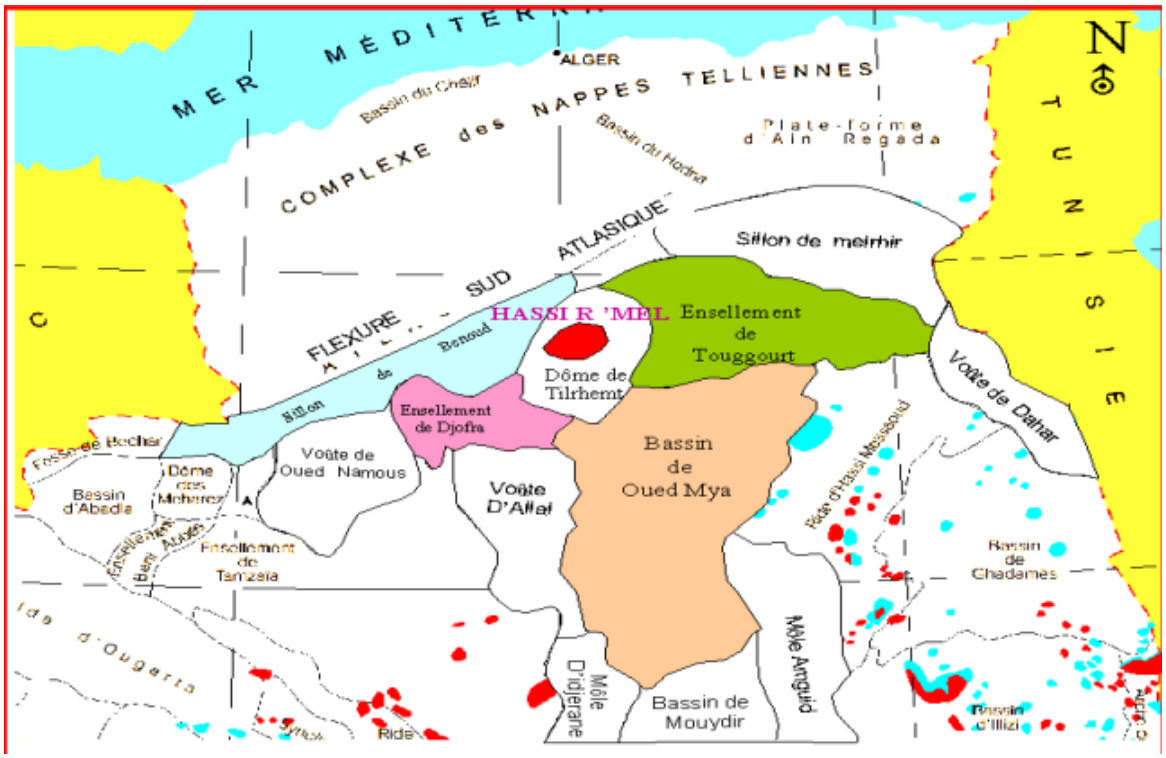

Source: Document Interne, de la Direction Régionale Hassi-Rmel, Année 2016.

[1]UNIVERSITE KASDI MERBAH – OUARGLA FACULTÉ DES HYDROCARBURES, DES ÉNERGIES RENOUVELABLES ET DES SCIENCES DE LA TERRE ET DE L'UNIVERS, BELHIMEUR Houssem Eddine BOURADI Kamel, Les problèmes de la production de gaz dans la région de Hassi Rmel.

القدرة الإنتاجية الحالية لبئر حاسي الرمل:

وقد أتاح التطوير النهائي للحقل تحقيق قدرات الإنتاج التالية:

100 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

12 مليون طن من المكثفات سنويا.

3.5مليون طن من الغاز البترولي المسال سنويا .

- 700ألف طن من النفط الخام سنويا.[1]

❖ **حقل رورد النوس:(Rhourde Nouss)**

تملك الجزائر عددًا من حقول الغاز الواعدة، من بينها حقل غاز رورد النوس، الذي تعتمد عليه الدولة الأفريقية لزيادة الإنتاج المحلي والتوسع في الصادرات .هو ثاني أكبر حقل غازي في البلاد بعد حاسي الرمل. يُعدّ من أبرز الحقول الغازية في الجزائر، وأكبر 5 حقول نفط وغاز في الجزائر، يقع في ولاية ورقلة بإقليم ايليزي، على بُعد حوالي 270 كيلومترًا جنوب شرق حاسي مسعود و2200 كيلومتر جنوب العاصمة الجزائر، بدأ حفر أولى آبار حقل رورد النوس الجزائري في ستينيات العام الماضي، إلى حين إعلانه اكتشافًا عام 1980، ويخضع الحقل حتى الآن للتشغيل والتطوير من قبل شركة سوناطراك، بحصّة قدرها 100%، يحتوي هذا الحقل على احتياطيات مؤكدة تقدَّر بـ 13 تريليون قدم مكعب، ويرتبط بمركز معالجة الغاز في حاسي الرمل عبر خط أنابيبGR4 [2]

قفز إنتاج حقل غاز رورد النص، إلى 1.08 مليار قدم مكعبة يوميًا عام 2022، وبوصفه ثاني أكبر حقول الغاز في الجزائر، تُشير المعلومات إلى أن إنتاجه سيستمر إلى ما بعد منتصف القرن الجاري، بحلول عام 2056.

[1] عبد الناصر حنو ,تقرير يرصد أكبر 5 حقول للنفط والغاز في الجزائر، الإثنين 24 فبراير,2025,تادامسا نيوز، متوفر على الرابط https://tadamsanews.dz/تم الاطلاع عليه يوم:2025/02/10

[2] إلهام محمد,ماذا تعرف عن قطاع الغاز في الجزائر؟ ,17/7/2024,الجزيرة، متوفر على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/10.

وبموجب تقديرات متوسط الإنتاج الآونة الماضية، يمكن القول بأنه تمّت الاستفادة من 74% من موارد الحقل القابلة للاستخراج.[1]

يضم الحقل عدة وحدات لمعالجة الغاز:

- **الوحدة الأولى** :بدأت العمل في عام 1988 بطاقة 50 مليون متر مكعب يوميًا.
- **وحدة "كوارتزيت الحمرة:** بدأ الخدمة في عام 2014 بطاقة 10 ملايين متر مكعب يوميًا، بالإضافة إلى 2000 متر مكعب من المكثفات المسترجعة.
- **الوحدة الثالثة** :تصل طاقتها إلى 48 مليون متر مكعب يوميًا، مع خط إنتاج بطاقة 16 مليون متر مكعب يوميًا، الذي خضع لإعادة تأهيل بعد توقفه في عام 2009 بسبب مشكلات تقنية[2].

❖ **حقل آلرار:**

اكتُشف الحقل عام 1980، وبدأ الإنتاج خلال العام ذاته، في حين أطلقت 3 خطوط إنتاج بوحدات المعالجة الملحقة بالحقل عام 1985.كما قدرت احتياطيات حقل آلرار –الواقع في ولاية إليزي جنوب غرب الجزائر العاصمة– بما يصل إلى 132 مليار متر مكعب من الغاز، ويوجد بها ثلاث خطوط إنتاج، بعد توسعة الحقل تم رفع الإنتاج اليومي من 16 مليون متر مكعب يوميًا الى حوالي 24.7 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.[3]

ويقع الحقل الجزائري في ولاية إليزي، جنوب شرق الجزائر، بالقرب من الحدود الليبية، شمال منطقة زارزايتين، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة التي يقع مقرها في واشنطن، وتديره شركة سوناطراك بالكامل.

[1] هبة مصطفى، رورد النوس.. ماذا تعرف عن ثاني أكبر حقول الغاز في الجزائر؟ ,03-11-2024,الطاقة، متوفر على الرابط التالي:https://attaqa.net/ تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/15.

[2] خالد صديق، ارتفاع الإنتاج في الموقع الغازي "رود النص" بإليزي بين 2017 و2018, 24ديسمبر 2016, النهار اونلاين، متوفر على الرابط التالي: https://www.ennaharonline.com/ اطلع عليه يوم2025/02/15.

[3]Largestgasfields in algeria by production, July28,2023, Energy Capital and Power, https://energycapitalpower.com. Seen on: 10/02/2025/.

وعلى مدار السنوات الماضية، خضع الحقل للتطوير والتوسعة بمشاركة عدد من الشركات الأجنبية، بهدف زيادة مستويات إنتاجه.

وتُشير التقديرات لدى وحدة أبحاث الطاقة إلى أن احتياطيات الحقل الحالية تسمح له باستمرار تدفق الإنتاج، حتى قرب منتصف القرن الجاري، إذ قد تمتد حتى النصف الثاني من الأربعينيات.[1]

يُشكِّل حقل الرار أحد أهم وأكبر حقول الغاز الجزائري، إذ يُسهِم في إنتاج البلاد الإجمالي بالمزيد من الأقدام المكعبة، ما يعزز قدرة البلد الشمال أفريقي على تلبية الطلب المحلي وزيادة الصادرات.

❖ حقول عين صالح:

هو مجموعة حقول الغاز الطبيعي، يقع في المنطقة الثالثة، في حوض أحنت–تميمون، عين صالح، وسط الجزائر جنوب شرق حقل آلرار .وتحتوي المنطقة على ثلاث حقول غاز طبيعي .ومن المتوقع أن تكون حقول عين صالح ثاني أكبر الحقول لإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر بعد حقل حاسي الرمل الذي تديره سوناطراك[2].

يعتبر من أبرز الحقول الغازية في الجزائر، ويتميّز بكونها أحد أكبر مشاريع تطوير الغاز في الجنوب الغربي للبلاد، خاصة في المناطق الصحراوية النائية، وتحتوي المنطقة على ثلاث حقل غاز طبيعي . ومن المتوقع أن يكون حقل عين صالح ثاني أكبر حقل لإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر بعد حقل حاسي الرمل الذي تديره سوناطراك. في 23 ديسمبر 1995، وقعت شركة بريتيش بتروليوم وسوناطراك عقد مدته ثلاثين عاما لاستثمار 2.6 بليون دولار في تنمية سبعة حقول من أبرزها حقول عين صالح.

في أوت 2001، تم تصريح الشركتين بتوقيع اتفاقا قيمته 2.5 مليار دولار للتعاون في تطوير احتياطيات الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، وتتضمن الصفقة أيضا وضع اللمسات النهائية على عقود ثلاثة قيمتها 1.15 مليار دولار لتجهيز معدات التنقيب والانتهاء من برنامج الحفر.

---

[1] . هبة مصطفى، حقل آلرار.. عملاق غاز جزائري احتياطياته 4.6 تريليون قدم مكعبة قرب حدود ليبيا2024/12/15, الطاقة، متوفر على الرابط https://attaqa.net/, اطلعت عليه يوم 2025/02/12.

[2] الجزائر.. 8 اكتشافات مهمة للنفط والغاز منذ يناير,30/5/2024,الجزيرة، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ , اطلعت عليه يوم:2025/02/18.

وأوضحت الشركتان أثناء مراسم توقيع الاتفاق الشركة الأجنبية ستمول 65% من عملية تطوير احتياطيات الحقل البالغة 200 مليار متر مكعب على مدار العقود الثلاثة المقبلة بينما ستساهم سوناطرك بحصة تبلغ 35.%

وصرح الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك ووزير الطاقة والمناجم إن توقيع الاتفاق النهائي يمثل البداية الفعلية لعمليات التنقيب عن الغاز في حقول غاز عين صالح بين سوناطراك وبريتيش بتروليوم.

كما بلغ الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي 3 مليارات متر مكعب، وهو ما رفع انتاج البلاد من الغاز ب: 15%.

وقد صرح الرئيس التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم أن المشروع "يمثل واحدا من بين أكبر مشروعين أو ثلاثة مشروعات استثمارية للشركة على مستوى العالم. [1]

❖ **حقل عين اميناس:**

يشكّل حقل عين أمناس مشروعًا متكاملًا بالنسبة لقطاع الغاز الجزائري، إذ يتألف من 4 حقول، بالإضافة إلى مرافق للإنتاج والمعالجة.

ويقع الحقل في حوض إليزي جنوب شرق البلاد، ويُصنَّف بكونه أكبر مشروعات الغاز في الجزائر، وفق موقع هيدروكربون تكنولوجي.(Hydrocarbon Technology)

حسب قاعدة بيانات حقول النفط والغاز الجزائرية لدى منصة الطاقة المتخصصة يعدّ الحقل أكبر مشروعات الغاز في الجزائر، وتعتمد عليه البلاد في خطة زيادة الإنتاج من 37 مليار متر مكعب حاليًا إلى 200 مليار متر مكعب سنويًا.

ويتميز الغاز الرطب جيولوجيًا بأنه أحد أنواع الغاز الطبيعي الذي يحتوي على ميثان أقل 85%، وكميات متزايدة من الإيثان، لكن على صعيد الإنتاج، يعدّ الغاز غازًا ممزوجًا بالماء. وسُمّي الحقل بعين أمناس

[1] الجزائر و BPأموكو تقيمان مشروعا مشتركا للغاز,12/8/2001, الجزيرة,https://www.aljazeera.net/ اطلعت عليه يوم: 2025/02/18.

(In Amenas)نسبة إلى بلدة صحراوية تحمل الاسم ذاته في الجزائر، وتقع قرب الحدود المشتركة مع ليبيا.

اكتُشفت الحقول الاربعة الواقعة في نطاق مشروع حقل عين أمناس للغاز، خلال السنوات من 1956 حتى 1963 ويضم المشروع: تيغنتورين، وحاسي فريدة، وحاسي عين تاردرت، وحاسي غين أبشيو.

وبدأ المشروع عام 1998، بتوقيع شركة سوناطراك (Sonatrach) الحكومية مع شركة أموكو (Amoco) الأميركية عقدًا لتطوير الحقول الأربعة، لكن بعدما استحوذت شركة النفط البريطانية بريتيش بيتروليوم على الشركة الأميركية، وقّعت عقدًا مع سوناطراك لمشاركة إنتاج مشروع حقل عين أمناس المتكامل وأعادت توزيع حصص الإنتاج بشكل مختلف.

ثم أبرمت الشركة البريطانية عقدًا مع شركة ستيت أويل النرويجية التي تحول اسمها إلى إكوينور Equinorفيما بعد، لتقاسم حصة الشركة البريطانية بنسبة 50% لكل منهما.

وبذلك، قُسمت حصص مشروع حقل أمناس: الشركة البريطانية 46%، إكوينور 45.9%، سوناطراك 8.1%.

وفي فبراير 2023، استحوذت شركة إيني (Eni) الإيطالية على أصول شركة النفط البريطانية في حقل عين أمناس وحقل آخر، لتصبح شريكًا مع إكوينور وسوناطراك، بموافقة الحكومة الجزائرية.

ويوفر حقل عين أميناس أكبر حقول الغاز الرطب في الجزائر، ما يعادل 3% من الإنتاج اليومي للبلاد, كما يقارب الإنتاج السنوي للحقل، نحو 9 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يعادل "عُشر" إنتاج الغاز في الدولة الأفريقية، بمؤشرات اقتصادية تُشير إلى استمرار عمره التشغيلي حتى عام 2029.

وسجل إنتاج حقل الغاز طفرة في عام 2017، بمتوسط 876 مليون قدم مكعبة يوميًا خلال الربع الثاني من العام، و837 مليون قدم مكعبة يوميًا في الربع الثالث، حسب بيانات مجلة ميس (mees) المتخصصة في أخبار النفط والغاز. [1]

[1] هبة مصطفى، حقل عين أمناس.. ماذا تعرف عن أكبر مشروعات الغاز الرطب في الجزائر؟ ,02-11-2024, الطاقة، متوفر على الرابط: https://attaqa.net/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/20.)

ثانيا: أهم التواريخ في قطاع الغاز في الجزائر:

منذ الاستقلال، ركزت الجزائر، على تطوير صناعة الغاز من خلال إطلاق سياسة استثمار مستدامة في هذا المجال، مع مضاعفة المشاريع في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتسييل والنقل, منذ الاكتشاف الأول لحقل غاز عام 1956 في حاسي الرمل، والذي بدأ الإنتاج في 1 أبريل 1961، ثم استعادة السيادة الوطنية عام 1962، واصلت الجزائر زيادة استثماراتها في قطاع الغاز وهكذا، في 31 ديسمبر 1963، تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات (سوناطراك)، والتي أصبحت أداة سياسة الطاقة في البلاد بعد أقل من عام، استحوذت الجزائر على أول مجمع لتسييل الغاز (GL4Z) ، الواقع في أرزيو، والمعروف باسم "الجمل" (اختصار لشركة الميثان السائل الجزائرية), في سنة 1969 تم إطلاق مشاريع خطوط أنابيب الغاز ومصفاة أرزيو ومجمع التسييل بسكيكدة ومصنع الأسمدة, و في 1970 تم توقيع أول عقد لتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 10 مليار متر مكعب سنوياً. [1]

بعد هذا الزخم، بُذلت جهود مكثفة لتطوير هذا القطاع، مدعومة بتأميم الهيدروكربونات في 24 فبراير 1971، بعد عملية مفاوضات طويلة وبذلك، استعادت الجزائر ما لا يقل عن 51% من مصالح شركات النفط الفرنسية العاملة في جنوب البلاد وجميع حقول الغاز العاملة باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة، مدعومةً بافتراض جانب التدريب، تم إطلاق مشاريع كبرى منذ سبعينيات القرن الماضي، شملت من خلال اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة، مدعومة بإدارة جانب التدريب، تم إطلاق مشاريع كبرى منذ سبعينيات القرن الماضي فصاعدًا، بما في ذلك بناء مجمعات تسييل جديدة، وشبكات أنابيب غاز دولية، وخطوط أنابيب منتشرة بكثافة على المستوى الوطني، وبنى تحتية متعددة للنقل والمعالجة، بالإضافة إلى موانئ متخصصة **من بينها:**

[1] Industrie gazièreen Algérie: d'importants investissements consentis par Sonatrach en 60 ans, 10/02/2024, RADIO ALGERIENNE, https://news.radioalgerie.dz/.

إطلاق مخطط تنمية حاسي الرمل الذي يوفر طاقة استخراجية تبلغ 100 مليار م3 وكان هذا سنة 1975.

افتتاح أول خط أنابيب غاز دولي إنريكو ماتي (GEM) إلى إيطاليا سنة 1983.

إطلاق برنامج تنمية رواسب عين الصالح في إطار جمعية سوناطراك–BP سنة 2000

تشغيل خط أنابيب الغاز MedGaz الذي يربط بين بني صاف على الساحل الجزائري وألميريا في إسبانيا.

أدت هذه السياسة الاستثمارية الطموحة إلى زيادة إنتاج الجزائر من الغاز، الذي تجاوز 136 مليار متر مكعب بنهاية عام 2023، في حين أن الهدف المحدد لعام 2028 هو الوصول إلى إنتاج يبلغ 146.7 مليار متر مكعب، بهدف ضمان أمن الإمدادات وزيادة مستويات التصدير إلى ما يقرب من 100 مليار متر مكعب.[1]

المطلب الثاني: دور سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات:

سوناطراك هي الشركة الوطنية الجزائرية للنفط والغاز، التي تشارك في جميع أنحاء سلسلة قيمة الهيدروكربون، وخاصة في الاستكشاف والإنتاج ونقل الأنابيب والمعالجة والتسويق. تأسست بعد استقلال الجزائر ولعبت دورا محوريا في اقتصاد البلاد لأكثر من 60 عاما.

تُعتبر سوناطراك القوة الدافعة للاقتصاد الجزائري، حيث تُساهم بنسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و95% من عائدات النقد الأجنبي ضامن لأمن الطاقة، فهو يضمن حصول السكان على الطاقة مع معدلات انتشار الغاز حوالي 72٪ والكهرباء حوالي 99٪. إنها مؤسسة لبناء البنية التحتية، ومنشئ رئيسي للوظائف، والمؤسسة المخصصة لدعم التقدم الجزائري .

بالإضافة إلى أنشطتها في مجال المنبع للنفط والغاز وصناعة الغاز، تعمل سوناطراك أيضًا على تطوير البتروكيماويات، وتوليد الطاقة، والطاقات الجديدة والمتجددة، وتحلية مياه البحر، والتعدين.[2]

[1] L'industrie gazièreen Algérie par les chiffres, 02 mars 2024, ALGERIE PRESSE SERVICE, https://www.aps.dz/.

[2] NOMINATION DE SONATRACH POUR LE GECF AWARDS 2024, Forum des Pays Exportateurs du Gaz, Sonatrach, https://sonatrach.com.

أولا: تأسيسها:

تعتبر سوناطراك أول المؤسسات التي انشأت بعد عام واحد من الاستقلال وأوكلت اليها الدولة مهمتي نقل وتسويق المحروقات، وذلك بعد ان كانت محتكرة من طرف الشركات الفرنسية ابان الاستعمار .تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك يوم 31 ديسمبر 1963 .كانت أولى مهامها هو إنجاز انبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء ارزيو والذي بلغ طوله نحو 801 كلم وتم انجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر.

في أكتوبر 1969، أُبرمت صفقة غير مسبوقة عالميًا: وقعت سوناطراك عقدًا ضخمًا لبيع الغاز الطبيعي المسال مع شركة إل باسو للغاز الطبيعي الأمريكية، يغطي تصدير 10 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي المسال إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 20 عامًا. وقد ساعد CAMEL والعقد الضخم مع إل باسو في هيكلة سوق الغاز على نطاق عالمي وجعل سوناطراك رائدة في صناعة الغاز.

ثم تم توسيع صلاحياتها فأصبحت تشمل كل العمليات التي تتعلق بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات ومعالجتها وتحويلها ثم نقلها وتسويقها وبحلول سنة 1971 وإصدار قرار تأميم المحروقات، قامت الشركة بتغيير طريق المسترجعات التامة للثروات النفطية والغازية وكذلك التحكم في التكنولوجيا الخاصة بهذا القطاع وقامت بذلك بالسيطرة على كل الثروات النفطية في البلاد .وفي سنة 1980 أنشأت 17 مؤسسة مستقلة عن المؤسسة الام، وتختص بكل النشاطات المتعلقة بالميدان، التنقيب، الانتاج، النقل والتسويق[1] .

ثانيا: مهامها:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- إنشاء جميع الطرق والوسائل لنقل المحروقات عن طريق البحر أو البر.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة تقويم المحروقات الغازية .
- تحويل المحروقات وتكريرها.

[1] Abdelatif Rebah, « Sonatrach – Une Entreprise Pas Comme Les Autres », Editions CASBAH, Alger, 2006 P 211, texte adapté.

- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجها.
- تموين البلاد بالمحروقات على المدى القريب والبعيد.
- تطوير وإنماء مختلف اشكال الأعمال المشتركة في الجزائر وخارجها مع مختلف الشركات الجزائرية والأجنبية.
- استغلال المنشآت والمعدات وذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات.
- العمل على تحقيق السياسة النفطية بغية تطوير الاقتصاد[1].

ثالثا: نشاط الشركة:

حسب مراحل الصناعة النفطية والمتمثلة في :

✓ **مرحلة المنبع:** والتي تمس النشاطات التالية :

- **التنقيب والاستكشاف:** سجلت سوناطراك 18 اكتشاف حقلي جديد سنة 2010.
- **الإنتاج.**

✓ **مرحلة المصب:**

- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- رفع إمكانية تصدير النفط والغاز المميع.
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجه.

✓ **النقل عبر الانابيب:**

وهي العملية التي تهدف الى ربط الحقول ومراكز الإنتاج ومصانع التحويل والتوزيع المحلية والأجنبية، كما وصل عدد الأنابيب الى 30 أنبوب سنة 2015.

✓ **النقل عن طريق البر والبحر:**

[1] عاطف سليمان، "معركة البترول في الجزائر"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل ،1974 ص.106-95.

تعتمد الجزائر على نقل منتجاتها النفطية وذلك بسبب موقعها الجغرافي الهام. تملك الجزائر 35 باخرة متخصصة في نقل الغاز الطبيعي المميع وغاز البوتان والمنتجات المكررة .

✓ **التسويق:**

وهو اخر عملية في المجال الصناعة النفطية والغازية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أفضل زبون للمحروقات الجزائرية.

هكذا، على مدى 60 عامًا، لعبت سوناطراك دورها الكامل كقوة دافعة للاقتصاد الوطني. ضامنة لأمن الطاقة في الجزائر، تُصنف بانتظام على أنها الشركة الأفريقية الرائدة.[1]

رابعا: تطوير قطاع الغاز:

بفضل تطوير العقود طويلة الأجل، أثبتت سوناطراك نفسها دائمًا كمورد مستقر وموثوق لعملائها بفضل اعتماد مبدأ تقاسم المخاطر، تمكنت سوناطراك من القيام باستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية اللازمة لإنتاج ونقل وتوزيع الغاز، بما في ذلك خطوط أنابيب الغاز ومحطات الغاز الطبيعي المسال.

باستخدام صيغ تسعير مبتكرة تتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، لعبت عقود بيع الغاز التي أبرمتها سوناطراك دورًا محوريًا في تطوير صناعة الغاز العالمية. وقد وفرت أساسًا متينًا للتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل وإمدادات طاقة مستقرة ولم يقتصر استفادة شركة سوناطراك من هذا النهج الاستباقي والتكيفي في الترتيبات التعاقدية فحسب، بل ساهم أيضًا بشكل كبير في تشكيل مشهد صناعة الغاز العالمية.

كان تنفيذ عقود الغاز التي وقعتها سوناطراك نقطة البداية لبرنامج استثماري كبير في جميع قطاعات سلسلة الهيدروكربونات، من حقول غاز حاسي الرمل إلى محطات التحميل. وقد تم تطوير بنية تحتية صناعية مهمة من خلال بناء وحدات المعالجة، ومد شبكات النقل، وبناء وحدات التسييل، ووحدات إنتاج البتروكيماويات والأسمدة، وشراء أسطول من ناقلات الميثان كل هذا يجعل سوناطراك موردًا رئيسيًا وموثوقًا للغاز الطبيعي المسال[2] .

[1] دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص: دراسات اقتصادية، من إعداد المترشحة: أمينة مخلفي، نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11 مارس 2013.

[2] NOMINATION DE SONATRACH POUR LE GECF AWARDS 2024, Forum des Pays Exportateurs du Gaz, Sonatrach, https://sonatrach.com/)

المطلب الثالث: البنية التحتية لقطاع الغاز في الجزائر.

أولا: الإنتاج الجزائري للغاز:

شهد قطاع الغاز في الجزائر خلال عام 2023 أداءً هاما يعكس الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الطاقوي وتطوير الصادرات.

- ✓ فقد بلغ إنتاج **الغاز الطبيعي سنة 2023** حوالي **136مليار متر مكعب**، مقارنة بـ 2022 أين بلغ الانتاج 132.7 مليار متر مكعب، مما يظهر نموا ملحوظا في الإنتاج. ومن هذه الكمية، خُصص أكثر من **50مليار متر مكعب للتصدير**، وهو ما يعزز مكانة الجزائر كأحد الموردين الكبار لأوروبا وأفريقيا بالغاز.
- ✓ أما فيما يخص **الغاز الطبيعي المسال(GNL)** ، فقد تم تسليم عقود بنحو **22.5مليار متر مكعب** لمجمعي الغاز في **أرزيو وسكيكدة**، في حين بلغ **إنتاج الغاز الطبيعي المسال** حوالي **13مليون طن**، مما يعكس كفاءة البنية التحتية الوطنية في تحويل الغاز إلى شكله المسال لنقله عبر أنابيب البحار.
- ✓ كما بلغ **إنتاج الغاز البترولي المسال(GPL)** ما يقارب **9.4مليون طن**، في حين قُدر **إنتاج المكثفات** بـ **8.3 مليون طن**، وهي مواد ذات قيمة مضافة عالية تُستخدم في الصناعات البتروكيماوية والتكريرية.[1]

إن هذه الأرقام لا تعكس فقط زيادة في الإنتاج، بل أيضًا تحسن ملحوظ في قدرات المعالجة والتسويق، بفضل الاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية الطاقوية، خاصة في مجالات النقل والتخزين والتسييل. كما تندرج هذه الجهود ضمن توجه الجزائر نحو تنويع الأسواق وضمان التزاماتها التعاقدية الدولية، في ظل تقلبات السوق العالمية والتحول نحو الطاقات النظيفة.

ثانيا: البنية التحتية للغاز في الجزائر:

[1] L'industrie gazière en Algérie par les chiffres, 02 mars 2024, ALGERIE PRESSE SERVICE, https://www.aps.dz/.

- ✓ تمتلك الجزائر بنية تحتية طاقوية متقدمة ومتنوعة تُعد من بين الأضخم والأكثر تطورًا في القارة الإفريقية، مما يعزز قدرتها على تلبية الطلب المحلي والدولي على الغاز ومشتقاته، ويدعم مكانتها كفاعل إقليمي ودولي في مجال الطاقة.
- ✓ تضم البلاد **ثلاثة موانئ نفطية رئيسية** في كل من **أرزيو، بجاية وسكيكدة،** بطاقة تحميل إجمالية تُقدر بـ **1.3 مليون طن،** وهي موانئ مهيأة خصيصًا لتأمين عمليات تصدير الغاز والنفط الى الأسواق الدولية بكفاءة عالية.
- ✓ أما على صعيد تسييل الغاز الطبيعي، تحتضن الجزائر أربعة مجمعات كبرى، ثلاثة منها تقع في منطقة أرزيو وواحد في سكيكدة، بإجمالي قدرة إنتاجية تصل إلى 56مليون متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي المسال (GNL) وتشمل هذه المجمعات:

- GL1K: بسكيكدة, دخل الخدمة عام 1978, سعته 10ملايين متر مكعب.
- GL1Z: ببطيوة, أرزيو، بدأ العمل به سنة 1981, سعته 17,8 مليون متر مكعب.
- GL2Z: ببطيوة, أرزيو، تم تشغيله عام 1978, GL1Zسعته 17,56 مليون متر مكعب.
- GL3Z: ببطيوة, أرزيو, أحدث الوحدات، دخل الخدمة في 2014 بطاقة، سعته 10,6 مليون متر مكعب.

- ✓ كما تمتلك شركة **سوناطراك** منشأتين لمعالجة وفصل غاز البترول المسال(GPL) ، لاستخراج مادتي **البيوتان والبروبان،** بإجمالي طاقة معالجة تصل إلى **10.4مليون طن/سنة:**

- **GP1Zأرزيو** :شُغل عام 1983 بطاقة **9مليون طن/سنة.**
- **GP2Zأرزيو**: يعمل منذ عام 1973 بطاقة **1.4مليون طن/سنة.** [1]

[1]Distribution Publique du Gaz Naturel, MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE, DES MINES ET DES ENERGIES RENOUVELABLES, https://www.energy.gov.dz/.

- ✓ في قطاع المصب، تمتلك سوناطراك أيضًا منطقتين صناعيتين تضمان مجمعاتها للتسييل والفصل والتكرير والبتروكيماويات ومحطات شحن المنتجات الهيدروكربونية في سكيكدة (في الشرق) وأرزيو (في الغرب)
- ✓ يوجد نوع آخر من الغاز، وهو غاز البترول المسال، وتمتلك الجزائر مجمعين لفصل غاز البترول المسال يقعان في أرزيو، بطاقة إجمالية تبلغ 10.4 مليون طن سنويًا.
- ✓ كما يوجد مركز رئيسي لإرسال الهيدروكربونات السائلة(CDHL) ، بسعة 1.4 مليون برميل يوميًا، ويقع في حوض الحمراء بحاسي مسعود. [1]
- ✓ منذ سبعينيات القرن الماضي، تدير سوناطراك مجمعًا للميثانول، وهو مجمع CPIZ في أرزيو، بطاقة إنتاجية تقارب 120,000 طن سنويًا تنتج الميثانول والفورمالين.
- ✓ كما طورت إنتاج الأسمدة من معالجة الغاز في أواخر الستينيات، وبدأت الإنتاج في عام 1971 في وحدتيها في أرزيو وعنابة، حيث تنتج مليون طن من الأمونيا والأسمدة الأخرى للأسواق المحلية والدولية، وقد قامت سوناطراك بتوسيع إنتاجها من الأمونيا واليوريا منذ عام 2013 من خلال شراكة مع أوراسكوم وبهوان، ووصلت إلى إنتاج من اليوريا والأمونيا يقارب 3 ملايين طن.
- ✓ وتُعزز هذه المنشآت بمنظومة نقل واسعة، تشمل شبكة أنابيب تمتد على طول 21,190كيلومترًا، تتكون من 43خطًا و 85محطة ضغط وضخ، قادرة على نقل 406ملايين طن من مكافئ النفط سنويًا، منها 140مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.
- ✓ اما فيما يخص التصدير البحري، تتوفر الجزائر على ثلاثة موانئ نفطية رئيسية (أرزيو، بجاية، وسكيكدة)، بطاقة تحميل إجمالية تبلغ 1.3مليون طن، مدعومة بأسطول بحري يتكون من 17 سفينة، تشمل ناقلات للغاز الطبيعي المسال، وسفنGPL ، وناقلات نفط خام. [2]

[1]L'industrie gazièreen Algérie par les chiffres, 02 mars 2024, ALGERIE PRESSE SERVICE ,https://www.aps.dz/.
[2]NOMINATION DE SONATRACH POUR LE GECF AWARDS 2024, Forum des Pays Exportateurs du Gaz, Sonatrach, https://sonatrach.com/)

كما تكتمل هذه البنية بخطي أنابيب استراتيجيين لنقل الغاز إلى أوروبا:

- إنريكو ماتي :يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس، بقدرة 33.15مليار متر مكعب في السنة، يعمل منذ عام 1983.
- ميدغاز: يربط بني صاف بألميريا (إسبانيا) تحت البحر، تم تشغيله في 2011 بطاقة 10مليار متر مكعب في السنة.[1]
- الخط الثالث يربط الجزائر بإسبانيا تحت البحر عبر المغرب، وتم توقيفه بعد قطع العلاقات مع الدولة المجاورة الغربية.

خريطة انابيب نقل الغاز الى أوروبا.

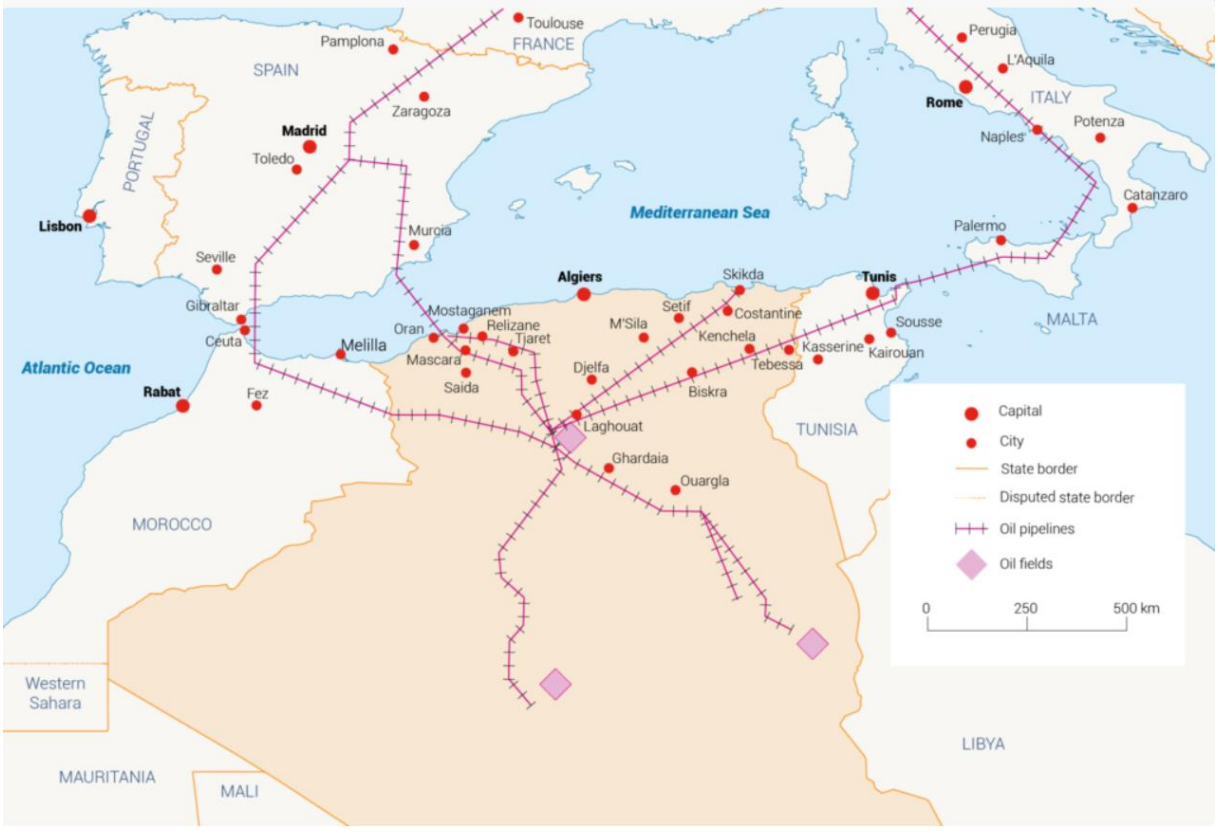

Source : GLOBAL ENERGY MONITOR, https://globalenergymonitor.org/

[1] L'industrie gazière en Algérie par les chiffres, 02 mars 2024, ALGERIE PRESSE SERVICE, https://www.aps.dz/.

تُظهر الخريطة شبكة الطاقة الإفريقية – الأوروبية، حيث تنطلق من الجزائر خطوط أنابيب رئيسية نحو

- **(إسبانيا)** عبر "ميدغاز" من بني صاف.
- **(إيطاليا)** عبر "ترانس ميد" مرورًا بتونس، المعروف بـ "إنريكو ماتي.
- ووجود امتداد سابق نحو **المغرب** خط "المغرب العربي – أوروبا (GME) الذي توقف العمل به منذ 2021 بسبب الخلافات السياسية مع دولة المغرب.

تفرّع الخطوط داخل الجزائر يدل على شبكة نقل داخلية متطورة، ما يعكس حجم الإنتاج والتوزيع داخليًا، خصوصًا من مناطق الإنتاج في الجنوب (مثل حاسي مسعود وحاسي الرمل) باتجاه الشمال.

تمثل البنية التحتية القوية للجزائر ركيزة مهمة لسياستها الطاقوية، حيث تُعزز من قدرة الدولة على ضمان أمن الإمدادات داخليًا، من خلال تغطية احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال، خاصة في المناطق النائية أو المناطق الصناعية. كما تُسهم كذلك في التحكم في تدفقات الطاقة وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية، وهو ما يمنح للجزائر قوة استراتيجية في علاقاتها الطاقوية، خاصة مع دول جنوب أوروبا التي تُعتبر من أبرز شركائها التجاريين.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، لاسيما الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الطاقوية بين أوروبا وروسيا، اصبحت الجزائر شريكا موثوقا لتعويض جزء من واردات الغاز الروسي نحو أوروبا. وقد أصبحت خطوط الأنابيب العابرة للمتوسط، مثل "ميدغاز" و"إنريكو ماتي"، ذات أهمية كبيرة في هذا المشهد.

أما اقتصاديًا، فإن هذه البنية القوية للجزائر تسمح بتقليص كلفة النقل، وزيادة هامش الربحية، وتعزيز تنافسية الغاز الجزائري في السوق الدولية، خاصة في مواجهة المنافسين مثل الغاز القطري. كما تمكّن البلاد من الاستفادة من تقلبات الأسعار العالمية عبر تنويع صيغ العقود طويلة الأمد وسريعة التسليم، وهذا ما يحسن مداخيل الدولة بالعملة الصعبة.

إذا يمكن القول أنّ البنية التحتية الطاقوية الجزائرية لا تُعد فقط وسيلة تقنية لتخزين ونقل الغاز، بل تُشكّل أداة جيوسياسية هامة، تُمكّن الدولة من لعب دور محوري في معادلات أمن الطاقة الإقليمية والدولية،

وتُعزّز من مكانتها في الساحة الدولية، سواء في إطار التعاون الثنائي أو داخل المنتديات متعددة الأطراف مثل "منتدى الدول المصدّرة للغاز" أو "أوبك+".

المبحث الثاني: الأسواق التقليدية في تصدير الغاز الجزائري.

المطلب الأول: أبرز الشراكات وعقود الغاز مع الدول الأوروبية واسيا.

منذ اكتشاف الغاز الطبيعي في الجزائر وبكميات تجارية، سعت الجزائر إلى ترسيخ موقعها كمورّد موثوق به في الأسواق العالمية، وخاصة السوق الأوروبية، مستفيدة من موقعها الجغرافي المميز وقربها من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

فتعتمد على شبكة من الشراكات الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا لتصدير الغاز الطبيعي، مستفيدةً من بنيتها التحتية المتطورة وموقعها الجغرافي الهام, كما تسعى إلى تعزيز مكانتها كمصدر موثوق لهذا المورد، مع تركيزها على تنويع شركائها وتحديث عقودها بما يتماشى مع احداث وتطورات السوق العالمية.

كما تلعب العقود الطاقوية التي تبرمها الجزائر دورًا محوريًا في تحقيق هذا الهدف، إذ لا تقتصر أهميتها على البُعد الاقتصادي، بل تشمل أيضًا أبعادًا سياسية وجيوسياسية، نظراً لتقاطع مصالح الدول المستوردة مع رهانات أمن الطاقة واستقرار الإمدادات.

يُجسّد السوق العالمي للغاز نموذجًا مركّبًا لعلاقات القوة والتفاعلات الاقتصادية والجيوسياسية، حيث تتقاطع فيه مصالح الدول والشركات في بيئة تتسم باللاستقرار والتطورات المتسارعة. فمع تزايد أهمية الغاز الطبيعي كمصدر طاقة انتقالي للتوجه نحو الطاقات المستدامة، بات من الضروري على منتجي الغاز المصدرين أو المستهلكين المستوردين لهذا المصدر، اعتماد استراتيجيات تفاوضية دقيقة عند صياغة العقود الغازية والاتفاقيات، بما يتماشى مع التغيرات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية والطلب المتزايد على الطاقة، ما يفرض أنماطاً متنوعة من العقود الغازية والتي تختلف في المدى الزمني وآليات التسعير.

وتبرز العقود طويلة المدى التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وعلى رأسها عقود "خذ أو ادفع"، كآلية تقليدية لتقاسم المخاطر وضمان الاستقرار، وتتميز هذه العقود بفعاليتها، أين كان من الضروري إنشاء أنابيب غازية باهظة التكلفة، ومصانع للتمييع وإعادة التمييع، لنقل الغاز من المورد إلى الزبون.

وغالبا ما يتم توقيع هذه العقود مع تطبيق سياسة التفاوض في الأسعار بين المشتري والبائع مع تحديد الشروط المحددة للتسليم، كالكمية المطلوبة وشروط التموين، كما يتم، ضمن هذه العقود، تحديد الحد الأدنى والأقصى لحجم التصدير، مع بند مخصص للوجهة (القيود الإقليمية)، والذي يستبعد تغيير وجهة تسليم الغاز المورد قصد رفع قيمته، مع تقاسم الربح المحقق بالمقابل.

ولهذا النوع من العقود عدة مزايا للطرفين، نظرا لكونها تضمن، بشكل خاص، استمرارية التموين وكذا تسعير الغاز المتفق عليه، بموجب إتفاقيات ثنائية. فبالنسبة للمشتري، تضمن له هذه العقود الاستمرارية في التموين بأسعار مستقرة نسبيا على مدى فترة طويلة المدى، مما يسهل عليه التخطيط للمدى البعيد والتقليل من مخاطر نقص الامدادات.

وفي المقابل، تضمن هذه العقود طويلة المدى للمورد مصدر دخل مستقر ومتوقع، كما توفر له الامان في سياسته الاستثمارية في مشاريع استكشاف وتطوير جديدة.

أما فيما يتعلق بالتسعير، فإن أكثر آلية استخداما في عقد طويل المدى هي تلك المرتبطة بأسعار النفط، حيث يتم ربط سعر الغاز بسعر النفط الخام أو منتجات بترولية، مع الأخذ بعين الاعتبار السعر الأساسي وبنود السعر المرجعي.

غير أن هذا النموذج التعاقدي التقليدي بدأ يواجه تحديات جديدة بفعل التحولات الكبيرة والمستمرة التي يشهدها القطاع، خاصة مع صعود تجارة الغاز الطبيعي المسال (GNL) وتوسع السوق الفورية "سبوت" التي ظهرت في بداية الألفيات، التي نتجت عنها أنماطًا أكثر سهولة في التعاملات، مع عقود يومية، يتم بموجبها تحديد الأسعار في اللحظة ذاتها، ونقدا، وذلك استنادا إلى عوامل متعددة، مثل العرض والطلب,

الظروف الجوية والأحداث الجيوسياسية, ورغم أن هذه العقود قصيرة الأجل تتيح فرصًا تجارية مغرية لكنها تعتبر أكثر مخاطرة، وهذا ما يجعلها في الكثير من الحالات خيارًا مكملا فقط. [1]

ونلاحظ أن هذه التطورات في التجربة الجزائرية اكتسبت بعدا خاصا، فقد اختارت الجزائر الحفاظ على التعاقد طويل المدى، مرفوقا برؤية استراتيجية تهدف إلى تأمين استدامة الاستثمارات من المنبع وضمان موقعها كممون موثوق في الأسواق الدولية، خاصة السوق الأوروبية. لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، إن اعتماد الجزائر على عقود طويلة المدى، يؤكد قراءتها العميقة لمعادلة الأمن الطاقوي، خاصة في ظل المنافسة العالمية في هذا المجال، وتنامي حضور فاعلين جدد في السوق الغازية.

تُعد أوروبا الشريك الأول للجزائر في تصدير الغاز. وقد أبرمت الجزائر عبر شركة **سوناطراك** (الشركة الوطنية للمحروقات) عدة عقود طويلة الأجل مع دول أوروبية، أهمها:

الشراكة الجزائرية مع إيطاليا:

تُعد العلاقات الجزائرية–الإيطالية في مجال الطاقة نموذجًا تاريخيًا للتعاون بين الشمال والجنوب، وقد تطورت هذه العلاقات منذ عقود ضمن مناخ دولي متغير، لتتحول تدريجيًا من مجرد علاقة تجارية إلى شراكة طاقوية إستراتيجية ذات امتدادات جيوسياسية عميقة. فمنذ اكتشاف الجزائر لمواردها الطاقوية ومنذ الاستقلال، أبدت إيطاليا اهتمامًا مبكرًا بموارد الطاقة الجزائرية، خاصة في ظل اعتمادها الكبير على واردات الغاز لتلبية احتياجاتها الصناعية المتنامية. كما ساهم التقارب الجغرافي وتلاقي المصالح بين البلدين في تسريع وتيرة هذا التعاون، والذي تجسد في اتفاقيات وعقود كبرى بدءً من سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت إيطاليا، عبر شركتها الوطنية إيني، تضع أسس شراكة طويلة الأمد مع سوناطراك الشركة الوطنية الجزائرية. [2]

[1] غاز: بين العقود طويلة وقصيرة المدى خيارات تفرض نفسها في سوق دائم التحول, 19فيفري 2024, وكالة الانباء الجزائرية، متوفر على الرابط التالي:https://www.aps.dz/ تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/30.

[2] سوناطراك- ايني: التوقيع على عدة اتفاقات تعاون أساسا في القطاع الغازي,01/07/2020, الإذاعة الجزائرية، متوفر على الرابط التاليhttps://radioalgerie.dz/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/30.

- خط انابيب ترانسميد عبر البحر الأبيض المتوسط، هو خط انابيب غاز يسمح بتصدير الغاز الطبيعي من الجزائر الى إيطاليا عبر تونس، وهو نتيجة اتفاقيات بين مجموعة سوناطراك الجزائرية ومجموعة إيني الإيطالية. تم توقيع أول اتفاقية مبدئية في عام 1972، وفي عام 1977تم إبرام عقد بيع يغطي 12,3 مليار متر مكعب سنويا لمدة 25 عاما. [1]

بدأت أعمال البناء في عام 1978, كان عبور البحر الأبيض المتوسط إنجازًا كبيرا في ذلك الوقت، حيث كان خط أنابيب ترانسميد أول خط أنابيب رئيسي تحت سطح البحر في العالم، إلى جانب خط أنابيب إيكوفيسك (في بحر الشمال). قامت شركة سايبم التابعة للشركة الام ايني بوضع خط الأنابيب باستخدام سفينة الرافعة رقم 4 من طراز Castoro Sei ، والتي تم بناؤها خصيصًا لهذا العمل. ثم تم تشغيل خط أنابيب الغاز الرابع في عام 1983. [2]

في عام 1990 اتفقت إيني وسوناطراك على زيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنويًا، ثم تم بناء خط ثانٍ لهذا الغرض بين عامي 1991 و1997، وتم تحديث محطات الضواغط.

يبدأ خط أنابيب الغاز في حاسي الرمل بالجزائر، ويقطع مسافة 550 كيلومترًا في الأراضي الجزائرية قبل أن يدخل تونس بعد 370 كيلومترًا في هذا البلد، يصل إلى ساحل الهوارية، حيث يبدأ القسم الأول تحت الماء بطول 155 كيلومترًا. بعد عبور صقلية (340 كم)، يوجد قسم ثانٍ تحت الماء بطول 15 كم في مضيق ميسينا، قبل الصعود إلى شبه الجزيرة الإيطالية بأكملها، للانضمام أخيرًا إلى الشبكة في مينيربيو بالقرب من بولونيا، في وادي بو، مهد صناعة الغاز الإيطالية، توجد ثلاث محطات ضغط في الجزائر وثلاث أخرى في تونس، المحطة الأخيرة هي الأقوى (120 ميجاوات) لأنها يجب أن توفر الضغط اللازم للقسم تحت الماء. [3]

[1] *Coopération énergétique au Maghreb: quelles dynamiques régionales et internationales ?*, Paris, Institut de relations internationales et stratégiques, septembre 2023, p7.

[2] Riccardo Albonetti et Luigi Manganelli, « The Trans-Mediterranean natural gas pipeline », *International Journal of Project Management*, vol. 2, n° 2, 1984, p. 94–96.

[3] *Coopération énergétique au Maghreb: quelles dynamiques régionales etinternationales ?* , Paris, Institut de relations internationales et stratégiques, septembre 2023, p8.

ومع مرور الوقت، لم تقتصر هذه العلاقة على تجارة الغاز فقط، بل شهدت توسعًا في مجالات الاستكشاف المشترك، تبادل التكنولوجيا وكذلك تدريب الكفاءات، كما حافظت العلاقة على استقرارها رغم الأزمات التي شهدتها المنطقة، سواء السياسية أو الاقتصادية. فإيطاليا كانت دائمًا من أوائل الدول الأوروبية التي تبنّت سياسة تنويع مصادرها الطاقوية، ما جعلها تفضل شريكًا موثوقًا كالجزائر، والتي بدورها وجدت في الشراكة مع إيني بوابة لتثبيت موقعها كمصدر استراتيجي للطاقة ولتعزيز نفوذها في السوق الأوروبية.

وعلى مستوى الديناميكيات الإقليمية، يتجاوز خط ترانسميد بعده الثنائي الجزائري–الإيطالي، ليشمل تونس باعتبارها بلد عبور استراتيجي، تستفيد من نسبة تقارب 6% من الغاز المنقول كرسوم عبور، ما يعكس نمطًا من "التكامل النفعي" الذي يعزز من استقرار العلاقات الإقليمية ويمنح المشروع طابعًا ثلاثيًا يصب في تعزيز الأمن الطاقوي للمنطقة.

تم تجديد العقد الذي يعود تاريخه الى سنة 1977, في مايو 2019, وقد نص الاتفاق على تمديد عقد تصدير الغاز الطبيعي الجزائري عبر خط أنابيب "ترانسمد "لمدة 8 سنوات (حتى 2027)، مع إمكانية التمديد لعامين إضافيين حتى 2029.

العقد يغطي تزويد السوق الإيطالية بما يصل إلى 9 مليارات متر مكعب سنويًا.

كما تم تعديل شروط الأسعار والكميات بما يتماشى مع تطورات السوق العالمية، لتوفير مرونة أكبر للطرفين.

إلى جانب الغاز، اتفقت الشركتان على توسيع التعاون في مجالات الاستكشاف وتطوير الحقول في الجزائر، خاصة في مناطق الجنوب. [1]

أما بخصوص أحدث إتفاقية للغاز بين الجزائر وإيطاليا تم توقيعها في جانفي 2023، وتُعتبر خطوة إستراتيجية هامة لتعزيز التعاون الطاقوي بين البلدين، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية . جاءت هذه الإتفاقية خلال زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى الجزائر، حيث تم توقيع

[1]Eni et Sonatrach renforcent leur relation enprolongeant le contrat de fourniture de gaz jusqu'en 2027, 16 mai 2019, ENI, https://www.eni.com/, vue le 30/02/2025.

مذكرتي نوايا بين شركتي سوناطراك الجزائرية وإيني الإيطالية، بحضور الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وتنص الاتفاقية على رفع حجم صادرات الجزائر من الغاز إلى إيطاليا من 25 مليار متر مكعب في عام 2022, ليصل إلى 28مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2024، كما قامت سوناطراك بتزويد إيطاليا بـ 3 مليارات متر مكعب إضافية في عام 2022، مع توقع ضخ 3 مليارات أخرى في عام 2023، حسب تصريحات الرئيس التنفيذي لشركة إيني.[1]

الشراكة الجزائرية مع اسبانيا:

ظهر مشروع خط أنابيب GME في بداية التسعينيات كمبادرة أوروبية من شركة إيناغاس الإسبانية المعروفة حاليا باسم ناتورجي، لتأمين إمدادات مستقرة من الغاز الجزائري نحو شبه الجزيرة الإيبيرية (إسبانيا والبرتغال)، عندما كانت أوروبا تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على الفحم والنفط. كذلك فان المشروع انطلق رغم تعقيد العلاقات بين الجزائر والمغرب، خاصة بعد إغلاق الحدود البرية بينهما في 1994 بسبب أزمة أمنية وسياسية. إلا أن الضرورة الاقتصادية آنذاك فرضت تجاوز الاعتبارات السياسية، وهكذا بدأت الأشغال في 1993 ودشن المشروع رسميًا في نوفمبر 1996.[2]

خط أنابيب الغاز الجزائر–أوروبا، المعروف أيضًا باسم خط أنابيب غاز بيدرو دوران فاريل أو اختصارًا GME، هو خط أنابيب غاز دولي يبدأ من حقل حاسي الرمل الجزائري ويصل إلى قرطبة في إسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق يمتد الأنبوب على مسافة تقارب **1300كم** (القسم الجزائري 520 كم، والقسم المغربي 540 كم، والقسم البحري 45 كم، والقسم الإسباني 270 كم)، وهو من أصعب المواقع البحرية عالميًا بسبب التيارات القوية والمتقلبة. ويتميز الجزء البحري بقطر أصغر مقارنة بالجزء البري (22 بوصة مقابل 48 بوصة)، ما تطلب ضغطًا إضافيًا لضمان سلاسة التدفق. ووجود محطات ضغط

[1] Meriem Djouder, Algérie – Italie: Un partenariat en pleine expansion, Publié le 03 mars 2025, Le jeune independent, https://www.jeune-independant.net/ vu le: 30/02/2025.

[2] The agreement reached demonstrates Sonatrach's and Naturgy's willingness to consolidate their long-term partnerships started decades ago, 08-10-2020, NATURGY, https://www.naturgy.com/, seen on:31/02/2025.

في عدة مراحل ساعد على رفع الطاقة الإنتاجية من 8.5 مليار م³ إلى 13.5 مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2005، ما يعكس ديناميكية المشروع وقدرته على التطور. [1]

جاءت فكرة خط أنابيب الغاز الجزائري الأوروبي (MEG) في عام 1990، بمبادرة من شركة إيناجاس الإسبانية، المعروفة الآن بإسم ناتورجي. ويهدف المشروع إلى توريد الغاز الطبيعي الجزائري إلى إسبانيا والبرتغال ورغم النزاع السياسي بين الجزائر والمغرب والذي تسببت به المغرب حول قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار وحق شعب في تقرير مصيره، بدأت أعمال البناء في عام 1993 وإكتملت مع نهاية عام 1996. وبدأ تشغيله في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1996، على الرغم من إغلاق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب في عام 1994.

في سنة 2004 اتفقت شركة سوناطراك الجزائرية وNaturgy الاسبانية على إنشاء خط أنابيب مباشر عبر البحر المتوسط. وفي سنة **2006**تم توقيع عقد بناء وتشغيل أنبوب **ميدغاز** رسميًا، لتقليل الاعتماد على الخط المار عبر المغرب. في سنة 2011 تم تشغيل خط أنابيب ميدغاز بطاقة أولية بلغت 8 مليار م³/سنة (تمت زيادتها لاحقًا إلى10.5)، كما وقعت سوناطراك وNaturgyعقود تجارية جديدة خاصة بنقل الغاز عبر "ميدغاز" بدلًا من الاعتماد فقط علىGME المار عبر المغرب. [2]

أما في سنة 2020 جددت سوناطراك وNaturgy عقد التوريد طويل الأمد، مع مراجعة الأسعار على ضوء انخفاض أسعار الغاز.

ثم أعلنت الجزائر في أكتوبر 2021 عدم تجديد عقد أنبوب المغرب العربي – أوروبا (GME) بسبب ما تسببت فيه المغرب من مشاكل سياسية مع دولة الجزائر، وتحوّلت كل الصادرات إلى إسبانيا عبر "ميدغاز".

[1] فريد بلوناس, أكبر مورد رئيسي للغاز الطبيعي.. الجزائر تعزز مكانتها في إسبانيا, 11أكتوبر 2024, أوراس، متوفر على الرابط:https://www.awras.com/ تم الاطلاع عليه يوم:2025/02/30.

[2]The agreement reached demonstrates Sonatrach's and Naturgy's willingness to consolidate their long-term partnerships started decades ago, 08-10-2020, NATURGY, https://www.naturgy.com/, seen on :31/02/2025.

في نوفمبر 2022 اشترت سوناطراك 4% إضافية من أسهم ميدغاز، لترفع حصتها إلى 49%مقابل 51% لناتورجي الإسبانية، وقد أعادت الشركتان التفاوض حول الأسعار، وتم الاتفاق على زيادات في الأسعار تتماشى مع السوق العالمية. [1]

الشراكة الفرنسية:

تجمع بين الجزائر وفرنسا شراكة طويلة وعميقة في مجال الغاز الطبيعي، تعود جذورها إلى بدايات الاستقلال الجزائري، وشهدت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية العالمية، متأثرة بالعوامل السياسية والاقتصادية .

أبرز محطات هذه الشراكة:

استمرت الشركات الفرنسية، مثل "إلف–إيراب"، في استغلال موارد النفط والغاز في الجزائر، حتى بعد استقلالها عام1962. إلا أنها في إطار استراتيجيتها لاستعادة السيادة على مواردها الطبيعية، قامت بتأميم قطاع المحروقات في السبعينيات. تم التوصل إلى اتفاق بين شركة إلف–إيراب الفرنسية للنفط وشركة سوناطراك الجزائرية للنفط، بشأن تأميم مصالح النفط والغاز الفرنسية في الجزائر. وقد تم إلغاء التعويض الأولي البالغ 37 مليون دولار الذي طالبت به شركة إلف–إيراب من خلال الضرائب المستحقة للخزانة الجزائرية وطالبت الجزائر أيضًا بمبلغ 80 مليون دولار كتعويض عن التعريفات المنخفضة للنقل، والتي ستدفعها شركة إلف–إيراب من خلال بيع بعض الحصص غير المؤممة. كما نصت الاتفاقية على أن أي نزاعات أخرى تتعلق بشركات النفط الفرنسية والجزائرية سيتم التعامل معها من قبل المحاكم الجزائرية وليس عن طريق التحكيم الدولي. ثم تم أخيرًا الاتفاق إلى إنشاء شركةElfAlgérie، وهي شركة جديدة لاستكشاف النفط في الجزائر. [2]

[1] اسبانيا تلقت ضمانات من الجزائر بخصوص إمدادها بالغاز01أكتوبر 2021, وكالة الانباء الجزائرية، متوفر على الرابط التالي: https://www.aps.dz/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/31.

[2] *Naylor, Philip (2000). La France et l'Algérie: une histoire de décolonisation et de transformation. Presses universitaires de Floride. ISBN. 0-8130-1801-3.*

ثم وقعت سنة2006 مجموعة الطاقة الجزائرية الحكومية سوناطراك مع شركة غاز فرنسا (GDF) على عقدين يقضيان بتزويد فرنسا بملياري متر مكعب من الغاز الطبيعي الأول ابتداءً من العام 2009 والثاني في العام 2010. [1]

ثم بدأت سوناطراك في توريد الغاز إلى شركة إنجي الفرنسية عبر خط أنابيب "ميدغاز" الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر بني صاف، وفي 2022 وقّعت شركة سوناطراك عقدًا جديدًا مع نفس الشركة لتأمين احتياجات فرنسا من الغاز الجزائري، تزامنا مع مساعي الدول الأوروبية للإستغناء عن الوقود الروسي وتنويع مصادر الإمدادات، واتفق الطرفان من خلال العقد، على مراجعة سعر بيع الغاز الجزائري على مدى 3 سنوات والممتد حتى سنة 2024، مع الاخذ بعين الاعتبار تطورات السوق. [2]

وفي عام 2023 وقعت شركة المحروقات الحكومية الجزائرية "سوناطراك" عقدا جديدا مع مجموعة توتال إنرجيز الفرنسية، لتطوير حقلين غازيين بقيمة 700 مليون دولار.

وأقرّ الرئيس التنفيذي لسوناطراك توفيق حكار إن العقد يتعلق بتطوير حقل تين فوي تابنقورب2، وتين فوي تابتقورت جنوب، بولاية إليزي بأقصى جنوب شرق البلاد.

كما أن القيمة الإجمالية للإستثمار بهذين الحقلين تتجاوز 700 مليون دولار، وسيسمحان باستخراج 54 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة الى 13 مليون طن من غاز البترول المسال والمكثفات.

كما تم إتفاق الشركتين على تمديد عقد بيع الغاز الطبيعي المسال الجزائري، لصالح الشركة الفرنسية بكميات تقدر بـ 2 مليون طن سنويا. [3]

الشراكة البرتغالية:

[1] الجزائر تزود فرنسا بالغاز وتوقع معها اتفاقات تعاون, 12/12/2006, الجزيرة، متوفر عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/02.

[2] الغاز الجزائري يعزز إمدادات فرنسا بعقد جديد بين سوناطراك وإنجي, 07-07-2022, الطاقة، متوفر عبر الرابط: https://attaqa.net/, اطلعت عليه يوم: 2025/03/02.

[3] ولاء جمال، اتفاقية بين سوناطراك الجزائرية وتوتال الفرنسية لتطوير حقلي غاز بـ 700 مليون دولار, 09يوليو/2023, البوابة نيوز, متوفر في الرابط: https://www.albawabhnews.com/, اطلعت عليه يوم: 2025/03/02.

تعدّ الجزائر مصدرًا موثوقًا لإمدادات الطاقة في البرتغال، إذ يعمل البلَدان على تعزيز تعاونهما، خاصة في مشروعات الكهرباء النظيفة والمحروقات.

تُعتبر الشراكة الجزائرية البرتغالية في مجال الغاز الطبيعي نموذجًا للتعاون الاستراتيجي طويل الأمد، حيث بدأت هذه الشراكة رسميا في عام 1994 بتوقيع عقد بين شركة سوناطراك الجزائرية وشركة "غالب " (Galp Energia)البرتغالية، وبموجب هذا العقد إلتزمت الجزائر بتوريد 2.5 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى البرتغال، عبر خط أنابيب المغرب–أوروبا(GME) الذي يمر عبر المغرب. [1]

ثم أعلنت شركة "سوناطراك" 2019، تمديد إتفاقيات تزويد البرتغال بالغاز الطبيعي لمدة 10 سنوات اخرى. كذلك جاء في بيان رسمي سوناطراك، أن الشراكة بين الجانبين تمتد منذ 25 عاما، كما أوضح البيان أن الاتفاقيات مع شركة "جالب" البرتغالية تقضي بتزويدها بـ2.5 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنويا. [2]

وفي نهاية 2021 وبعد المشاكل السياسية مع الدولة المغربية توقف تدفق الغاز الجزائري عبر الانبوب الذي يمر من المغرب، فركّزت الجزائر على تعزيز الشراكات الثنائية المباشرة، من بينها العلاقة مع البرتغال.

وقد أكد وزير الاقتصاد البرتغالي أونطونيو كوستا سيلفا في سنة 2023 أن الجزائر شريك إستراتيجي مهم للبرتغال، كما تم تأكيد أن أكثر من 80% من الغاز الذي تستورده البرتغال مصدره الجزائر، مشيرًا إلى العمل على توسيع علاقات الشراكة بين الطرفين من خلال الحفاظ على وتيرة اللقاءات، لتحقيق أهداف مرحلة تحول اقتصادي منشودة بين البلدين.[3]

الشراكات الغير أوروبية:

الشراكة الجزائرية الامريكية:

[1]Algeria sees Europe as key gas market, June 29,1994,UPI Archives, https://www.upi.com/, seen on: 30/02/2025.

[2] الجزائر.. التمديد 10 سنوات لاتفاقيات تزويد البرتغال بالغاز,11.06.2019, وكالةAA, متوفر على الرابط: https://www.aa.com.tr/, تم الاطلاع عليه: 2025/02/30.

[3] عماد الدين شريف، مسؤول: الجزائر تؤمن 82% من احتياجات الطاقة في البرتغال، الطاقة، متوفر على الرابط التالي: https://attaqa.net/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/30.

تعود جذور التعاون الطاقوي بين الجزائر والولايات المتحدة إلى فترة ما بعد استقلال الجزائر، وكانت الشركات الأمريكية من أوائل المستثمرين في قطاع المحروقات الجزائري.

وبعد تأميم المحروقات 1971 استمرت شركات مثل "أتلانتيك ريتشفيلد" و"أموكو "(التي أصبحت لاحقًا تابعة لشركة أوكسيدنتال) في التعاون التقني والتجاري مع الجزائر.

أما في أواخر الثمانينيات، بدأت الجزائر تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى بعض الأسواق العالمية، منها الولايات المتحدة، وكان ذلك عبر شحنات محدودة.

أما في نهاية التسعينيات ومع بداية الألفيات شهدت العلاقات الطاقوية تحسنًا ملحوظًا فقامت شركة سوناطراك بتوقيع مذكرات تفاهم تقنية مع بعض من الشركات الأمريكية بنية تبادل الخبرات في مجالات التنقيب والتكرير.

كما لم تشهد هذه الفترة إمضاء عقود ضخمة في مجال الغاز، لكن قامت الجزائر بتصدير شحنات من الغاز المسال LNG إلى السوق الأميركية، خصوصًا بعد ضعف الإنتاج المحلي الأمريكي قبل ثورة الغاز الصخري.

كما عرفت الشركات الأمريكية نشاطا كثيفا في إستكشاف الحقول في الجزائر خاصة في حوض بركين والأهقار, ففي جويلية 2022، وقّعت سوناطراك وشركة أوكسيدنتال بتروليوم(Occidental Petroleum) الأمريكية إلى جانب شركتي توتال إنرجي وإيني الايطالية، عقدًا بقيمة 4مليارات دولار لتطوير مشروع كبير في حوض بركين جنوب الجزائر، يُقدّر بإنتاج مليار برميل مكافئ نفطي. [1]

وفي 14أفريل 2025، وقّعت شركة سوناطراك مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية مذكرة تفاهم، وذلك على هامش منتدى الطاقة الجزائري–الأمريكي لعام 2025. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون في مجال إستكشاف الحقول وإنتاج المحروقات في الجزائر، بهدف تعميق الشراكة بين البلدين في قطاع الطاقة والمحروقات. [2]

[1] Algérie: accord entre le groupe étatique Sonatrach et ExxonMobil envue de développer deux gisements gaziers, 24 mai 2024, connaissance des energies, https://www.connaissancedesenergies.org/, vue le: 10/01/2025.

[2] Algeria's Sonatrach, Occidental Petroleum sign MOUs on hydrocarbon cooperation, April 16, 2025, Reuters, https://www.reuters.com/, seen:20/04/2025.

الشراكة الجزائرية التركية:

بدأ التعاون بين شركة سوناطراك الجزائرية وشركة بوتاش التركية في عام 1988، حيث تم توقيع أول عقد طويل الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى تركيا. يُعد هذا العقد من أوائل الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر خارج السوق الأوروبية في مجال الغاز.

وفي عام 2023 أعلنت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، في بيان لها أن الاتفاقية الموقعة بين سوناطراك وشركة بوتاس التركية بشأن بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال، المخصص للسوق التركية، تمتد لثلاث سنوات، حتى سنة 2027.

يتم تسليم الغاز الجزائري في محطة مرمرة إريغلي في تركيا، والتي تم إنشاؤها خصيصًا لإستقبال الغاز الجزائري.

تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، وتُعد الجزائر من بين الموردين الرئيسيين والمهمين للغاز الطبيعي المسال، إلى جانب دول مثل قطر ونيجيريا. [1]

كما وقعت سوناطراك أيضا اتفاقيات مع دول أوروبية وغير أوروبية أخرى من أجل تعزيز دور الجزائر كمورد موثوق في سوق الغاز العالمية. **ومنها:**

-في 8 فيفري 2024، وقّعت شركة سوناطراك الجزائرية عقدًا متوسط المدى لتوريد الغاز الطبيعي مع شركة VNG Handel &Vertrieb GmbH الألمانية، وهي فرع مملوك بالكامل لمجموعة VNG AGومقرها لايبزيغ. يمثل هذا العقد أول اتفاقية من نوعها بين الجزائر وألمانيا، حيث تصبح VNG أول شركة ألمانية تستورد الغاز الجزائري عبر الأنابيب.[2]

- الاتفاقية الموقعة مع الشركة البريطانية Grain LNGفي31 جانفي 2024 على مدى 10 سنوات والتي تهدف إلى توسيع قدرات التخزين وإعادة التسليم على المدى الطويل للغاز الطبيعي المسال الجزائري بالمحطة التابعة لهذه الشركة البريطانية، والواقعة على جزيرة غرين في كينت، المملكة

[1] Turkiye extends LNG deal with Algeria for 3 years, says energy minister,22 November 2023, Arab NEWS, https://arab.news/gfmdc, seen on:02/03/2025.

[2] By Petra Sorge and Priscila Azevedo Rocha, German utility VNG inks country's first deal with Algeria for pipeline gas, Bloomberg, https://www.bloomberg.com/, seen on: 02/03/2025.

المتحدة، تبلغ سعة الاتفاقية 125 جيجاواط ساعة يوميًا، ما يعادل حوالي 3 ملايين طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال. [1]

- أعلنت شركة سوناطراك عن توقيع عقد بقيمة **850مليون دولار** مع شركة **سينوبك** الصينية، في **25فبراير 2025**، من أجل تطوير وإستكشاف المحروقات في منطقة **حاسي بركان شمال**، التي تقع بين ولايتي ورقلة والمغير، على بعد حوالي 80 كيلومترًا من حاسي مسعود .

كما قد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الشركتين في **3مارس 2024**، وهذا يعكس رغبة الطرفين في تعزيز شراكتهما الإستراتيجية في قطاع الطاقة . [2]

تُظهر هذه الشراكات الدولية رغبة الجزائر بتوسيع وتعزيز علاقاتها في قطاع الطاقة مع شركاء عالميين أوروبيين وغير أوروبيين، مما يسهم في تنمية إقتصادها الوطني وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الأسواق العالمية خاصة بعد التحولات والتطورات المتسرعة التي تشهدها الساحة الدولية.

[1] ByLNG Prime Staff, UK's Grain LNG, Algeria's Sonatrach ink 10-year capacity deal, February 1, 2024, LNG Prime, https://lngprime.com/, seen:03/03/2025.

[2] Par Amel H, Sonatrach et Sinopec : Un méga-contrat pétrolier de 850 millions de dollars pour Hassi Berkane nord, 26 février 2025, ALGERIE360°, https://www.algerie360.com/, vue le: 03/03/2025.

المطلب الثاني: مقارنة بين حصة الجزائر وحصص الدول المنافسة.

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كثيرة للحفاظ على موقعها كلاعب محوري في سوق الغاز الطبيعي. فبينما تشهد الأسواق تقلبات حادة بفعل الأزمات الجيوسياسية التي يعرفها العالم والتحول نحو الطاقات النظيفة، تبرز قوى على الصعيد الإقليمي والدولي لتعزيز نفوذها الطاقوي، مما يفرض على الجزائر مواجهة منافسة شرسة في مجالات الإنتاج، التسويق وتصدير الغاز، خاصة نحو أوروبا، وتأتي هذه المنافسة تزامنا مع سعي الجزائر إلى تعزيز مكانتها كمصدر موثوق ومستقر، وسط ضغوط داخلية وخارجية تتطلب إعادة تطوير سياسات طاقوية أكثر مرونة.

أداء الجزائر في سوق الغاز الطبيعي:

- ✓ **صادرات الغاز عبر الأنابيب:** بلغت حصة الجزائر عام 2023, 19% من صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي.
- ✓ **صادرات الغاز الطبيعي المُسال :(LNG)** في الربع الأول من عام 2024، كانت الجزائر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المُسال إلى أوروبا بحصة بلغت 9,9%.
- ✓ كما تسعى الجزائر لتعزيز مكانتها من خلال مشاريع مثل خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بالتعاون مع نيجيريا والنيجر، بالإضافة إلى استثمارات في البنية التحتية وزيادة الإنتاج. [1]

[1]GECF: Algeria 2nd exporter of natural gas via pipelines to the EU in 2023,20/04/2024, Embassy of Algeria in Moscow, https://embmoscow.mfa.gov.dz/, seen on:10/02/2025.

أكبر المنافسين للجزائر في مجال الغاز الطبيعي:

روسيا:

- ✓ **صادرات الغاز عبر الانابيب:** رغم العقوبات الغربية بعد الأزمة الأوكرانية، لا تزال روسيا تحتفظ بحصة كبيرة في السوق الأوروبية، حيث بلغت حصتها 17% من صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2023 .
- ✓ **صادرات الغاز الطبيعي المسال:** في مارس 2024، شكل الغاز الروسي المُسال 26% من واردات إسبانيا، مما يجعلها ثاني أكبر مورد بعد الجزائر، كما تصدرت روسيا ترتيب صادرات الغاز الطبيعي العالمية بصادراتها التي بلغت 139 مليار متر مكعب في2023.

[1]

الولايات المتحدة الأمريكية: المنافس الأول في الغاز المُسال.

تُعد الولايات المتحدة أكبر مصدر للغاز الطبيعي المُسال (LNG) إلى أوروبا، حيث بلغت حصتها 50.5% من واردات أوروبا في الربع الأول من عام 2024، مع صادرات بلغت 15.35 مليون طن، وبهذا تكون قد **تصدرت** قائمة أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. [2]

النرويج: المورد الأول لأوروبا عبر الأنابيب:

تحتل النرويج المرتبة الأولى في صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا، بحصة بلغت 54% في عام 2023 .

كما تُعد منافسًا قويًا للجزائر في سوق الغاز الأوروبي، خاصة في ظل استقرارها السياسي وتطوير بنيتها التحتية. [3]

قطر:

[1] Russian LNG accounts for a quarter of Spanish gas imports in March, April 10, 2024, Reuters, https://www.reuters.com/, seen:10/01/2025.

[2] إيرين جابر، الجزائر تواصل تفوقها كأكبر مصدر للغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول، رؤى الطاقة في أفريقيا، متوفر على الرابط:https://africaenergyinsights.com/, تم الاطلاع عليه يوم:2025/01/10.

[3] GECF: Algeria 2nd exporter of natural gas via pipelines to the EU in 2023,20/04/2024, Embassy of Algeria in Moscow, https://embmoscow.mfa.gov.dz/, seen:10/02/2025.

- ✓ تخطط قطر للتوسع إستراتيجيا نحو آسيا وأوروبا، وتسعى لزيادة طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المُسال إلى 142 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، مستهدفةً السوق الآسيوية بشكل خاص .
- ✓ في الربع الأول من عام 2024، بلغت صادرات قطر إلى أوروبا 2.39 مليون طن، أي 7.8% من واردات أوروبا من الغاز المُسال. [1]

أذربيجان:

تعرف أذربيجان صعود تدريجي في السوق الأوروبية للغاز، كما تسعى لتعزيز صادراتها من هذا المورد إلى أوروبا عبر مشروع "ممر الغاز الجنوبي"، الذي يشمل خطي "تاناب" و"تاب"، بهدف نقل 10 مليارات متر مكعب سنويًا إلى أوروبا، وفي عام 2023، بلغت حصة أذربيجان 7.2% من صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا . [2]

وبما أن الجزائر تواجه منافسة متزايدة من قبل دول تمتلك مزايا تنافسية متنوعة، مثل البنية التحتية المتطورة، الاستقرار السياسي، والقدرة على تلبية متطلبات السوق الأوروبية، ولتحافظ على مكانتها، يجب على الجزائر:

- **توسيع بنيتها التحتية** :القيام بتحديث وتوسيع شبكة الأنابيب ومحطات التسييل لزيادة قدراتها التصديرية.
- **تنويع الأسواق:** وذلك باستهداف أسواق جديدة خارج أوروبا وداخلها لتقليل الاعتماد على سوق واحدة.
- **الاستثمار في الطاقات النظيفة:** من خلال الاستفادة من التحول العالمي نحو الطاقات الجديدة لتقديم حلول طاقوية متكاملة.

[1] إيرين جابر، الجزائر تواصل تفوقها كأكبر مصدر للغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول، رؤى الطاقة في أفريقيا، متوفر على الرابط:https://africaenergyinsights.com/, تم الاطلاع عليه يوم:2025/01/10.

[2] Marché gazier européen: L'Algérie confirme sa compétitivité, 14 octobre 2023, Algeria Invest, https://algeriainvest.com/, vue le: 10/01/2025.

المبحث الثالث: ملامح السياسة الطاقوية الجزائرية قبيل الأزمة.

المطلب الأول: الطاقة كسلعة إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد المحلي.

يمثل قطاع الطاقة، ولا سيما المحروقات، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يلعب دورًا في دعم المالية العمومية ما يدعم سير عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية من جهة أخرى.. كما يُعدّ القطاع هذا القطاع حجر الزاوية في مسار التنمية الوطنية بالجزائر، بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني القائم أساسًا على تصدير المحروقات، إذ يُساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يُمول أكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية، بالإضافة إلى تمثيله لنحو 97% من إجمالي عائدات التصدير.

وتظهر هذه المؤشرات مدى هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني لها، حيث تحتكر المؤسسات العمومية، وفي مقدمتها شركة سوناطراك على النشاط الطاقوي، كما يهيمن القطاع العام على النظام البنكي بنسبة 90%. ويُشكّل الإنفاق العمومي قرابة ثلثي الناتج الداخلي الخام غير النفطي، هذا ما يبين طبيعة الاقتصاد الموجه. [1]

فبعد استقلال الجزائر 1962، ظلّت المحروقات تشكّل المورد الرئيسي للصادرات الجزائرية، ومازالت تحتفظ بنفس المكانة إلى اليوم، فمن دونه لا يمكن للقطاعات الإنتاجية والخدماتية أن تستمر، وبالرغم من المحطات التاريخية التي مر بها هذا القطاع والإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاعات الأخرى، إلا أنها لم تُفلح في كسر العلاقة البنيوية للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، فهذه الأخيرة لها علاقة بالسياسة الطاقوية المعتمدة في الجزائر، والتي ترتبط بشكل وثيق بالموقع الذي تحتله الجزائر ضمن السوق الطاقوية الدولية.

[1] خالد لجدل، "أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر:1 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2018/2017، ص250.

وتظهر هذه المؤشرات مدى هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني لها، حيث تحتكر المؤسسات العمومية، وفي مقدمتها شركة سوناطراك على النشاط الطاقوي، كما يهيمن القطاع العام على النظام البنكي بنسبة 90%. ويُشكّل الإنفاق العمومي قرابة ثلثي الناتج الداخلي الخام غير النفطي، هذا ما يبين طبيعة الاقتصاد الموجه.

ومن أهم فوائد الموارد الطاقوية:

- مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة :نظراً لمحدودية الجباية العادية وعجزها عن تغطية نفقات الدولة الجارية التي تتعلق بالتحويلات الاجتماعية، أجور الوظيفة العمومية والدعم الموجه للسكن والطاقة والماء، تعتمد الدولة بشكل كبير على الجباية البترولية لتعويض هذا النقص. لهذا تعتبر الجباية البترولية ركيزة مهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث تسهم في تكوين الادخار العمومي وتوفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات الاستثمارية المتزايدة كذلك سد العجز المسجل في بعض القطاعات الحيوية.

وبسبب تذبذب حصيلة الجباية البترولية والتي تتأثر بأسعار البترول. إلى جانب تأثرها بتغير سعر الصرف الدينار بالدولار هذا ما يجعلها مصدرا غير مستقر. وقد شهدت الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 تحسناً ملحوظاً في مردوديتها، فقد تجاوزت مساهمتها في 60% من إجمالي الإيرادات العامة للبلاد، حيث بلغت أعلى مساهمة بنحو 77.13% سنة 2008 ، مدفوعة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط، ثم أخذت هذه النسبة تتراجع تدريجيا ووصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 حيث قدرت بـ 33.37%وكان ذلك نتيجة لانخفاض حاد في أسعار النفط, ما انعكس سلباً على وضعية الخزينة العمومية، التي سجلت عجزاً كبيراً سنة 2014، و أدى ذلك إلى ارتفاع النفقات خاصة نفقات التسيير التي تم تمويلها بنسبة 89.1% من صندوق ضبط الإيرادات، سجلت مساهمة الجباية البترولية ارتفاعاً نسبياً مرة أخرى لتبلغ 39.04% سنة 2017، مدعومة بزيادة في أسعار النفط بنسبة 20%، قبل أن تعاود الانخفاض سنة 2019 تحت تأثير تراجع أسعار النفط نتيجة لتداعيات جائحة كورونا الاقتصادية.نجد أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الميزانية العامة لم يقل عن 33.37% منذ عام 1999 إلى غاية

2019، وبالتالي هناك علاقة بين تقدير الإيرادات العامة في الجزائر بالزيادة أو النقصان بالجباية البترولية والتي دائما تبقى رهينة تقلبات أسعار النفط الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق التنمية. [1]

وحسب الإحصائيات فإن إيرادات الجباية البترولية لم تنخفض عن 33.37% منذ عام 1999 حتى 2019، ما يثبت الارتباط الكبير بين حجم الإيرادات العامة ومستوى الجباية البترولية، وهذا يؤكد هشاشة النظام المالي أمام تقلبات السوق النفطية، والذي يشكل بدوره عائقاً أمام تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- المساهمة في رصيد الميزان التجاري :تلعب الصادرات النفطية دوراً محورياً في تحديد وضعية الميزان التجاري الجزائري، بالنظر إلى الطابع الأحادي الذي يميز بنيتها، حيث تشكل المحروقات نسبة تفوق 95% من الصادرات الإجمالية للدولة، هذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذلك لتغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي، باعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية النفطية، وهذا ما يعطي على وضعية الميزان التجاري صفة الهشاشة .وقد عرف الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة فائضا ملحوظا قبل تراجع أسعار النفط سنة 2014، غير أن هذا الاتجاه انعكس بشكل جذري بين 2014 و2019، حيث دخل الميزان التجاري في سلسلة من العجز المستمر. فقد وصل إلى حدود 17.84 مليار دولار سنة 2016، وتراجعت الصادرات إلى 28.88 مليار دولار، واستمر ذلك حتى 2019 حيث سجل عجزا بـ 6.11 مليار دولار، ويعود سبب ذلك إلى تراجع الصادرات حيث بلغت 35.82 مليار دولار من نفس السنة. هذا الأداء يؤكد مرة أخرى مدى ارتباط الميزان التجاري بالتقلبات في سوق النفط العالمية، ويظهر الحاجة الملحة، إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للحد من هشاشة الاقتصاد الوطنيا أمام ما يحدث في الخارج. [2]

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:يعد الناتج الداخلي الخام المؤشر الأبرز الذي يعكس النمو الاقتصادي للدولة، وفي السياق الجزائري، يكتسي قطاع الطاقة، خاصة النفط والغاز، أهمية إستراتيجية

[1] سهيلة زناد، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف،2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017,2018، ص283,284.

[2] مراد بوقرة، الميزان التجاري يسجل عجزا بـ 6.11 مليار دولار في ،2019 نقلا عن الموقع الالكتروني1https://bit.ly/3y4vUCتم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/22.

باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي, فهو يمثل جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان يمثل أكثر من الثلث خلال الفترة ما بين 2004-2013، غير أن هذه المساهمة شهدت تراجعاً ملموساً بين عامي 2014 و2016وهذا نتيجة للصدمة النفطية, حيث بلغ متوسط سعر برميل برنت المرجع القريب للخام الجزائري حوالي 52 دولاراً سنة 2015، ما أدى إلى تقلص مساهمة قطاع المحروقات إلى حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدها سنة 2017 شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا نسبيا انعكس على نمو الناتج الداخلي للمحروقات مساهما بذلك بـ 8.6% من إجمالي الناتج الداخلي.

ومن ثم، يتضح أن قطاع الطاقة في الجزائر (النفط والغاز)، يتميز بدور محوري في دفع عجلة النمو الاقتصادي وفي نمو الناتج الداخلي الخام، لكنه يظل عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والصدمات النفطية العالمية، ما يجعل الاقتصاد الوطني رهينة للتغيرات في أسعار النفط، ويُبرز الحاجة الملحة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة واستقلالية.

-المساهمة في القيمة المضافة: يعد مؤشر القيمة المضافة أحد أكثر المؤشرات أهمية لقياس مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة الوطنية، وتحديد أوزانها النسبية داخل البنية الاقتصادية. وفي السياق الجزائري، يتضح أن قطاع المحروقات لا يزال يشكل محور النشاط الاقتصادي، حيث يُسهم بوزن كبير في القيمة المضافة الإجمالية، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني عليه بشكل كبير.

تشير البيانات أن معدل نمو القيمة المضافة على المستوى الوطني سجل معدلا سلبيا بلغ: 52.13 % خلال سنة 2009، ويرجع السبب إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أفضت الى تباطؤ الاقتصاد العالمي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المحروقات وتراجع ملحوظ في أسعارها، كما سجلت سنة 2015 كذلك تراجعا مشابها ومعدلا سلبيا في نمو القيمة المضافة، نتيجة الى إنخفاض أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 2014، ما أدى الى تقلص القيمة المضافة من 11,324.8 مليار دج سنة 2014 إلى 10,459.1 مليار دج سنة 2015، أي بانخفاض قُدّر بـ 1,958.3ملياردج.

وقد بلغت القيمة المضافة في قطاع المحروقات 7,998.7 مليار دينار جزائري في عام 2022، مما يعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

الربع الثالث من عام 2022 :سجل قطاع المحروقات مساهمة بلغت حوالي 2.5 تريليون دينار جزائري (ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي) في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة **2023** ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع المحروقات بنسبة 4.5%، مدفوعًا بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة تقارب 6%، والذي يمثل حوالي 60% من إجمالي إنتاج وتصدير المحروقات في الجزائر .

كما نشير إلى أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات إيجابية، وهذا ما نلاحظه من الزيادة المستمرة للقيمة المضافة لكل القطاعات ماعدا قطاع المحروقات، هذا ما يبرز الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات ومدى هشاشة الاقتصاد الوطني أمام التغيرات التي تصيب هذا القطاع الحيوي. كما أن ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة يُظهر محدودية التنويع الاقتصادي، ويؤكد استمرار هيمنة المحروقات على النشاط الاقتصادي العام. [1]

كما لا تقتصر أهمية قطاع الطاقة في إنتاج الثروة فقط، إذ يُعتبر مورداً أساسياً للأنشطة الاقتصادية الأخرى، كمادة أولية أو وسيطة في إنتاج آلاف السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة تعاظمت القيمة الإستراتيجية للموارد الطاقوية، خاصة إذا تم توجيهها نحو التصنيع بدل تصديرها خام. فهناك فرق كبير بين سعر البرميل الخام وسعر البرميل المصنع.

-أما من ناحية التشغيل ورغم اعتماد قطاع الطاقة والمناجم على تكنولوجيا عالية تقلل من كثافة اليد العاملة، إلا أنه يظل مساهماً في إمتصاص جزء من البطالة إذ يساهم في توفير أكثر من130ألف منصب شغل، مما يسهم في التقليل من هذه الآفة.

[1] احمد حنيش وحفيظ بوضياف، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007,2008، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:01.2020 ص ص72,74.

-كما يقوم قطاع الطاقة بدور محوري في تمويل الاقتصاد الوطني عبر مشاريع البنية التحتية، وتوسيع شبكة الكهرباء والغاز، وتلبية الحاجات الطاقوية للمجتمع في معظم المناطق التراب الوطني.

-وتبرز أهمية الطاقة كسلعة إستراتيجية من خلال أثرها الكبير على مجمل الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية، كذلك الفوائض المالية التي تحققها الصادرات الطاقوية، والتي كان لها أثر بالغ على جميع القطاعات الاقتصادية، حيث لعبت حصيلة صادرات قطاع المحروقات منذ الاستقلال الى يومنا هذا دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر.

المطلب الثاني: التوجهات الاستراتيجية العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية.

أولا: محطات السياسة الطاقوية للجزائر:

لم يكن من الممكن الحديث عن سياسة طاقوية أو قاعدة تنمية في الجزائر خلال فترة الاستعمار، فقد اعتمد المستعمر في ذلك الوقت على سياسات وقوانين تخدم مصالحه الاستغلالية فقط. ولم يتم الاعتراف بسيادة الجزائر كاملة على قطاع الطاقة حتى بعد الاستقلال, بل تم ذلك حتى بعد أولى خطوات التأميم سنة 1969، من خلال شراء حصص الشركات الأجنبية العاملة في القطاع، وكانت تلك العملية بمثابة انطلاقة فعلية نحو التحكم الوطني في الموارد الطاقوية, وقد شكلت المرحلة الأهم في سياسة الدولة والقطاع الطاقوي، حيث بدأت سيادة الدولة بعدها تتجسد فعليًا من خلال تبني سياسات قطاعية واضحة.

ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاث مراحل تظهر تطور المنظومة الاقتصادية الوطنية وتفاعلها مع التحولات الداخلية والخارجية. [1]

✓ **مرحلة بناء ركائز السياسة الطاقوية (من الاستقلال إلى ما بعد التأميم):**

باشرت الجزائر عقب الاستقلال بوضع اللبنات الأساسية لسياستها الطاقوية في ظروف صعبة، فقد قيّدت فرنسا السيادة الوطنية من خلال اتفاقيات إيفيان لسنة 1962، إضافة إلى ما تم تعريفه بـ "القانون البترولي

[1] عبد القادر بلخضر، "أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2012,2013, ص311.

الصحراوي" والذي سعت من خلاله فرنسا إلى إبقاء فرض سيطرتها على الثروات النفطية الجزائرية حتى بعد الاستقلال. هذا ما حد من قدرة الجزائر على تسيير قطاع الطاقة بما يخدم مصلحتها الوطنية.

فلجأت الجزائر إلى إعداد استراتيجية استعجالية تهدف بها إلى فرض سيادتها الكاملة على ثرواتها الطاقوية، وقد بدأت ملامح السيادة على الطاقة تتبلور بوضوح بعد استكمال عمليات التأميم في السبعينيات. وقد اعتُبرت عملية تأميم المحروقات، التي انطلقت سنة 1971، بمثابة المنعطف الحاسم في مسار استعادة السيادة الوطنية على القطاع.

الأهداف العامة للسياسة الطاقوية: في هذه المرحلة تمثلت في:

- إسترجاع السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية وإستثمارها بشكل مباشر.
- إنشاء وتطوير صناعة بترولية وطنية تغطي جميع مجالات النشاط البترولي.
- دمج قطاع المحروقات داخل النسيج الاقتصادي الوطني من خلال ربطها مع كامل الأنشطة الاقتصادية والصناعية.
- باعتبار شركة سوناطراك المحرك الرئيسي للاقتصاد الطاقوي في البلاد، تم إسناد دور التنفيذ في كل المراحل إليها.
- توسيع عمليات التنقيب والتطوير والتصدير لزيادة الادخار الوطني.
- ضمان تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة وتكوين كفاءات وطنية متخصصة في هذا القطاع.
- تعزيز التعاون مع الدول من أجل تقوية الموقف التفاوضي للجزائر على الصعيد الدولي.
- تأميم نقل المحروقات بموجب المرسوم التشريعي 11-92 المؤرخ في 21 نوفمبر 1972، والذي أنهى بدوره الامتيازات السابقة للشركات الأجنبية.

ومن أجل تفعيل هذه السياسة، أطلقت الجزائر مخططات تنموية خُصص من اجلها حوالي 41% من الاستثمارات في المخطط الثلاثي (1967–1969) لقطاع الهيدروكربونات والكيمياء، ثم 19% في المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، و11% في المخطط الرباعي الثاني.(1977–1974)

هذا ما يُظهر أن قطاع المحروقات أصبح يشكل ركيزة محورية للتنمية الشاملة في الجزائر بعد الاستعمار. كما أن النموذج التنموي الذي إعتمدته الجزائر في هذه المرحلة ركّز على بناء قاعدة إنتاجية متكاملة تُعطى فيها الأولوية للشركة الوطنية الرائدة سوناطراك، التي أعطيت لها مسؤولية كبيرة، تمثلت في تثمين الموارد الطبيعية الوطنية وقيادة عملية التنمية الاقتصادية. [1]

✓ **مرحلة الثمانينات: التوجه نحو سياسة طاقوية بعيدة المدى:**

شهدت الجزائر خلال بداية الثمانينات تحولات إقتصادية وسياسية كبيرة، وقد خلفت مرحلة السبعينيات حالة من الاختلال في التوازن الاقتصادي في الثمانينات بسبب تركّز الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات، إلى جانب تقلبات سوق الطاقة، وضعف الاحتياطيات المؤكدة من المحروقات، وغيرها من التحديات التي استدعت تبني سياسة طاقوية جديدة شاملة أكثر.

وقد تمثلت أهم مظاهر السياسة الطاقوية الجزائرية في هذه المرحلة فيما يلي:

- إنشاء مخطط طويل الأمد لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الوطنية بشكل عقلاني ومستدام.
- ضرورة ضمان أمن الطاقة على المدى البعيد من خلال الحفاظ على احتياطات المحروقات، والإنخراط في برنامج متسارع لتنويع مصادر الطاقة.
- وضع نموذج إستهلاك داخلي للطاقة يأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الفعلية والتنمية المستدامة.
- تثبيت حجم صادرات الطاقة في المدى المتوسط والبعيد، لتفادي تقلبات السوق الخارجية.

[1] محمد شيخي وبن محاد سمير، "السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد01, 2016ص16.

- إرساء الإطار القانوني والتنظيمي المناسب لتفعيل السياسة الوطنية للطاقة، مع ضمان المرونة في التكيف الزمني ومتابعة تنفيذ الأهداف المرسومة.

ورغم ظهور اهتمام ملحوظ في هذه المرحلة بـ الطاقات المستبدلة، إلا أن هذا التوجه ظل مجرد تخطيط دون أن يترجم إلى سياسات عملية، إلى أن تم إصدار القانون رقم 16-99 المؤرخ في 19 يوليو 1999، والمتعلق بالتحكم في الطاقة، والذي مثّل أول إطار قانوني شامل يهدف إلى تعزيز استخدام الطاقات المتجددة وكذلك الحد من الآثار البيئية الناجمة عن الاعتماد الكبير على الموارد الطاقوية التقليدية. وقد وضع هذا القانون الأساسيات الأولى نحو الانتقال الطاقوي من الطاقات الاحفورية الى الطاقات المتجددة في الجزائر. [1]

✓ **مرحلة الألفية الجديدة: إصلاحات هيكلية وتوجه نحو تنويع المصادر الطاقوية:**

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، دفعت الجزائر الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة في قطاع الطاقة، من أجل التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق .ولهذا سعت الدولة إلى استعادة ملكيتها السيادية لقطاع المناجم، من خلال تشجيع الاستثمار وحماية المصلحة العامة. كما تبنت سياسة جديدة تهدف إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص في مجالات الطاقة والمناجم، عبر تشجيع الشراكات مع الشركات الأجنبية من أجل: توسيع الاستثمارات، زيادة الاكتشافات النفطية، رفع مستويات الإنتاج والاحتياطات، نقل التكنولوجيا وتعزيز الحضور الجزائري في الأسواق الخارجية.

كما باشرت الدولة عمليات إستكشاف الغاز الصخري في بعض المناطق الجنوبية، سعيًا لتقوية القدرات الطاقوية الوطنية ومواجهة التحديات المستقبلية.

[1] محمد شيخي وبن محاد سمير، "السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد01, 2016ص19.

وقد برزت الحاجة إلى بلورة سياسة طاقوية وطنية بعد التزايد الكبير على الطاقة وتضمن هذه السياسة ضمان أمن التموين الطاقوي على المدى المتوسط والبعيد.

وقد تم تحديد مرتكزات السياسة الطاقوية الوطنية في آفاق 2030، في المحاور التالية:

- تشجيع استعمال الغاز الطبيعي، من خلال تحفيز استخدام كل من غاز البترول المسال (GPL) والغاز الطبيعي المضغوط(GNC) .
- تثمين الموارد الطاقوية، من خلال تطوير الصناعات التحويلية مثل البتروكيمياء والتكرير.
- تكثيف استخدام الطاقات المتجددة، برفع نسبة توليد الكهرباء من مصادر متجددة إلى ما يفوق %10.
- الاعتماد على أسس الوقاية والحفاظ على البيئة في إطار مقاربة تنموية مستدامة. [1]

ثانيا: الوضعية الطاقوية في الجزائر: (قطاع الغاز الطبيعي):

✓ **الاحتياطات، القدرات الإنتاجية، وحجم الاستهلاك:**

أصبح الغاز الطبيعي يحظى باهتمام عالمي كبير بإعتباره مصدر طاقة فعّال، وهو ما جعل تقدير احتياطاته القابلة للاستخراج محورًا استراتيجيًا في سياسات الطاقة الدولية. ويتم تحديد الاحتياطيات المؤكدة سنويًا استنادًا على ما يتحقق من إكتشافات لحقول جديدة أو مراجعات تقنية لحقول موجودة، وكذلك الكميات المنتجة خلال العام.

[1] محمد شيخي وبن محاد سمير، "السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد01, 2016ص20.

جدول يوضح صادرات وواردات وكميات الإنتاج بالنسبة للغاز في الجزائر من سنة 2008 الى سنة 2020.

السنة	الاكتشافات	الواردات (مليار م³)	الصادرات (مليار م³)	الاستهلاك (مليار م³)	الإنتاج (مليار م³)	الاحتياطي (مليار م³)
2008	7	2	77,8	412,6	85,1	4504
2009	8	5	79,5	398,5	80,6	4504
2010	9	9	72,4	429,1	81,3	4504
2011	19	9	109,7	450,6	82,6	4504
2012	23	5	121,5	453,2	85,7	4504
2013	20	2	47	520,6	81,5	4504
2014	13	1	45,2	595,1	83,3	4504
2015	14	2	43,5	655,5	84,6	4504
2016	16	1	53,9	707	95	4504
2017	18	1	54	734	96,6	4504
2018	14	1	45	790	88	4504
2019	12	1	42,7	810,8	90,3	4504
2020	9	0	39,46	781,2	84,8	4504

Source: British petroleum, Statistical review of world energy, june 2019, edition, p14.

OAPEC, Annual statistical report,2020,2021.

Statistical Review of World Energy, 2021, 70 edition, p(11-29).

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطي بقي ثابتًا عند 4504مليار متر مكعب تقريبًا خلال الفترة من (2008-2020)، هذا ما يدل على أن وتيرة استكشاف الحقول لم تكن كافية لتعويض الاستهلاك والإنتاج المرتفعين.

أما إجمالي الإنتاج السنوي فقد تراوح بين 83.1 إلى 97.5 مليار متر مكعب، كما ان أعلى نسبة إنتاج سجلت سنة 2018بـ 97.5 مليار متر مكعب.

كما لاحظنا بعض التراجع في الإنتاج سنة 2020 إلى 84.8مليار متر مكعب، وكان ذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا على الطلب العالمي.

كما لاحظنا زيادة مستمرة وملحوظة في الإستهلاك فمن 450.6مليار متر مكعب سنة 2008 إلى 781.2مليار متر مكعب سنة 2020.

هذا ما يعكس ارتفاع الطلب الداخلي بسبب النمو السكاني، توسع النشاط الصناعي، وزيادة الاعتماد على الغاز كمصدر طاقة محلي.

أما الصادرات فقد عرفت تذبذبًا واضحًا:

فقد بلغت أعلى قيمة سنة 2017بـ 54مليار متر مكعب، وتراجعت إلى 39.46مليار متر مكعب سنة 2020, وهذا يدل على التحديات التي تواجه التصدير.

أما الواردات فنلاحظ انها بقيت قريبة من الصفر، والذي يعني أن الجزائر لم تعتمد على استيراد الغاز لتغطية حاجياتها.

ثالثا: مضامين السياسة الخارجية الجزائرية:

في عالم يشهد تطورات متسارعة في مجال الطاقة، أصبحت السياسات الطاقوية أداة مهمة جدا من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي للدول. ولهذا قامت الجزائر بإرساء معالم سياسة طاقوية متعددة الأبعاد، تستند إلى مبدأ التوازن بين الاستغلال العقلاني للموارد التقليدية والتحول نحو بدائل أكثر استدامة ونظافة. تحاول الجزائر في هذا المجال تعزيز مكانتها ضمن الدول الطاقوية الكبرى، وذلك من خلال مضاعفة قدراتها الإنتاجية والتصديرية، خاصة في أسواقها التقليدية بأوروبا، وسعيها لخلق أسواق جديدة، تخدم تطلعاتها في تحقيق الأمن الطاقوي واستقرارها الاقتصادي داخليا.

وتقوم سياسة الجزائر على مرتكزات قانونية وتنظيمية متينة، تتماشى مع التزامات الجزائر كعضو فاعل في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). كما أنها تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ادخال الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني. [1]

من أهم مضامين السياسة الطاقوية:

✓ **تثمين موارد المحروقات وتوسيع الاستثمار:**

تُشكل المحروقات (النفط والغاز)، العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، إذ تمثل حوالي 60% من عائدات التصدير وما يقارب 40% من موارد الميزانية العامة. هذا ما يعكس الإستراتيجية الطاقوية الجزائرية التي تهدف إلى:

- **تكثيف أنشطة البحث واستكشاف الحقول:** حيث تحتفظ الجزائر بموارد هيدروكربونية لم تكتشف بعد، تغطي نحو 91% من المساحة، خاصة في الجنوب الغربي، وتسعى الى تحويل هذه الإمكانيات الى احتياطات مؤكدة من خلال توظيف أحدث التقنيات.
- **استقطاب الشراكات الدولية:** حيث قامت الدولة بفتح المجال أمام الشركاء الأجانب للاستثمار، خاصة في مرحلة الاستكشاف والإنتاج، ما نتج عنه اكتشافات جديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- **رفع الاستثمارات في عملية الاستكشاف** :حيث أنه رغم التحديات التي ترتبط بتقلبات أسعار النفط، قامت سوناطراك بالحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق الاستثماري، حيث رُصد ما يزيد عن 40 مليار دولار للفترة ما بين 2023 و2027، منها 16 مليار خصصتها لعملية الاستكشاف فقط.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة معدل الاسترجاع في الحقول الكبرى مثل حاسي مسعود، وتحقيق استغلال أمثل للموارد وتطبيق تقنيات متقدمة من اجل خفض التكاليف وتحسين العائد. [2]

[1] صبرينة مزياني، مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، يوليو2017, نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3sDdnJw تم الاطلاع عليه يوم: 2025/02/22.

[2] سارة بخوش، السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية, 2023/2022,ص143,144.

✓ **تدعيم الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة في الجزائر:**

سارعت الجزائر مع التحولات المتسارعة والعميقة التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية في العالم إلى إعادة هيكلة قطاعها الطاقوي من خلال إصلاحات تشريعية مهمة تهدف إلى تنسيق هذا المجال مع آليات اقتصاد السوق وتحقيق تنمية مستدامة. وقد قامت بهذه الاصلاحات تدريجيًا، بدءًا من تعزيز دور الدولة كفاعل مركزي، إلى إعادة تنظيم آليات الاستثمار والشراكة في القطاع.

ويمكن تلخيص أبرز المحطات القانونية التي قامت بها الجزائر في هذا المسار كما يلي:

- **قانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 اوت 1986:**

جاء هذا القانون بعد أزمة اقتصادية أثرت على مداخيل الجزائر من المبادلات مع الدول، فقامت الجزائر بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية عبر شراكات مع سوناطراك، مع احتفاظها بنسبة مشاركة لا تقل عن 51%. وقد رسّخ هذا القانون حصرية سوناطراك في التنقيب والنقل عبر الأنابيب، وسمح بالشراكة في الإنتاج ضمن نموذج "عقود تقاسم الإنتاج".

- **قانون رقم 21/91المؤرخ في 1991:**

قامت الجزائر بموجب هذا التعديل بمحاولة تحسين جاذبية القطاع من خلال إدخال عدة آليات، أهمها السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة في استخدام الحقول غير المستغلة من طرف سونطراك، وفتح المجال امام الشراكة في النقل، وخفض الإتاوات والضرائب، بالإضافة إلى إدراج آلية للتحكيم الدولي ووضع مزايا مالية محفزة للشركاء الأجانب.

- **قانون 2005 للمحروقات:**

بموجب هذا القانون تم نقل ملكية السندات المنجمية من سوناطراك إلى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، التي أصبحت الجهة الوحيدة التي يسمح لها بمنح رخص البحث والإنتاج، مما أعطى شفافية

أكبر على عملية التعاقد. كما تم إدخال صيغة جديدة للعقود مع منح سوناطراك نسبة 51% في العقود الجديدة، كذلك قامت الجزائر بإنشاء وكالتين مستقلتين لضبط ومراقبة الأنشطة الطاقوية.

- **الامر رقم 10/06 المعدل والمتمم لقانون المحروقات رقم 07/05 تعديل:**

ركز هذا التعديل على تحديد نسبة مشاركة سوناطراك في عقود الشراكة بما لا يقل عن 51%، كما أدخل رسوماً غير قابلة للمناقشة وترتبط بأسعار النفط، كما قام بإنشاء مجلس للمراقبة في مكان المجلس، من أجل متابعة تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.

- **تعديل 2013**

استهدف هذا التعديل مواجهة الركود الذي عرفه قطاع المحروقات من خلال دعم دور سوناطراك في جميع نشاطات النقل والتنقيب، وتسهيل الإجراءات المتعلقة باستغلال المحروقات غير التقليدية. كما أوكل على سوناطراك القيام بأنشطة التكرير والتحويل، وخصص امتيازات جبائية للمشاريع التقنية المعقدة أو تلك التي تقع في أعماق البحر أو المناطق النائية.

- **القانون الجديد رقم :13/19 في 11 ديسمبر 2019:**

صدر هذا القانون بعد انخفاض أسعار النفط وارتفاع الاستهلاك الوطني، وذلك من اجل تحفيز عملية الاستكشاف عبر إدراج ثلاثة أنواع من العقود: المشاركة، تقاسم الإنتاج، وخدمات المخاطرة، ضمن قاعدة 51%/49%.

- **المرسوم الرئاسي لسنة 1985:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد إستعمال الطاقة بموجبه، كمؤسسة عمومية صناعية ذات طابع تجاري، مكلفة بتنسيق وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة.

- **قانون التحكم في الطاقة رقم 09-99:**

جاء هذا القانون من أجل دعم السياسات العمومية في مجال ترشيد استهلاك الطاقة، ويؤطر الإجراءات المتعلقة بتقليص انبعاثات الغاز وتطوير الطاقات المتجددة. كما نص كذلك على استحداث صندوق وطني من اجل تمويل مشاريع الطاقة ذات البعد البيئي، من خلال آليات تمويلية تفضيلية

- **القانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الانابيب:**

نص هذا القانون على تحرير السوق الوطنية للكهرباء والغاز، والسماح بمساهمة القطاع الخاص، كذلك تشجيع الإنتاج الطاقوي انطلاقًا من مصادر متجددة، من خلال تقديم تحفيزات تنظيمية ومالية.

- **قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة رقم 09/ 04:**

يُعتبر هذا القانون حجر الزاوية في سياسة الطاقة المستدامة، كما ركز على تقنين وتنظيم الاستثمار في الطاقات النظيفة، وبموجبه تم إنشاء "المرصد الوطني لترقية الطاقة المتجددة" كهيئة مسؤولة من أجل وضع الاستراتيجيات وتنسيق الجهود الوطنية. [1]

✓ **إدماج الطاقات المتجددة ضمن البعد البيئي في السياسة الطاقوية الجزائرية:**

يُعتبر البُعد البيئي والحفاظ على البيئة الدافع الرئيسي وراء توجه الجزائر نحو الطاقات المتجددة، حيث تسعى الدولة إلى التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون، لتتماشى مع الالتزامات الدولية، مثل اتفاقية كيوتو. فقد أدركت الجزائر أن الطاقات المتجددة لا تمثل فقط طاقات نظيفة وآمنة، بل توفر أيضًا حلاً مستداماً لدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بسبب وفرتها، وكفاءتها العالية في إنتاج الكهرباء والحرارة لمختلف الاغراض الصناعية والزراعية. [2]

وتندرج هذه الرؤية ضمن الاستراتيجية العالمية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطاقات الغير نظيفة، وتكوين احتياطي قوي من أجل مجابهة أزمات الانقطاع أو التذبذب في الإمدادات. وفي ظل أهمية قطاع

[1] سارة بخوش، السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية, 2023/2022,ص ص ص145,146,147.

[2] فريد بن عبيد وحمزة طيبي، "مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06: ديسمبر2016, ص10.

الطاقة خاصة البترول والغاز في البنية الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية، ورغبتها في تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكسب العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية المختلفة، أصبح من الضروري إعتماد نموذج طاقوي يأخذ بعين الاعتبار التحديات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية المستدامة.

ومن هنا جاءت أهمية مضاعفة الاهتمام بالطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي، وتؤكد تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن الطاقات المتجددة ستُسهم بما لا يقل عن ثلث الإنتاج العالمي للكهرباء وذلك بحلول عام 2040. أما في الداخل، فقد عرف الطلب على الطاقة في الجزائر تزايدا سنوياً قدّر بـ9%، وهو ما دفع السلطات إلى اعتماد نموذج طاقوي يقوم على أساس الاستدامة.

وقد تم تحديد معالم السياسة الطاقوية الجزائرية في المرحلة الانتقالية في عدد من الأهداف الرئيسية، أبرزها:

- **تحقيق النمو الاقتصادي** من خلال خلق فرص عمل واسعة، وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- **تعزيز الأمن الطاقوي** عبر تقليص الاعتماد على الطاقات الغير متجددة والتحول التدريجي إلى قطاع الطاقات المستبدلة على الصعيد الدولي.
- **الحفاظ على البيئة** كأحد أكثر الأبعاد محورية في السياسة الطاقوية، حيث تم دمج البعد البيئي ضمن التصور الشامل للسياسة الطاقوية الجزائرية، كون الأمن البيئي مكوّن أساسي من مكونات الأمن القومي.

فقامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الهيئات التنظيمية والمؤسسات المكلفة بتطوير الطاقات المتجددة، ووضعت كذلك أُطرًا تشريعية وتنظيمية لتأطير التحول نحو هذه الطاقات.

من أول هذه المبادرات كانت سنة 1986 بإنشاء "الوكالة الوطنية لترشيد استعمال الطاقة"، ومن أهم القوانين التي قامت بها:

- **قانون التحكم في الطاقة** رقم 99-09، الذي يهتم بتنظيم كفاءة استهلاك الطاقة.

- **قانون ترقية الطاقات المتجددة** كان ذلك في إطار التنمية المستدامة رقم 09-11 لسنة 2011.
- **قانون الكهرباء وتوزيع الغاز**، الذي يُنظم إنتاج وتوزيع الطاقة من المصادر الغير متجددة والمتجددة.
- **المرسوم التنفيذي رقم 13-218** الذي صدر في فيفري 2013، المتعلق توزيع الغاز عبر الشبكات[1].

هذه الإجراءات أكدت سعي الجزائر إلى إنشاء منظومة طاقوية متكاملة، تقوم على التنويع بين الطاقات المتجددة وغير المتجددة، وترشيدها، وذلك ضمن رؤية كاملة للانتقال الطاقوي من أجل الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحصين الأمن الداخلي.

[1] سارة بخوش، السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية, 2023/2022,ص ص ص154,155,156.

الفصل الثالث:

التحولات الجيوسياسية للأزمة الروسية الاوكرانية وأثرها على السياسة الطاقوية الجزائرية.

المبحث الأول: السياق الجيوسياسي لأزمة أوكرانيا وانعكاساته على أمن الطاقة

بدأ الصراع الروسي الأوكراني في فيفري 2022، بعدما قررت روسيا شن هجوم عسكري واسع على أوكرانيا، والذي أدى إلى تصاعد التوترات الإقليمية والدولية.

تمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي في العالم، كما يشكل إحتياطه لوحده نسبة أكبر من إحتياطيات الغاز الموجودة في كل من دول شمال ووسط وجنوب امريكا وأوروبا. كذلك مثلت روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي.

وردا على الغزو الروسي على أوكرانيا فرض الاتحاد الأوروبي على روسيا سلسلة من العقوبات الاقتصادية، شملت حظر واردات الفحم والنفط والغاز الطبيعي .وفي جانفي 2025، أوقفت أوكرانيا عبور الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر أراضيها، بعد انتهاء إتفاقية مدتها خمس سنوات، والذي أنهى حقبة من الإمدادات التي بدأت من 1991, وكان ذلك من أجل تقليص قدرة روسيا على تمويل حربها في أوكرانيا، وممارسة ضغط إقتصادي عليها لدفع موسكو إلى تغيير سلوكها السياسي، وكذلك من أجل تقليل اعتماد أوروبا على مصادر الطاقة الروسية كهدف استراتيجي طويل الأمد.

أما الجزائر فقد استفادت من الوضع القائم، من خلال مضاعفة صادراتها الى الاتحاد الاوروبي من الغاز الطبيعي، من أجل تعويض النقص الذي نتج عن إنقاص روسيا لإمداداتها . وقد أعلنت عن استعدادها لزيادة الإمدادات عبر خطوط أنابيبها.

إضافة الى ذلك، عرفت الجزائر طفرة في المشاريع النفطية والغازية منذ بداية الحرب، حيث ارتفعت قيمة مشاريعها النشطة من 45.1 مليار دولار إلى 57.4 مليار دولار، مع زيادة بنسبة 38% في مشاريع الغاز. هذه الزيادة تظهر رغبة الجزائر بتوسيع قدرتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد من الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول :خلفية الصراع الروسي–الأوكراني وأبعاده الجيوسياسية:

إن الصراع الروسي الأوكراني له جذور تاريخية عميقة تمتد إلى قرون، وهو نتيجة تداخل معقد بين الهوية القومية والتنافس الجيوسياسي. فإن تاريخ وثقافة روسيا وأوكرانيا متداخلان كثيرا فالدولتين تشتركان في

نفس الديانة المسيحية الأرثوذكسية، وهناك تشابه كبير بين لغتي البلدين، إضافة إلى تشابه العادات والتقاليد.

إن الجذور المشتركة بين أوكرانيا وروسيا تعود إلى الدولة السلافية الأولى، كييفان روس أول دولة سلافية شرقية كبيرة أسسها الفايكنغ في القرن التاسع الميلادي، نشأ الخلاف منذ العصور الوسطى عندما كانت كييف عاصمة دولة "كييفان روس"، والتي تُعد أصلًا مشتركًا لكل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا.

إنهارت دولة كييفان روس مع الزحف المنغولي على المنطقة عام 1237، حيث قام الماغول بتدمير العديد من المدن في طريقهم للتوسع غرباً، وأسسوا دولة مغول الشمال.

ثم تعرضت منطقة كييف بين عامي 1349 و1430 للاحتلال البولندي والليتواني، وفي عام 1441 تمرد خانات القرم على دولة مغول الشمال، واحتلوا معظم المساحات الجنوبية لأوكرانيا الحالية.

في منتصف القرن السابع عشر، تحالف القوقاز الأوكرانيون مع روسيا عبر معاهدة بيرياسلاف (1654)، ونتج عن ذلك التحالف ضم أوكرانيا الشرقية تدريجيًا للإمبراطورية الروسية، بينما بقيت الإمبراطورية النمساوية تسيطر على غرب أوكرانيا حتى القرن العشرين. أما خلال الحقبة السوفيتية، ضم الاتحاد السوفييتي رسميا أوكرانيا وكان ذلك عام 1922، لكنها عانت من سياسات قمعية خاصة، خاصة في عهد الحاكم ستالين، عندما وقعت مجاعة الهولودومور (1932–1933) التي راح ضحيتها ملايين الأوكرانيين والتي يعتبرها الاوكرانيين كإبادة جماعية.

بعدما تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، تمكَّنت أوكرانيا من الحصول على استقلالها، وأصبحت دولةً مُوحَّدةً، تتألف من 24 محافظة وعاصمتها "كييف"، بالإضافة إلى "جمهورية القرم" التي تتمتع بحكم ذاتي، ومدينتا "سيفوستوبول، وسيفاستوبول" اللتان تتمتعان بحكم مركزي خاص. ولم تهْنَأْ العلاقة بين أوكرانيا وروسيا بأي شيءٍ من الاستقرار، بل عاشت حالةً من التوتر المتصاعد والمستمر، والذي ترجع

أسبابه إلى خوف روسيا من موالاة أوكرانيا للمعسكر الغربي "الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو"، والذي تعتبره روسيا تهديدًا بالغ الخطورة على أمنها القومي من الجهة الغربية.[1]

وقد عرفت البلاد ثورتين بارزتين من أجل صد النفوذ الروسي:

كانت الثورة الأولى في 2004 (الثورة البرتقالية) حيث اندلعت احتجاجات شعبية ضد التزوير الانتخابي لصالح فيكتور يانوكوفيتش، الذي كانت تدعمه روسيا، وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى فوز فيكتور يوشينكو، الموالي للغرب، مما زاد من حجم التوترات مع روسيا.

والثانية في 2014 (ثورة الميدان) بعدما رفض الرئيس الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، توقيع إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فتم عزله ثم فر من البلاد بعد تصاعد العنف، مما فتح المجال للتدخل الروسي.

بعد ذلك، سارعت روسيا إلى ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 بعد إستفتاء لم تعترف به معظم دول العالم، مما أدى الى اندلاع حرب في شرق أوكرانيا أخرج فيه الجيش الأوكراني وانفصاليين مدعومين من روسيا في إقليمي دونيتسك ولوغانسك. وقد أدت الحرب الى مقتل الآلاف وتشريد الكثير من المدنيين[2].

في 24 فيفري 2022 أعطى بوتين إشارة بدء عملية عسكرية في أوكرانيا، وقد سيطرت القوات الروسية على مناطق شاسعة من مقاطعة خيرسون الجنوبية ثم بدأت يوم 26 فيفري 2022 توسيع نطاق هجماتها لتشمل المناطق، ثم تسارعت التطورات الميدانية، مما جعل كييف تعترف بتقدّم القوات الروسية شرقا وسيطرتها على مدن عديدة من إقليم دونباس يوم 27 افريل 2022. لتعلن روسيا سيطرتها الكاملة على مدينة ماريوبول التي تتمتع بأهمية اقتصادية وعسكرية، وفي الشهر ذاته تمكنت موسكو من السيطرة على

[1] الحرب الروسية الأوكرانية.. مواجهة خمد فتيلها عقدين وأشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي، الجزيرة، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع عليه: 2025/04/10.

[2] روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب, 10مارس/ آذار 2022, بي بي سي عربي نيوز، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com/, تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/10.

مدينة ليمان، التي تعد مركزا لنشاط السكك الحديدية في منطقة دونيتسك. وقد أعلن الرئيس الأوكراني زيلينسكي أن القوات الروسية سيطرت على 20% من الأراضي الأوكرانية

تزامنت الحرب الروسية الأوكرانية مع سلسلة من التحركات السياسية والعسكرية المهمة على الساحة الدولية:

ففي 26 فيفري2022، أعلن الاتحاد الأوروبي عن فرض حزمة عقوبات صارمة ضد موسكو، إضافة إلى قراره تمويل شراء أسلحة لصالح الجيش الأوكراني. بعد يومين، انطلقت أولى المفاوضات بين الجانبين الروسي والأوكراني، لكنها لم تخرج بنتائج ملموسة بسبب إختلاف الشروط والأولويات بين الطرفين.

وفي 8 مارس، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة، كان أبرزها فرض حظر على واردات النفط والغاز الروسية. وبعد يومين رفضت دول الاتحاد الأوروبي طلب أوكرانيا الانضمام إلى التكتل الاوروبي، لكنها أكدت استمرار دعمها لكييف، وهو ما أكده أيضًا حلف الناتو في 24 مارس عبر قراره تسليح القوات الأوكرانية من أجل مواجهة التهديدات الكيميائية والنووية.

واصل الغرب دعمه لأوكرانيا، إذ أعلن عن حزمة دعم بقيمة 19.8 مليار دولار، في حين صادق الكونغرس الأميركي على تقديم مساعدات إضافية بقيمة 40 مليار دولار. وفي 30 مايو، تعهد الاتحاد الأوروبي بخفض وارداته من النفط الروسي بنسبة 90% مع نهاية العام.

وفي أوت 2022أعلنت واشنطن عن حزمة مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة 775 مليون دولار، ثم دعم عسكري إضافي بقيمة 3 مليارات دولار. بنهاية الشهر نفسه، أوقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب "غازبروم 1" بحجة أعمال الصيانة، ما تسبب في إرتفاع كبير لأسعار الغاز في القارة[1].

[1] الحرب الروسية الأوكرانية.. مواجهة خمد فتيلها عقدين وأشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي، الجزيرة، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع عليه: 2025/04/10.

وقد شهد النزاع تصعيدًا جديدًا بإعلان عدد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، إرسال دبابات قتالية متطورة إلى أوكرانيا، من بينها "أبرامز" و"ليوبارد" و"تشالنجر". واعتبرت روسيا هذه الخطوة تصعيدًا خطيرًا، حيث حذرت من إنتقال النزاع إلى مرحلة جديدة من المواجهة، وإتهمت الغرب بإتباع نهج تصعيدي متواصل.

الخسائر البشرية والمادية في الحرب:

دخلت روسيا المعركة مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية بترسانة تضم نحو 3 آلاف دبابة من الطراز الحديث، لكنها فقدت المئات منها نتيجة فعالية الأسلحة المضادة للدبابات التي اعطاها الغرب لأوكرانيا. ووفقًا لتقارير عسكرية، كلفت القوات الروسية خسائر مادية كبيرة، شملت نحو 70% من مخزونها من الصواريخ التي تم تخصيصها للأهداف البرية، و60% من دباباتها القتالية، بالإضافة إلى فقدان 20% من قدراتها المدفعية.

أما أوكرانيا فقد كلفها ذلك أيضًا خسائر كبيرة، فقد فقدت أكثر من 400 دبابة وأكثر من 1500 مركبة قتالية، بحسب تقرير نشره مطلع عام 2023 موقع "أوريكس" المتخصص في الشؤون الدفاعية.

أما الخسائر البشرية، فقد أفادت هيئة الأركان المشتركة الأميركية أن إجمالي الضحايا منذ إندلاع الحرب في فيفري 2022 وحتى ديسمبر من العام نفسه تجاوز 240 ألفًا، موزعين على النحو التالي:

- 100ألف جندي روسي بين قتيل وجريح.
- 100ألف قتيل من القوات الأوكرانية.
- 40ألف قتيل من المدنيين الأوكرانيين.

إضافة إلى ذلك، عرفت أوكرانيا موجة نزوح جماعي، حيث فرّ ملايين المدنيين إلى الدول المجاورة لأوكرانيا بحثًا عن السلام. [1]

ومع ذلك، تختلف الأرقام الرسمية التي أعلنها الجانبين عن تلك التي أوردتها التقديرات الأميركية؛ فقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن مقتل 5937 جنديًا فقط منذ بداية الحرب، في حين أفادت السلطات الأوكرانية بأن خسائرها بلغت نحو 9 آلاف قتيل، دون الكشف عن أعداد الجرحى.

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية على روسيا وتأثيرها على سوق الغاز.

تُعتبر العقوبات الدولية من أكثر القضايا أهمية في ميدان العلاقات الدولية، خاصة فاعليتها وتأثيرها في تغيير سلوك الدول المعاقبة. فرغم الاستخدام الشائع والمتكرر للعقوبات الدولية، إلا أن الكثير من النماذج على الصعيد الدولي تشير إلى محدودية نجاحها في تحقيق أهدافها. ورغم أن العقوبات ليست أداة حديثة في السياسة الدولية، إلا أنها اكتسبت زخماً متزايداً مع تصاعد الأزمة الأوكرانية،

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022, لجأ الاتحاد الاوروبي إلى فرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة من حيث الحجم والتأثير على الاقتصاد الروسي، والذي يُعتبر من أكبر الاقتصادات في العالم. وواصلت الدول الاوروبية ذلك وقد تصاعدت وتيرة هذه العقوبات بسرعة لافتة، مع تركيزها على التأثير الاقتصادي المباشر لروسيا، من اجل ردع روسيا عن الاستمرار في سياساتها تجاه أوكرانيا

في المقابل، اتخذت روسيا خطوات مضادة، وقامت بإجراءات من اجل الضغط على الاقتصادات الغربية، خاصة الأوروبية منها. ويتوقع أن تُحدث هذه العقوبات آثاراً كبيرة على المدى البعيد، على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة، خاصة النظام المالي العالمي والتكامل الاقتصادي الدولي.

ملف الطاقة:

[1] محمد مبروك, دراسة حول الجذور التاريخية للغزو: أوكرانيا منطقة الصراع الجيوسياسي بين "التخوُّف الروسي وتمدُّد المعسكر الغربي، 2023/02/08، الجزيرة، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net /، تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/10.

سعت روسيا، في ظل محاولات أوكرانيا تقوية تحالفها مع الغرب ورغبة الولايات المتحدة في تقليص نفوذ روسيا في سوق الطاقة الأوروبية، إلى تقليل اعتمادها على أوكرانيا كدولة عبور رئيسية للغاز الروسي الى الاتحاد الاوروبي عبر تنفيذ مشاريع بديلة مثل "نورد ستريم 1" و"نورد ستريم 2"، اللذين يمران عبر بحر البلطيق مباشرة إلى ألمانيا بطول يصل إلى 1200 كم. وقد تسبب هذان المشروعان في خسارة أوكرانيا لعائدات ضخمة كانت تجنيها من عبور الغاز من اراضيها، وأضعفت من أهميتها الاستراتيجية كوسيط في منظومة الطاقة الأوروبية. وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن هذه المشاريع تمنح روسيا سلاحًا استراتيجيًا يؤمن لها تبعية أوروبا الاقتصادية والسياسية لها، فعملت على تعطيل أنبوب "نورد ستريم 2" عبر فرض عقوبات وضغوط دبلوماسية، إلى جانب محاولتها تعزيز صادرات الغاز الأمريكي إلى أوروبا كبديل للغاز الروسي. هذا التصادم في المصالح أدى إلى توتر كبير بين الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا، إذ ترى ألمانيا أن لها مصلحة حيوية في هذا المشروع من تأمين احتياجاتها من الغاز. أما روسيا، فقد رأت في تقدم حلف الناتو باتجاه حدودها، تهديدًا وجوديًا، هذا ما أدى الى تصعيد موقفها وإتخاذ قرار الحرب على أوكرانيا. [1]

العقوبات الغربية على روسيا:

منذ الهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 فبراير 2022، تبنت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا سياسة تهدف إلى عزل روسيا عن النظام الاقتصادي العالمي والضغط عليها للانسحاب من الأراضي الأوكرانية، مع تجنب المواجهة المباشرة. شملت هذه العقوبات عدة قطاعات رئيسية، بما في ذلك القطاع المصرفي، الطاقة، التكنولوجيا، والطاقة النووية.

وعرف الغزو الروسي لأوكرانيا مرحلتين من العقوبات:

المرحلة الأولى: استهداف المؤسسات المالية والشخصيات المقربة من الكرملين.

[1] منال هاني، الحرب الروسية على اوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقعة والدروس المستفادة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 02 سنة 2022، ص 29.

في بداية الأمر فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات على بنكين روسيين مملوكين للدولة، أحدهما عسكري، مما منعهم من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي، مما حد من وصول روسيا إلى الأسواق المالية الأوروبية كما استهدفت العقوبات أيضًا أفرادًا مقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بما في ذلك 27 شخصية ومنظمة روسية، من رجال أعمال وأعضاء في الحكومة الروسية، من خلال تجميد أصولهم ومنعهم من السفر إلى الدول الغربية.

في خطوة جذرية، تم عزل بنوك روسية عن نظام :SWIFT شمل ذلك بنك "في تي بي" وأربعة بنوك كبرى أخرى، مما أثر بشكل كبير على قدرة روسيا على إجراء التحويلات المالية الدولية.

لكن تم إستثناء بعض البنوك، مثل "غازبروم بنك"، لتجنب التأثير على واردات الطاقة في أوروبا.

المرحلة الثانية: تشديد العقوبات على القطاعات الاستراتيجية ومجال الطاقة:

مع التصعيد العسكري الروسي في أوكرانيا، فرضت الدول الغربية مزيدًا من العقوبات، شملت:

- في اليوم الثامن بعد بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، فرض حزمة جديدة من العقوبات تشمل حظر استيراد النفط والغاز الطبيعي والفحم من روسيا، إضافة الى حظر إستثمارات المواطنين الأمريكيين في قطاع الطاقة الروسي. كذلك أكدت بريطانيا، التي اتخذت نفس الموقف مع الولايات المتحدة منذ البداية، وأكدت على أنها ستتوقف أيضًا عن استيراد النفط والغاز الروسي وستمنع الاستثمارات في قطاع الطاقة الروسي. إلا أنها قررت تأجيل تنفيذ هذا القرار حتى سنة 2023، وذلك من اجل حماية المستهلكين والصناعات المحلية.

وحدث هذا قبل أيام من هذا الإعلان، حيث أكد بايدن إلى أن الولايات المتحدة الامريكية لا تخطط لفرض عقوبات فورية على قطاع الطاقة الروسي، إلا في حالة استمرار الحرب وتصاعد أعمال العنف. كما أشار أن الدول الأوروبية ليست في موقع يمكنها من فرض عقوبات على واردات الطاقة الروسية،

نظرا إلى اعتمادها الكبير عليها، عكس الولايات المتحدة التي تنتج كميات كبيرة من النفط تفوق إجمالي إنتاج الدول الأوروبية. [1]

فرضت الولايات المتحدة وكندا حظرًا على واردات النفط والغاز والفحم من روسيا، بينما أعلنت ألمانيا عن خطط مماثلة بعد عام 2022. [2]

تم تعليق مشروع "التيار الشمالي 2" لنقل الغاز بين روسيا وألمانيا، والذي كان يهدف إلى زيادة إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا.

أعلنت شركات طاقة غربية، مثل "بي بي" و"شل" و"توتال" و"إكسون موبيل"، عن خطط للانسحاب من مشاريعها في روسيا، مما أثر على استثماراتها في قطاع الطاقة الروسي.

عرفت العقوبات على واردات النفط والغاز مؤيدين ورافضين للقرار، فهنالك صناع القرار في الاتحاد الاوروبي أيدوا هذا النوع من العقوبات، في حين عارضتها دول أخرى، مثل ألمانيا التي تستورد 30 بالمئة من النفط و55 بالمئة من الغاز الطبيعي من روسيا.

بعد حزمات متتالية من العقوبات استهدفت هذه العقوبات وبشكل خاص بعد 14 حزمة ولأول مرة في جوان 2025 قطاع الغاز الطبيعي المسال الروسي.

وتهدف القيود الجديدة إلى خفض إيرادات روسيا من صادرات الغاز الطبيعي المسال من خلال حظر نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى قبالة موانئ الاتحاد الأوروبي وبند يسمح للسويد وفنلندا بإلغاء بعض عقود الغاز الطبيعي المسال[3].

[1] د خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار ،2022، ص15,16.

[2] العقوبات الغربية على روسيا تعيد رسم خريطة الطاقة العالمية، 31ديسمبر 2022، الحرّة، متوفر على الرابط: https://www.alhurra.com/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/02.

[3] بشرى زينب اوزدمير داشجي اوغلو، العقوبات على روسيا وتأثيرها في امن الطاقة، مجلة رؤية تركية للابحاث والدراسات، ص98,99.

- تم تجميد إحتياطيات البنك المركزي الروسي البالغة 630 مليار دولار، مما أثر على استقرار الروبل الروسي.
- كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تقييدا على تصدير بعض التقنيات المتقدمة الى روسيا مثل: أشباه الموصلات. وهو الذي أثّر على قدرة روسيا في تطوير صناعاتها العسكرية والمدنية.
- كما تم فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد الروسي.
- في قطاع السلاح النووي: فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات على شركة "روس آتوم" الروسية للطاقة النووية، التي تعتبر من أكبر الشركات في هذا المجال على الصعيد العالمي، حيث انه في عام 2020، استوردت الولايات المتحدة حوالي 16.5% من إجمالي وارداتها من اليورانيوم من روسيا، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على هذه الشركة.

على الرغم من هذه العقوبات، تواجه الدول الغربية تحديات في تنفيذها بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، نظرًا لاعتمادها الكبير على واردات الطاقة من روسيا .تسعى بعض الدول، مثل ألمانيا، إلى تقليل هذا الاعتماد من خلال تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل مستدامة[1].

تشير التقارير إلى أن العقوبات الغربية قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، حيث انخفضت قيمة الواردات الروسية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 50% في ديسمبر 2022، مما أدى إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي الروسي.

تُظهر هذه العقوبات أن الدول الغربية تسعى إلى استخدام الأدوات الاقتصادية للضغط على روسيا، مع مراعاة تأثيراتها المحتملة على اقتصاداتها الخاصة.

[1]Caitlin M. Kenney and Bradley Peniston, What Just Happened With Putin's Nuclear Forces? Here's What Experts Say, February 27, 2022, Defense One, https://www.defenseone.com/, seen on: 05/05/2025.

وتشير التقارير الحديثة إلى بدء محادثات بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية في ماي 2025 من أجل استكشاف سبل استئناف تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا، ما يعكس أن الطاقة لا تزال عنصرًا محوريًا في الصراع الجيوسياسي بين القوى الكبرى.

تأثير العقوبات الدولية على اقتصاد روسيا:

في سنة 2022، عرف الاقتصاد الروسي انكماشًا بنسبة 2.1% نتيجة الحرب في أوكرانيا، إلا أنه سجل نموًا بنسبة 3.6% في عام 2023 . إضافة الى زيادة بالإنفاق العسكري والتبادل التجاري مع الصين، وعرفت روسيا استقرار صادرات النفط، وزيادة الإنتاج والاستهلاك الخاص والاستثمار .

في عام 2024، توقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 3.6% في اقتصاد روسيا، إلا أن هذا النمو يُعتبر غير مستدام، حيث يعتمد بشكل كبير على الإنفاق العسكري الذي يشكل 8% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من الميزانية، مما يؤدي إلى تضخم مرتفع .

من ناحية أخرى، فإن أكثر من مليون شخص، معظمهم من الشباب الحاصلين على شهادات عليا، غادروا روسيا بسبب الحرب والعقوبات، مما ساهم في نقص العمالة .

على الصعيد الاجتماعي، خفضت الحكومة الروسية الإنفاق على الصحة لتمويل الحرب، مما أدى إلى نقص في الكفاءات الطبية .

بعد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على صادرات الغاز الروسي بما في ذلك حظر نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى قبالة موانئ الاتحاد الأوروبي وبعد تراجع صادرات الغاز إلى أوروبا، ضاعفت روسيا من صادراتها إلى الصين عبر خط أنابيب"Power of Siberia" ، مع خطط لزيادة الكمية في المستقبل[1] .

[1] Brendan Cole, Russia's Economy on Course to Hit Historic Low, Published May 02, 2024, Newsweek, https://www.newsweek.com/, seen:05/05/2025.

المطلب الثالث :البنية التحتية لأنابيب الغاز بين روسيا وأوروبا ودور أوكرانيا الحيوي.

<u>انابيب الغاز التي تجمع بين روسيا وأوروبا:</u>

<u>خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا:</u>

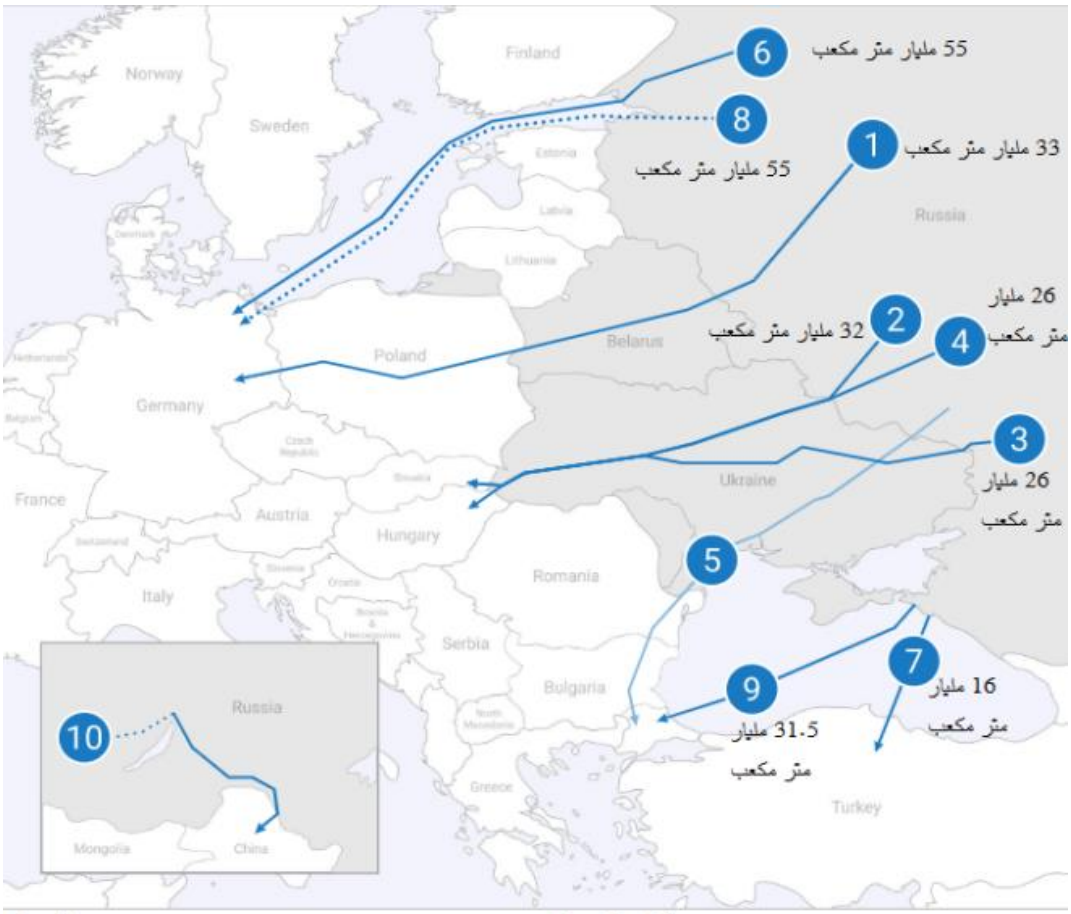

Source:European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2021.

✓ **<u>انابيب يامال–أوروبا:</u>**

أنابيب يامال–أوروبا هو نظام لتوزيع الغاز الطبيعي يمتد عبر أربع دول، يبدأ من روسيا ثم بيلاروسيا ثم بولندا وأخيرا ألمانيا. يبلغ طوله 4,107 كيلومترات وقطره 1,420 ملم، ويستطيع نقل 33 مليار متر مكعب سنويًا. ينقل هذا الخط الغاز الطبيعي من شبه جزيرة يامال إلى المستهلكين الأوروبيين.

بدأ بناء الانبوب في عام 1994 وتم تشغيله بالكامل في عام 2006. وتم تقدير التكلفة الإجمالية بنحو 36 مليار دولار.

البناء والبنية التحتية:

تم تنفيذ البناء عن طريق تقسيم طول خط الأنابيب إلى أقسام مختلفة.

يبدأ الجزء الروسي بطول 402 كيلومتر من مركز نقل الغاز تورجوك في منطقة تفير. ويستقبل هذا الجزء الغاز من خط أنابيب الغاز "مناطق شمال تيومين – (SRTO) "تورجوك. ويضم محطات ضغط في رزيفسكايا، وخولم–جيركوفسكايا، وسمولينسكاي.

يمتدّ الجزء البيلاروسي بطول 575 كيلومترًا عبر بيلاروسيا، ويتضمن خمس محطات ضغط في نيسفيزكايا، وكروبسكايا، وسلونيمسكايا، ومينسكايا، وأورشانسكايا. ويمرّ عبر 199.6 كيلومترًا من المستنقعات، و75 معبرًا نهريًا، و10 خطوط سكك حديدية، وثلاث شبكات لنقل الطاقة الكهربائية.

يبلغ طول الجزء البولندي 683 كيلومترًا، ويمرّ عبر 32 خطًا للسكك الحديدية، و246 طريقًا، و108 مجاري مائية سطحية، وسبعة أنهار كبيرة. وقد استُخدمت طريقة فريدة تُسمى الحفر النفقي الدقيق أثناء بناء هذا الجزء.

يضم هذا القسم أيضًا خمس محطات ضغط في تشيخانوف، وسزاموتولي، وزامبرو، وفلوكلافيك، وكوندراتكي. تبلغ القدرة الإجمالية لهذه المحطات 600 ميجاوات، وتضمّ من أربع إلى ست وحدات ضغط توربيني تعمل بواسطة توربين غازي بقدرة 25 ميجاوات.

مُجهّز بـ 33 محطة صمام مزودة بأنظمة صمامات قطع. تُمكّن هذه الصمامات من إغلاق أجزاء من خط الأنابيب بين المحطات. كما تُتيح تحويل التدفق من خط آخر، مما يُقلل من نسبة فقدان الضخ.

يرتبط القسم الألماني بنظام نقل الغاز YAGAL–Nord والذي يرتبط بدوره بنظام نقل الغاز STEGAL–MIDAL–Rehden UGS.

هذا المشروع هو مشروع مشترك بين شركتي غازبروم ووينترشال، تولت شركة WINGAS بناء الجزء الألماني من خط الأنابيب. وكانت غازبروم مسؤولةً عن بناء الجزء البيلاروسي.

كانت شركة ستروي ترانسغاز المقاول العام للقسم الواقع بين روسيا وبيلاروسيا.

كانت شركةEuRoPol GAZ ، وهي مشروع مشترك بين شركتي Gazprom وPGNiG، مسؤولة عن القطاع البولندي. تم توفير خدمات التصميم من قبل شركة غازوبروجكت. ومن بين مقاولي البناء GAZ–2000، وMegaGaz، وBUG Gazobudowa، و Naftowo–Gazowe Przedsiebiorstwo Budowlano–Montazowe Karpaty.

حصلت شركة ABB على عقد بقيمة 96 مليون دولار أمريكي في يوليو 2004 لبناء محطة ضغط زامبرو في القسم البولندي. كما حصلت الشركة على عقد بقيمة 190 مليون دولار أمريكي في عام 2004 لبناء محطتي ضغط في سزاموتولي وتشيخانو[1].

✓ **<u>خطوط انابيب نورد ستريم 01 و02:</u>**

يمتدّ تحت بحر البلطيق من روسيا إلى ألمانيا , يتكون من خط أنابيب نورد ستريم 1 (NS1) الذي يمتد من فيبورغ في شمال غرب روسيا، بالقرب من فنلندا ، وخط أنابيب نورد ستريم 2 (NS2) الذي يمتد من أوست–لوجا في شمال غرب روسيا بالقرب من إستونيا . يمتد كلا خطي الأنابيب إلى لوبمين في

[1] Yamal – Europe Gas Pipeline, February 16 2011, offshore–technology, https://www.offshore–technology.com/,seen:06/05/2025.

ولاية مكلنبورغ فوربومرن في شمال شرق ألمانيا. يحتوي كل خط أنابيب على أنبوبين، يُشار إليهما بالحرفين A و b, يبلغ طول كل من الأنابيب الأربعة حوالي 1200 كيلومتر ويبلغ قطرها التقريبي 1220 مليمترًا وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية للأنابيب الأربعة 110 مليارات متر مكعب سنويا (3.9 تريليون قدم مكعب سنويا) من الغاز الطبيعي. بدأ مشروع خط أنابيب نورد ستريم في عام 1997، عندما شكلت شركة غازبروم وشركة النفط الفنلندية نيستي اوي شركة مشتركة تدعى نورث ترانس غاز أوي لبناء وتشغيل خط أنابيب غاز من روسيا إلى شمال ألمانيا عبر بحر البلطيق.

تم افتتاح خط الأنابيب رسميًا في نوفمبر 2011 من قبل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ، والرئيس الروسي دميتري ميدفيديف ، ورئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون ، ورئيس الوزراء الهولندي.

في 25 يوليو 2022، أعلنت شركة غازبروم أنها ستخفض تدفقات الغاز إلى ألمانيا إلى 20% من طاقتها القصوى، أو 50% من الإنتاج الحالي. أغلقت الشركة خط الأنابيب لمدة 10 أيام لإجراء أعمال الصيانة، وأعلنت أن التخفيض يعود إلى إصلاح توربين وتم طلب القطع من مونتريال المتواجدة بكندا، ولم يكن ذلك مكمنا بسبب العقوبات المفروضة على روسيا . نفت الحكومة الألمانية هذا الادعاء، واعتقدت أنه لا يوجد سبب لخفض التدفق. في غضون ذلك، قال بوتين، خلال مؤتمر صحفي في طهران ، إنه يمكن زيادة هذه التدفقات مرة أخرى إذا تلقت روسيا المزيد من التوربينات من الشركة المصنعة من الشركة الكندية.

في 31 أوت 2022، أوقفت شركة غازبروم أي تسليم للغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 لمدة ثلاثة أيام، رسميًا بسبب الصيانة .في 2 سبتمبر 2022، أعلنت الشركة أن إمدادات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب نورد ستريم 1 ستظل مغلقة إلى أجل غير مسمى حتى يتم إصلاح توربين الغاز الرئيسي في محطة ضغط بورتوفايا بالقرب من سانت بطرسبرغ بسبب تسرب زيت المحرك. بررت شركة غازبروم ذلك بزعم

أن عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا أدت إلى مشاكل تقنية، مما منعها من توفير الحجم الكامل للغاز المتعاقد عليه من خلال خط الأنابيب[1]

وفقًا لشركة غازبروم، بلغت تكاليف خطوط الأنابيب البرية في روسيا وألمانيا حوالي 6 مليارات يورو .وبلغت تكلفة الجزء البحري من المشروع 8.8 مليار يورو .

✓ **خط أنابيب ترك ستريم(Turk Stream) :**

يملك خط ترك ستريم قسمين، أحدهما بحري والآخر بري، إذ يمتد الجزء البحري من الخط من مدينة أنابا في روسيا، وصولًا إلى ولاية "قرقلار إيلي" التركية، وكلتاهما مطلّتان على البحر الأسود، بطول 930 كيلومترًا.

وتتكون شبكة الأنابيب البحرية في خط "ترك ستريم" من فرعين، أحدهما يغذّي تركيا مباشرةً بالغاز الروسي، والثاني يغذّي دول أوروبا، في حين يتكون القسم البري من خطّين، أحدهما بطول 142 كيلومترًا، والثاني بطول 70 كيلومترًا، قرب سواحل كلا البلدين.

دخل خط أنابيب ترك ستريم الخدمة في 8 جانفي سنة 2020، بهدف نقل وتصدير الغاز من روسيا إلى تركيا من خلال البحر الأسود، بالإضافة إلى إرسال كميات من الغاز إلى جنوب وجنوب شرق أوروبا من خلال تركيا.

[1] محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة، العدد29، ايار2022، ص10,11.

وتبلغ الطاقة التصميمية لخطّ الأنابيب الواصل بين موسكو وأنقرة نحو 31.5 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، وفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.[1]

✓ **خطوط أنابيب الغاز عبر أوكرانيا:**

خطوط أنابيب الغاز عبر أوكرانيا تعتبر من أقدم وأكثر المسارات الحيوية التي تربط روسيا بأوروبا. وهو عبارة عن مجموعة من خطوط الأنابيب المخصصة لاستيراد الغاز ونقله داخل أوكرانيا . وهو أحد أكبر أنظمة نقل الغاز في العالم. ويرتبط النظام بأنظمة بولندا ورومانيا ومولدوفا والمجر وسلوفاكيا ، وكان مرتبطًا سابقًا بأنظمة نقل الغاز الطبيعي في روسيا وبيلاروسيا.

تكون نظام نقل الغاز الطبيعي في أوكرانيا من 38,550 كيلومترًا (23,950 ميلًا) من خطوط الأنابيب، بما في ذلك 22,160 كيلومترًا (13,770 ميلًا) من خطوط الأنابيب الرئيسية و16,390 كيلومترًا (10,180 ميلًا) من خطوط الأنابيب الفرعية .بالإضافة إلى ذلك، يتضمن النظام 72 محطة ضغط تحتوي على 702 ضاغط، بسعة إجمالية تبلغ 5,442.9 ميجاوات، و13 منشأة تخزين غاز تحت الأرض بسعة تخزين نشطة تبلغ 30.9 مليار متر مكعب (1.09 تريليون قدم مكعب).

خطوط الأنابيب الرئيسية عبر أوكرانيا:

أ .خط أورينغوي–بوماري–أووجهورود(Urengoy–Pomary–Uzhhorod):

يبلغ إجمالي طول الخط 4,500 كيلومتر، منها 1,160 كيلومترًا في أوكرانيا. اما سعته السنوية الأصلية للخط 32 مليار متر مكعب، ولكنها انخفضت إلى حوالي 27.9 مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2009, تشغل شركة غازبروم القسم الروسي، بينما يُشغل القسم الأوكراني بواسطة شركة "أوكرترانزغاز" التابعة لشركة "نفط وغاز" الأوكرانية القسم الاوكراني.

[1] Martin Vladimirov, Turk Stream gas pipeline could slow EU, Russia decoupling: Vladimirov, May 7, 2025, Reuteurs, https://www.reuters.com/, seen on: 10/05/2025.

ب .<u>خطوط انابيب أخرى:</u>

تتضمن الشبكة الأوكرانية عدة خطوط أنابيب أخرى تربط روسيا بأوروبا عبر أوكرانيا، مثل خطوط "دنيبرو" و"سودجا"، التي كانت تُستعمل من أجل نقل الغاز إلى دول مثل سلوفاكيا، بولندا، المجر، والنمسا .

في 1 يناير 2025، انتهت اتفاقية العبور بين "غازبروم" الروسية و"شركة نقل الغاز الأوكرانية " (GTSOU)، ما أدى إلى توقف نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا، عبر مختلف الانابيب[1]. وقد صرّح الرئيس الاوكراني زيلنيسكي أن بلاده لن تسمح لروسيا بجني مليارات إضافية من دماء بلاده وأرواح مواطنيه.

فقد أعلنت شركة غازبروم الروسية العملاقة للطاقة، ووزارة الطاقة الأوكرانية، وقف نقل الغاز عبر أوكرانيا عبر خط أنابيب يورنغوي–بوماري–أوزهورود، بسبب انتهاء اتفاقية العبور بين الشركة الروسية وشركة (GTSOU)الأوكرانية. في عام 2023، نقل هذا الخط أكثر من 14 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يُمثل حوالي 5% من طلب القارة. إلا أن استبدال هذه الكمية الضئيلة نسبيًا لن يكون خاليًا من التحديات وسيكون مكلفا للغاية لكل الاطراف. فعلى مدار العام الماضي، ارتفعت أسعار الغاز بأكثر من 50%، وتسارعت وتيرة الارتفاع في الأسابيع الأخيرة نتيجةً لارتفاع الطلب في فصل الشتاء[2].

[1] محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة، العدد29، ايار2022، ص14,15,16.

[2] محمد حسن سويدان، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة، العدد29، ايار2022، ص14,15,16

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على سياسات الطاقة الأوروبية والروسية.

إن الأزمة الروسية الأوكرانية هي بمثابة نقطة تحول فاصلة في مسار الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث اوضحت عن هشاشة البنية الاستراتيجية التي بنت عليها أوروبا علاقاتها الطاقوية. فقد مثّل الغاز الروسي شريانًا يغذي الاقتصاد الأوروبي لعقود، عبر الأنابيب الممتدة من الشرق إلى الغرب، لتحقيق ما يعرف ب:"الاعتماد المتبادل" بين الجانبين. غير أن إندلاع الحرب في فيفري 2022 أدى إلى إنقلاب جذري في المعادلة الجيوسياسية للطاقة.

فمع إشتداد النزاع بين روسيا وأوكرانيا وبعد تدخل الدول الغربية ومنها دول الاتحاد الاوروبي، تحوّلت الطاقة من أداة للتعاون إلى سلاح جيوسياسي بإمتياز، فقد استعملتها روسيا كآداة ضغط، بينما بادرت أوكرانيا بإغلاق بعض الممرات الحيوية لنقل الغاز، والذي تزامن مع انتهاء الكثير من العقود الغازية طويلة الأجل والتي وقعها البلدين، مما أدى إلى اضطراب الإمدادات إلى أوروبا وتفاقم أزمة الطاقة في أوروبا. والذي كان سببه بالأساس العقوبات الأوروبية ثم توقيف الامدادات التي تمر عبر أوكرانيا.

هنا، وجدت الكثير من دول الاتحاد الأوروبي نفسها مضطرة لإعادة صياغة رؤيتها الطاقوية، لتتماشى مع التحولات على الساحة الدولية، ليس فقط من أجل تأمين احتياجاتها، بل من أجل ضمان استقلالها الاستراتيجي على المدى القريب والبعيد. فبدأت بعد ذلك تظهر ملامح تحول عميق في السياسات الأوروبية، في مشهد يمكن وصفه بأنه "إعادة هندسة شاملة" لسياسات الطاقة الأوروبية.

المطلب الاول :تحول سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة.

تستهلك أوروبا ما يقارب 503 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، جزء الكمية مستورد وجزء تنتجه الدول الاوروبية. تستخدم 32% منها لتوليد الطاقة و26% للصناعة و38% في المباني السكنية والتجارية.[1]

[1]Norwegian Ministry of Petroleum and Energy and the Norwegian Petroleum Directorate, “Exports of Norwegian oil and gas”, March 2022. https://www.norskpetroleum.no/en/production-and-exports/exports-of-oil-and-gas/, seen:10/05/2025.

أولا: واقع سوق الغاز للاتحاد الأوروبي قبل وأثناء الازمة:

❖ قبل الازمة:

خلال سنة 2021 استوردت أوروبا، من مجمل الكمية المستوردة، 54% من الغاز من روسيا، ما يعادل 150 مليار متر مكعب، و27%من النرويجّ و14% من الجزائر و5% من أذربيجان وكميات قليلة من بريطانيا وهولندا ونيجيريا وليبيا وقطر والولايات المتحدة الامريكية. ويتم ذلك عبر خطوط الانابيب من روسيا والنرويج وليبيا والجزائر وبريطانيا وهولندا، وعبر البحر من أميركا وقطر ونيجيريا عن طريق الناقلات البحرية والتي تنقله غازا مميعا. وخلال سنة 2021 شكل الغاز الطبيعي المستورد من روسيا الى أوروبا عن طريق خطوط الانابيب ٪74 من جميع واردات الغاز الطبيعي، وشكل الغاز الطبيعي المسال نسبة ٪ 26من إجمالي واردات الغاز الطبيعي[1].

رسم بياني: مصادر الغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي قبل أزمة أوكرانيا.

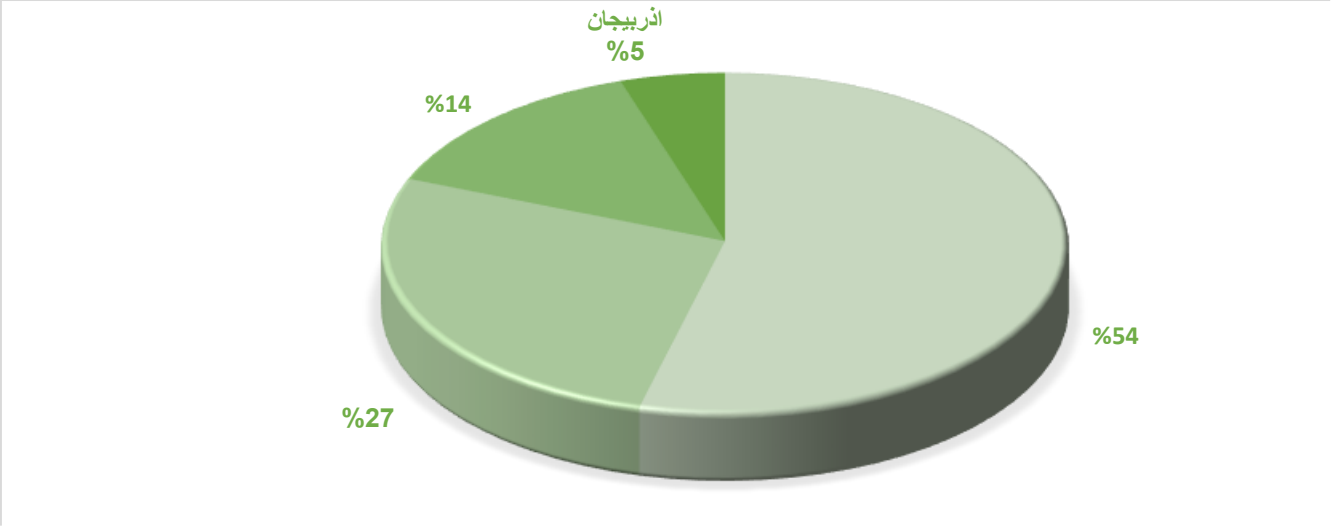

European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – .Statistics Explained”, October 2021. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025

[1]European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2021. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

تظهر هذه الأرقام درجة التبعية الأوروبية الكبيرة للغاز الروسي، كذلك نلاحظ تنوع الصادرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فبعد روسيا، تأتي النرويج كمصدر ثاني بنسبة27 %وهي مورد موثوق ومستقر عبر خطوط الأنابيب، ثم الجزائر التي تمثل ثالث أكبر مورد بنسبة 14%، ما يعكس أهميتها كمصدر قريب للطاقة.

أما نسبة توزيع الغاز الطبيعي المسال، يظهر أن أوروبا كانت في 2021 أكثر اعتمادًا على البنية التحتية الأرضية.

لكن هذا الاعتماد يجعل الإمدادات الغازية أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الجيوسياسية، لهذا بدأت أوروبا في تنويع مصادرها وزيادة الاعتماد على الغاز المسال، رغم أنه أغلى.

أما الدول مثل بريطانيا وهولندا وليبيا ونيجيريا وأذربيجان لعبت دورًا ثانويا بكمّيات قليلة لكنها توفر مرونة في حالة ما إذا حدث نقص لدى الموردين الكبار.

كان الاعتماد الكبير لدول الاتحاد الاوروبي على روسيا في مجال الغاز الطبيعي أحد أهم التحديات السياسية والاقتصادية، خاصة بعد أزمات مثل الحرب في أوكرانيا.

جدول يوضح نسب استيراد الدول الأوروبية للغاز الطبيعي الروسي سنة2021:

الدولة:	مجموع الكمّية المستوردة) مليار متر مكعّب) :	نسبة اعتمادها على الغاز الروسي.
ألمانيا	102	49%
إيطاليا	62,9	46%
فرنسا	45,4	24%
هولاندا	38,5	11%
ايرلاندا	14,47	40%
بولندا	3,92	20%
بلغاريا	3,7	77%
مولدوفا	2,9	100%
جورجيا	2,69	06%
فنلندا	2,5	94%
رومانيا	2,3	10%
لاتفيا	1,3	93%
مقدونيا الشمالية	0,47	100%
البوسنة والهرسك	0,133	100%

المصدر: وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي الطاقة.

نلاحظ أن أكبر ثلاث دول من حيث استيراد الغاز سنة 2021 كانت ألمانيا ثم إيطاليا ثم فرنسا.

أما أكثر الدول اعتمادًا على الغاز الروسي بنسبة (100%) هي مولدوفا، مقدونيا الشمالية، البوسنة والهرسك، فهذه الدول الصغيرة –والتي هي دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تقع في شرق أوروبا– تعاني من **هشاشة أمن الطاقة** بسبب غياب البدائل التي تعوض بها نسبة روسيا.

نلاحظ كذلك أن معظم الدول الصغيرة في هذه المنطقة تعتمد كليًا أو بنسبة كبيرة على روسيا.

وذلك بسبب غياب البنية التحتية لاستيراد الغاز المسال أو التوصيل عبر الأنابيب مع شبكة أوروبية متكاملة.

كانت دولتان فقط من أوروبا الشرقية مستقلتين تمامًا عن الغاز الروسي في عام 2021: ألبانيا وكوسوفو. تتمتع الأولى بموارد محلية كافية وطلب محلي ضئيل نسبيًا، في حين أن عدم اعتراف روسيا بالأخيرة يعني عدم وجود أي تجارة في المقام الأول. من بين أكبر اقتصادات أوروبا الشرقية، كانت رومانيا الأقل اعتمادًا على الغاز الطبيعي من روسيا، والذي لم يمثل سوى 24% من استهلاك البلاد، وذلك بفضل مواردها المحلية.

<u>أثناء الازمة:</u>

جاء انتهاء اعتماد أوروبا قبل عام 2022 على واردات الغاز الطبيعي الروسي إلى حد كبير بسبب توسع الإمدادات من الجزائر وأذربيجان، وعمليات التسليم الإضافية من النرويج وإيطاليا إلى أوروبا الوسطى، وعلى وجه الخصوص، تطوير قدرة استيراد الغاز الطبيعي المسال. فما الذي دفع معظم دول أوروبا إلى تنويع مصادر الغاز الطبيعي بعيدًا عن الغاز الطبيعي الروسي؟ كان التضامن مع أوكرانيا والمخاوف بشأن أمنها القومي أمرًا بالغ الأهمية. فحظرت دول البلطيق – التي يمكن القول إنها كانت أكثر دول المنطقة وقوفا في وجه الغزو الروسي – واردات الغاز الطبيعي الروسي في أفريل 2022.

ولم تُفرض عقوبات على شركة غازبروم، التي احتكرت صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا، من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة سنة 2022 ويمكن أن نقول

أنّ السبب كان حاجة الدول الأوروبية إلى الغاز الروسي. وبينما حظر الاتحاد الأوروبي معظم واردات النفط والفحم الروسية في عام 2022 لكن لم يُستهدف الغاز بعد في هذه السنة. وقد أطلقت بلجيكا خطة في ماي 2022 لإنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية بحلول عام 2027، لكن هذا الطموح جاء من أجل توفير تمويل للبدائل بدلاً من استهداف الغاز الطبيعي الروسي بشكل مباشر. يجب الإشارة إلى أنه في حين فُرضت عقوبات سريعة على جميع البنوك الروسية الرئيسية الأخرى المملوكة للدولة بعد الغزو الشامل، فإن البنك الرئيسي المسؤول عن التعامل مع تجارة الغاز الروسية – غازبروم بنك – فُرضت عليه عقوبات من قبل المملكة المتحدة فقط في عام 2022. وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على البنك في نوفمبر 2024، وفي تلك الفترة كانت أوروبا قد وجدت موردين جدد بعيدًا عن إمدادات الغاز الروسية[1].

انخفضت نسبة الاستيراد من روسيا بشكل كبير سنة2023, حيث ارتفعت نسبة الاستيراد عبر الخطوط القادمة من النرويج والتي أصبحت أكبر مصدر للغاز عبر خطوط الأنابيب في الاتحاد الأوروبي بحصة قدرها 47.7% أما الجزائر فأصبحت ثاني أكبر مصدر بحصة تصدير قدرها ما يعادل 19.6% ، تليها المملكة المتحدة 13.8%، وتراجعت نسبة روسيا الى ما يعادل 12.4%، وأذربيجان 6.5%.

[1] Maximilian Hess, How Eastern Europe Overhauled Its Natural Gas Market, April 22, 2025, Carnegie Europe, https://carnegieendowment.org/, seen on:10/05/2025.

رسم بياني: مصادر الغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي سنة 2023.

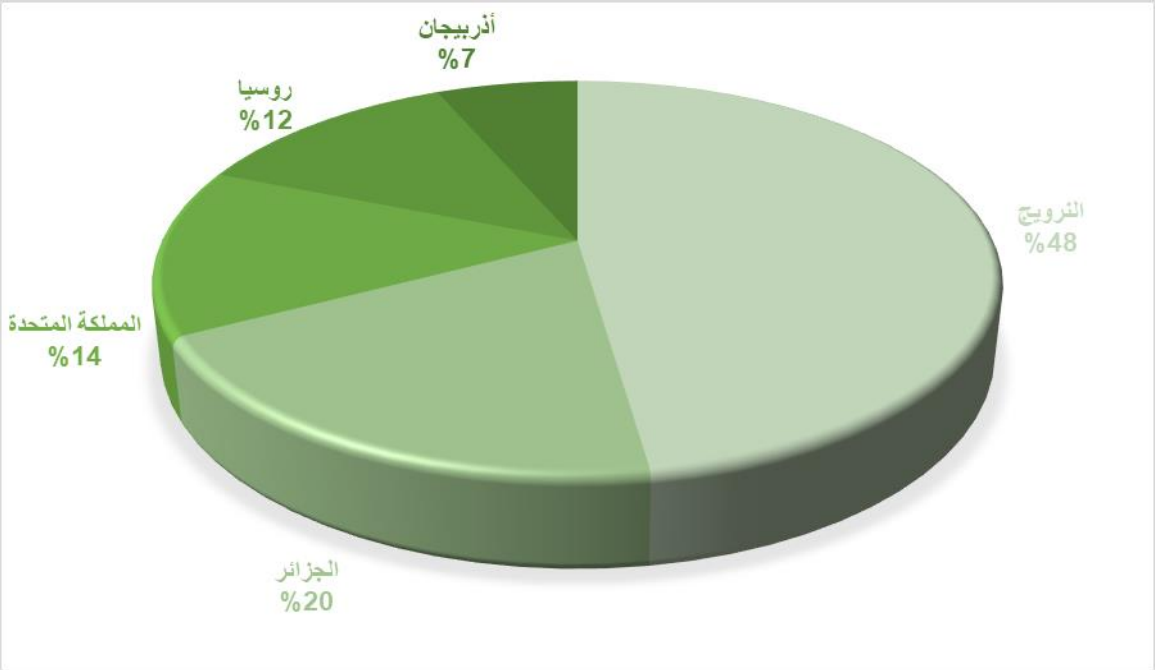

يعود سبب الانخفاض لثلاثة عوامل رئيسية:

توقف عمل خط أنابيب نورد ستريم 1 بعد تعرضه لتفجير وتوقفه، وكذلك توقف ضخ الغاز عبر خط "يامال" الذي يعبر الأراضي البولندية والتي أوقفت عبور الغاز من أراضيها من أجل معاقبة روسيا. وإرتفاع أسعار الغاز بشكل كبير مما دفع النرويج لرفع القدرة على الإنتاج[1].

[1]European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2023. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

منحنى بياني01: تغيرات صادرات الغاز الروسية الى دول الاتحاد الاوروبي عبر الانابيب الاربعة.

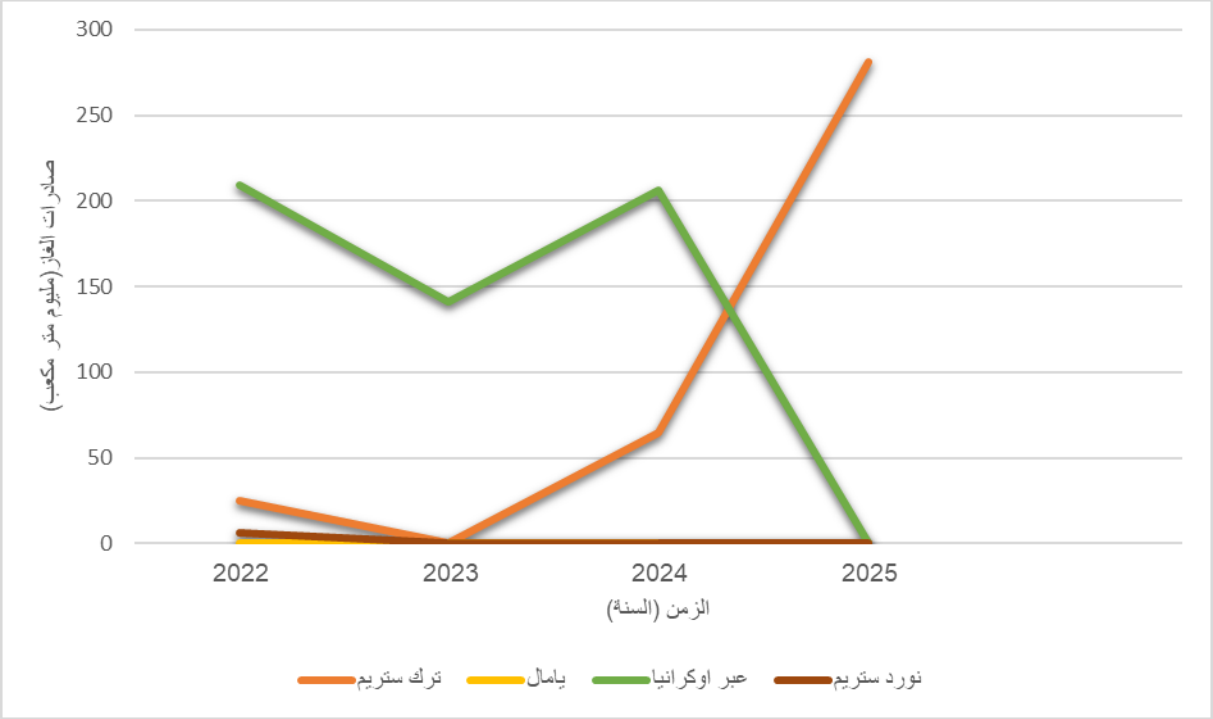

هذا المنحنى البياني يوضّح **تغيرات صادرات الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر الأنابيب الأربعة الرئيسية (نورد ستريم، ترك ستريم، يامال، وعبر أوكرانيا)** خلال الفترة من **2022إلى 2025.**

فقد شهد خط **نورد ستريم** تراجعاً كبيرا في الصادرات عام 2023 عقب حادثة التفجير التي وقعت، وهو ما يشير إلى نهاية استخدامه كممر استراتيجي. كذلك، سجلت مسارات النقل **عبر أوكرانيا** تذبذبا واضحا بسبب الصراع الروسي–الأوكراني، حيث عاد إلى مستويات مرتفعة مؤقتة في 2024 قبل أن يتوقف تماماً في 2025، الذي كان سببه إنتهاء الاتفاقات بين الدولتين بسبب التوترات السياسية. في المقابل، برز خط **ترك ستريم** كخط بديل تصاعدت أهميته تدريجياً، لينقل ما يقارب 280 مليار م³ في 2025، وهو ما

يعكس تحولاً استراتيجياً نحو تركيا كممر آمن ومستقر للغاز الروسي إلى أوروبا. أما خط **يامال**، الذي يمر عبر بولندا، فقد ظل هامشياً طيلة الفترة بسبب التوترات السياسية، مع صادرات شبه معدومة.[1]

منحنى بياني02: واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي قبل وأثناء الغزو الروسي الاوكراني:

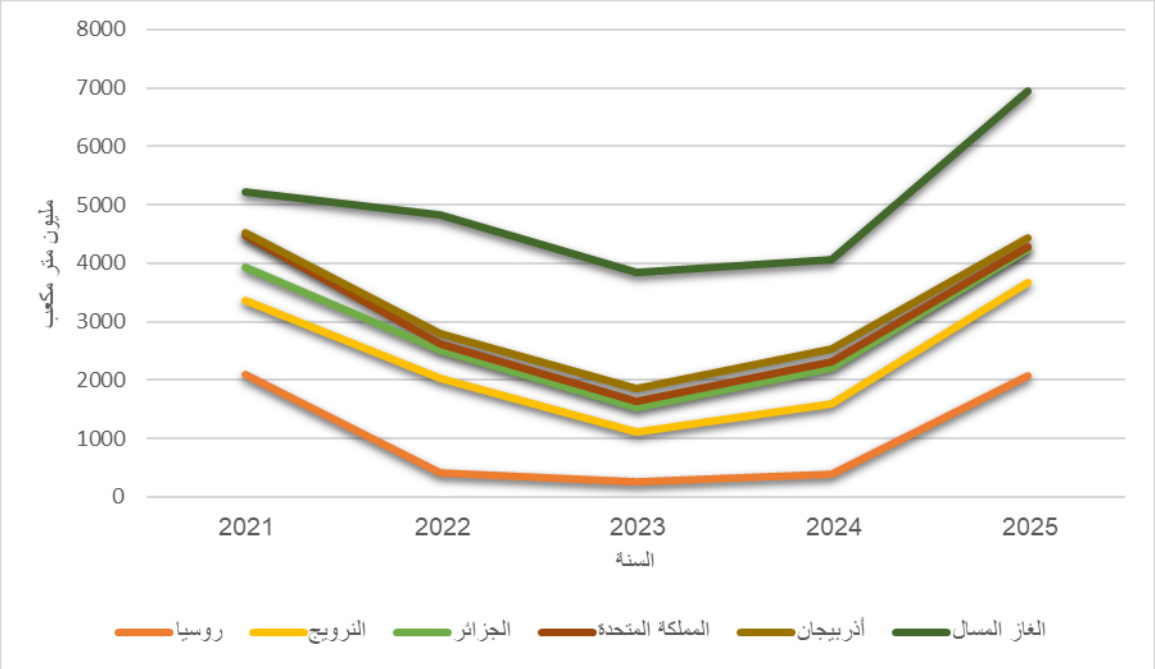

Source: Ugnė Keliauskaitė Ben McWilliams Giovanni Sgaravatti Georg Zachmann, European natural gas imports, 09 May 2025, Bruegel, https://www.bruegel.org/, seen:11/05/2025.

يوضح المنحنى البياني واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي قبل وأثناء الغزو الروسي الأوكراني يعني من سنة 2021 الى سنة 2025, كما يعكس تحوّلًا بنيويًا عميقًا في خريطة إمدادات الطاقة الأوروبية خلال هذه الفترة. فمن خلال المعطيات، يبرز بوضوح أثر الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، الذي شكل لحظة مفصلية أدت إلى اضطراب كبير في تدفق الغاز الى الاتحاد الاوروبي، خاصة من روسيا التي كانت تمثّل المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي. إذ تُظهر البيانات انخفاضًا كبيرا في واردات الغاز في عامي 2022 و2023، وهو ما يعكس صدمة الإمدادات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي

[1] European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2023. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

نتيجة للعقوبات المفروضة على روسيا، وتعطل خطوط الأنابيب، وضرورة البحث عن بدائل سريعة. هنا، برز الغاز الطبيعي المسال كعنصر محوري في استراتيجية الطوارئ الأوروبية، فنلاحظ تسجيل ارتفاع ملحوظ بلغ ذروته في عام 2025، ما يعكس إعادة توجيه هيكل الاستيراد لصالح مصادر أكثر مرونة مثل الولايات المتحدة وقطر.

نلاحظ كذلك تراجع واردات الغاز من الجزائر وأذربيجان والمملكة المتحدة والنرويج خلال السنوات الأولى للأزمة، وعودتها تدريجيًا إلى الارتفاع، بسبب سياسة تنويع الشركاء التي انتهجها الاتحاد الاوروبي وتعزيز الأمن الطاقوي بعيدًا عن الهيمنة الروسية على القطاع. كذلك الانتقال الأوروبي من الاعتماد الأحادي على مصادر الطاقة إلى نموذج أكثر تعددية.

جدول يوضح نسب استيراد الدول الأوروبية للغاز الطبيعي الروسي سنة2025:

الدولة:	مجموع الكمّية المستوردة (مليار متر مكعّب)	نسبة اعتمادها على الغاز الروسي.
ألمانيا	40	%15
إيطاليا	25	10%
فرنسا	20	08%
هولاندا	10	05%
ايرلاندا	0	00%
بولندا	0	00%
بلغاريا	0	00%
مولدوفا	0	00%

جورجيا	0	00%
فنلندا	0	00%
رومانيا	0	00%
لاتفيا	0	00%
مقدونيا الشمالية	0	00%
البوسنة والهرسك	0	00%

Source: European Commission, "EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained", februar2025. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

يتضح من الجدول أن غالبية دول الأوروبية تراجعت تمامًا عن استيراد الغاز الروسي بحلول سنة 2025. وهذا يمثل تحولًا استراتيجيًا كبيرًا مقارنة بعام 2021، فقد كانت العديد من هذه الدول تعتمد بنسبة كبيرة على الغاز الروسي وصلت إلى 100% في بعض الحالات.

فمن أصل 14 دولة، سجلت 10 دول نسبة 0% في اعتمادها على الغاز الروسي.

و4دول فقط ما زالت تستورد كميات محدودة جدًا من الغاز الروسي، بنسب اعتماد منخفضة لا تتجاوز 15%. فألمانيا عرفت تراجع بنسبة 34 نقطة مئوية، أما إيطاليا فعرفت اعتمادا ضعيفا جدًا رغم استمرار الإستيراد، أما فرنسا فقامت بتقليص الاعتماد لثلث ما كان عليه سنة 2021. أما هولاندا فقد تراجع اعتمادها على الغاز الروسي إلى أقل من النصف[1].

[1] European Commission, "EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained", October 2023. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

ويمكن أن نرجع سبب ذلك الى سياسة العقوبات الأوروبية الواسعة التي إنتهجتها ضد روسيا والقرارات السيادية التي اتخذتها بوقف الاعتماد على الطاقة الروسية، و**تنويع مصادر الطاقة**، من خلال إيجاد بدائل وتعزيز واردات الغاز المسال (LNG) من الولايات المتحدة، قطر، الجزائر، والنرويج، إضافة الى زيادة الاستثمارات في الطاقات المتجددة، مما خفف من نسبة الحاجة إلى الغاز. كذلك قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء محطات جديدة لاستقبال الغاز المسال وشبكات ربط بين الدول الأوروبية.

الغاز الطبيعي المسال:

أما بخصوص الغاز المسال فيشكّل مصدراً مهماً للاستهلاك في دول الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت الطاقة الإنتاجية الفائقة لمحطات تسييل الغاز الأوروبية مجتمعة 250 مليار متر مكعب سنوياً هذا الرقم يتضمن إنتاج المملكة المتحدة وتركيا وهو ما يكفي لتغطية ما يقارب 40% من الطلب على الغاز سنوياً. ففي سنة 2021 كانت روسيا أكبر دولة تصديراً للغاز المسال لدول الاتحاد الأوروبي كما هو الحال عبر خطوط الأنابيب في عام 2021. لكن وأثناء الحرب الروسية الاوكرانية ارتفع إجمالي واردات أوروبا من الغاز المسال بنسبة 10% مقارنة بقبل الحرب رغبة في تعويض الغاز الروسي المستورد عبر الأنابيب، وبرزت الولايات المتحدة كأكبر مورد للغاز المسال إلى الاتحاد الأوروبي بحصة 45% ما يعادل17 مليار متر مكعب تليها روسيا 18% ما يعادل 5.8 مليار متر مكعب، وقطر 13% ما يعادل4.9 مليار متر مكعب.

أما في الربع الثاني من 2023 أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد للغاز المسال في العالم، ففي الربع الثاني من عام 2023 استوردت أوروبا 22% من واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية، متقدمة على الصين (18%) واليابان (14.9%) وسجلت فرنسا أكبر مستورد للغاز المسال في الاتحاد الأوروبي وتأتي بعدها إسبانيا وهولندا[1].

[1]European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2023. https://commission.europa.eu/, seen:10/03/2025.

نلاحظ أن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي المسال والطبيعي كان مرتفعاً جداً قبل الحرب الروسية على أوكرانيا، في حين انخفضت بشكل ملحوظ ابتداء من سنة 2023, فقد ارتفعت واردات الغاز المسال غير الروسية، وارتفعت معها واردات خطوط الأنابيب الأخرى غير الروسية. ونستنتج أيضاً أنه على المدى المتوسط، من غير المتوقع أن تنهي العديد من دول أوروبا اعتمادها على الغاز القادم من روسيا خاصة الغاز المسال. نلاحظ كذلك بروز أمريكا كمورد إستراتيجي على المدى الطويل للسوق الأوروبية. وقد ارتفعت نسبة الغاز الطبيعي المسال لتصل الى 25 مليون مكعب سنة 2025.

أسعار الغاز الطبيعي:

أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا تقلبات حادة بين 2021 و2025، متأثرة بشكل مباشر بالغزو الروسي لأوكرانيا. ففي سنة 2021، بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض إنتاج الطاقة من طاقة الرياح، حيث بلغ سعر 1000 متر مكعب من الغاز الطبيعي حوالي 2000 دولار في سبتمبر من نفس السنة، أي ما يعادل 172.52 يورو لكل ميغاواط ساعة في مركز التداول الهولندي .

ومع اندلاع الحرب في 24 فيفري 2022، ارتفعت الأسعار بنسبة 50% في نفس اليوم، لتصل إلى 44 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وقد بلغت الاسعار ذروتها في 7 مارس عند 345 يورو/ميغاواط ساعة، ثم تجاوزت 346.52 يورو/ميغاواط ساعة في أوت إثر وقف روسيا لإمداداتها عبر خط "نورد ستريم".

لكن في سنة 2023 عرفت الأسعار تحسنًا تدريجيًا، حيث انخفضت إلى أقل من 75 يورو/ميغاواط ساعة في جانفي، واستقرت عند حوالي 30 يورو في أوت بفضل امتلاء مخزونات الغاز الأوروبية. ومع بداية سنة 2025، عرفت الأسعار استقرارا واضحا بسبب تراجع الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي. أما فيما يخص الغاز الطبيعي المسال فهو أغلى تكلفة من الغاز المنقول عبر الانابيب بسبب تكلفة الشحن وتكلفة تسييل الغاز الطبيعي التي تحتاج الى مراكز وتكنولوجيا عالية. وكذلك تكلفة إعادة الغاز المسال إلى حالته الغازية، والتي تحتاج كذلك الى مركز مخصص للعملية. تختلف تكلفة الغاز المسال على

المسافة التي يجب أن يقطعها الشحن بين الدولة المصّدرة إلى الدولة المستوردة، كذلك معظم الغاز المسال يشحن عبر البحر هذا ما يزيد من تكلفته. لذلك تفضل الدول الاوروبية الاعتماد بشكل أكبر على الغاز المنقول عبر الأنابيب.[1]

تشير التحولات في سياسات الطاقة الأوروبية بعد الغزو الأوكراني إلى اتجاه استراتيجي وتخطيطي لإعادة بناء الأمن الطاقوي على أساس أكثر تنوعًا. ومع أن أوروبا نجحت في إنقاص نسبة اعتمادها على الغاز الروسي، إلا أن تحديات جديدة وكثيرة ظهرت، تتعلق بتكلفة التنويع، والخوف من الوقوع في التبعية لموردين جدد، وكذلك مدى استدامة هذه الاستراتيجية على المدى الطويل.

ثانيا: البنية التحية لاستيراد الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي:

اعتمدت الدول الأوروبية منذ عقد من الزمن على واردات الغاز الطبيعي من خطوط الأنابيب الروسية، وهو الأمر الذي جعل بعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا، تفتقر الى بنية تحتية ضرورية من اجل استيراد الغاز الطبيعي المميع، مثل المراكز الخاصة بتمييع الغاز وإعادة تمييعه.

كانت القارة الأوروبية تمتلك 21 محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، منها داخل الاتحاد، المتوزعة على النحو التالي:

بلجيكا (محطة واحدة)، فرنسا (أربع محطات)، اليونان (محطة واحدة)، إيطاليا (ثلاث محطات)، ليتوانيا (محطة واحدة)، مالطا (محطة واحدة)، هولندا (محطة واحدة)، بولندا (محطة واحدة)، البرتغال (محطة واحدة)، وإسبانيا (سبع محطات). ومنها سبع محطات خارج الاتحاد الأوروبي (ثلاث في المملكة المتحدة، وأربع في تركيا). كما تبلغ القدرة الاستيعابية الإجمالية لهذه المحطات نحو 250 مليار متر مكعب سنويًا،

[1]Gas & LNG – 10 Predictions for 2022, January 27, 2022, BloombergNEF, https://about.bnef.com/, seen:10/05/2025.

وهو ما يمثل ما يقارب 40% من إجمالي الطلب الأوروبي على الغاز، ويشمل هذا الرقم أيضًا مساهمة المملكة المتحدة وتركيا[1].

غير أن اندلاع حرب الروسية الأوكرانية شكّلت نقطة تحول في سياسة الطاقة الأوروبية، فقد سارعت الدول الأوروبية إلى تطوير بنيتها التحتية لاستيراد الغاز، من أجل تقليل الاعتماد على صادرات الغاز الروسية. ومن المشاريع الجديدة التي قامت بها الدول الأوروبية في إطار تحقيق السياسة الجديدة ما يلي:

- قامت بولندا بتوسعة محطة"Świnoujście" .
- طورت إيطاليا محطة عائمة لاستيراد الغاز المسال.
- قامت اليونان بإنشاء وحدة تخزين وإعادة تسييل جديدة في ميناء "ألكساندروبوليس".
- أسست هولندا محطة"Eemshaven" ، بقدرة سنوية تبلغ 80 مليون متر مكعب، وقادرة على تغذية السوق المحلية وتصدير الفائض من الغاز إلى دول مجاورة مثل التشيك.

أما ألمانيا، فقد اتخذت خطوات جذرية لتطوير بنيتها التحتية، وهذا بسبب اعتمادها الكبير ب 55%من استهلاكها على الغاز الروسي، فأعلنت عن بناء ثلاث محطات برية دائمة:

1. محطة قرب مدينة Brunsbüttelبسعة 80–100 مليون م³/سنوياً.
2. محطة Wilhelmshaven GmbH.
3. محطة Stade Hanseatic Energy Hub.

[1] Gas & LNG – 10 Predictions for 2022, January 27, 2022, BloombergNEF, https://about.bnef.com/, seen:10/05/2025.

وإلى حين اكتمال هذه المحطات، استأجرت الحكومة الألمانية خمس وحدات تسييل عائمة دخلت حيز الخدمة بداية 2023، لتصل القدرة الاستيعابية الإجمالية الألمانية إلى 250 مليون متر مكعب سنويًا، أي ما يعادل نصف وارداتها السابقة من الغاز الروسي[1].

وقد ساهمت مشاريع المحطات الجديدة في رفع القدرة الاستيعابية الأوروبية للغاز المسال بنحو 500 مليون متر مكعب سنويًا، هذا ما عزز سياسة تنويع مصادر الاستيراد وتقليص التبعية للغاز الروسي.

إلى جانب مشاريع الغاز المسال، عملت أوروبا كذلك على تطوير شبكة خطوط الأنابيب الداخلية، ومن أبرز هذه المشاريع:

- إنجاز خط يربط بين اليونان وبلغاريا، الموصول بخطTAP .
- افتتاح خط أنابيب بولندا – سلوفاكيا (بطول 165 كلم)، الذي يربط بين بحر البلطيق والبحر الأدرياتيكي وبحر إيجه وشرق المتوسط والبحر الأسود.
- افتتاح خط أنابيب جديد ينقل الغاز من النرويج إلى بولندا عبر الدنمارك، بقدرة تصل إلى 100 مليون متر مكعب سنويًا.

وبالتوازي مع تطوير البنية التحتية الغازية، ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده من أجل التحول نحو الطاقات المتجددة، من خلال زيادة الاستثمارات في المشاريع، بغية الوصول إلى الحياد الكربوني وذلك بحلول عام 2050، ما يُتوقع أن يؤدي تدريجيًا إلى تقليص الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، ومنها الغاز الطبيعي[2].

المطلب الثاني :أثر التحول الأوروبي على أمن الطاقة الروسي.

[1] Gas & LNG – 10 Predictions for 2022, January 27, 2022, BloombergNEF, https://about.bnef.com/, seen:10/05/2025.

[2] حسن الشاغل، تحوُّل سياسات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وتداعياته على مستقبل أمن الطاقة الروسي، ابعاد للدراسات الاستراتيجية،27-05-2024 ، متوفر على الرابط: https://dimensionscenter.net/, تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/11.

تُعتبر قضايا أمن الطاقة عنصراً اساسيا في صياغة السياسة الروسية، إذ تشكّل صادرات الغاز الطبيعي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني الروسي وأداة محورية في سياسته الخارجية.

ويقوم المفهوم الروسي لأمن الطاقة إلى الحفاظ على الطلب المستمر على موارده الطاقوية وبأسعار مرتفعة، هذا ما يثبت تركيزها الكبير على تسويق الغاز لأوروبا، التي مثّلت على مر التاريخ الشريك التجاري الأول في مجال الغاز الطبيعي.

إعتمدت موسكو على مر السنين على سياسة "التشبيك عبر خطوط الأنابيب"، وهي إستراتيجية تهدف إلى ربط الدول الأوروبية بشبكة من أنابيب الغاز الروسية من أجل جعلها تعتمد على الإمدادات الروسية كأكبر مورد للغاز الطبيعي لها، خاصة مع تفوق خطوط الأنابيب الروسية والتي تعرف بكفاءتها وتكلفتها المنخفضة مقارنة بخيار الغاز المسال عبر النقل البحري.

فمنحت هذه السياسة روسيا نفوذ جيوسياسي، تمثل في استخدام إمدادات الغاز كورقة ضغط خلال الأزمات السياسية، مثلما حصل في أزمات 2006 و2009 عندما قطعت روسيا إمداداتها التي تمر إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة هيكلة سياساته التشريعية والاقتصادية من أجل تعزيز أمنه الطاقوي.

إلا أن اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا سنة 2022, مثّلت نقطة تحوّل في معادلة أمن الطاقة الأوروبي والروسي. فأوروبا قامت بتسريع فك الارتباط الطاقوي مع روسيا، من خلال تنويع مصادرها الطاقوية، وتوسيع استيراد الغاز الطبيعي المميع (LNG)، من الولايات المتحدة، النرويج، قطر والجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع حصة روسيا بشكل حاد. وتشير البيانات، أن في سنتي 2023–2024 فقدت روسيا أكثر من 60٪ من صادراتها من الغاز نحو الاتحاد الأوروبي مقارنة بما كان قبل الحرب، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على موارد خزينتها.

فوجدت روسيا نفسها مضطرة لتوجيه صادراتها الطاقوية نحو الأسواق الآسيوية، غير أن البنية التحتية الحالية لروسيا تحدّ من قدرة هذا التحوّل. فحقول الغاز الرئيسية الموجودة في غرب سيبيريا وشبه جزيرة

يامال غير مرتبطة بشكل كامل بشبكة التصدير الموجودة في آسيا. ويُعتبر خط "قوة سيبيريا" الذي دخل حيز الخدمة عام 2019 الخط الوحيد النشط والذي يربط بين روسيا والصين، ولهذا تعمل روسيا حالياً على التفاوض من أجل تطوير مشروع "قوة سيبيريا 2" الذي يُفترض أن يربط بين حقول غرب سيبيريا بالسوق الصينية عبر منغوليا، وطاقته المتوقعة تبلغ 30 مليار متر مكعب سنوياً. [1]

كما تناقش روسيا إمكانية استخدام كازاخستان وأوزبكستان كممرات بديلة لتصدير الغاز إلى آسيا، لكن غياب والبنية التحتية اللازمة والاتفاقيات الفعلية يجعل هذا الخيار مستبعدا على المدى البعيد، ولهذا تقوم روسيا بتعزيز صادرات الغاز المسال من أجل توفيره الى آسيا، حيث تمتلك منشآت تسييل كبرى مثل محطة "يامال LNG" ومحطة "سخالين-2"، إضافة إلى منشآت أصغر في فيسوتسك وبورتوفايا. ورغم ذلك، يبقى حجم صادرات الغاز المسال الروسية محدوداً مقارنة بحجم صادرات الدول الكبرى في هذا المجال، زد على ذلك العقوبات الغربية بعد الأزمة الاوكرانية، ونقص المحطات المتخصصة في عمليات تسييل الغاز وإعادة تسييله والتكنولوجيا اللازمة لنقل الغاز، دون أن ننسى المنافسة الشرسة في السوق الآسيوية.

تبرز الصين والهند إذا كوجهتين رئيسيتين محتملتين للغاز الروسي، لكن العقود التي عقدتها هذين الدولتين مع موردين آخرين قيدت من قدرتهما الاستيعابية. كذلك البنية التحتية المتقدمة التي بنتها الصين والهند بتفضيل تنويع الشركاء، هذا ما يُصعّب على روسيا تعويض خسارتها للسوق الأوروبية. لهذا تبقى قدرة روسيا للحفاظ على مكانتها كمصدر طاقوي عالمي مرهونة بتحالفاتها الجيوسياسية خاصة في ظل العقوبات الغربية، وكذلك بتطوير بنيتها التحتية الشرقية.[2]

[1]The largest gas transmission system in Russia's East, 04/06/2019, GAZPROM, http://www.gazprom.com/projects/power-of-siberia/ ,seen on:11/05/2025.

[2]The largest gas transmission system in Russia's East, 04/06/2019, GAZPROM, http://www.gazprom.com/projects/power-of-siberia/,seen:11/05/2025.

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الجزائرية في ظل التغيرات الجيوسياسية

المطلب الأول :الجزائر كبديل استراتيجي للغاز الروسي في السوق الأوروبية وأثر ذلك على توجهاتها الجيوسياسية.

في ظل التحديات التي فرضتها الأزمة الأوكرانية، وفي خضم ما يحدث من تحولات جيوسياسية في الساحة الدولية، والتحولات الكبرى في سوق الطاقة الدولية، تكتسب الجزائر موقعًا استراتيجيًا هاما في قائمة البدائل التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي من أجل تقليص اعتماده على الغاز الروسي. ولا تنبع هذه المكانة من وفرة الموارد الطاقوية فقط وامتلاكها لاحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي, بل تكمن خصوصيتها في توافر مجموعة من العوامل الجغرافية والسياسية واللوجستية التي تجعها خيارًا مفضّلًا للاتحاد الأوروبي من أجل تعويض الغاز الروسي, فالقرب الجغرافي بين الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط لا يمنح الجزائر ميزة لوجستية فحسب، بل يؤسس لتكامل طاقوي عابر للحدود بين الضفتين، وهذا ما يتيح إمكانية نقل الغاز بشكل مباشر عبر أنابيب بحرية موجودة بالفعل، ما يقلل من الاعتماد على الغاز المسال مرتفع التكلفة والذي يأتي من قارات أخرى أكثر بعدا. كما أن الاستقرار الأمني النسبي الذي تشهده الجزائر في محيط إقليمي مضطرب، مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط أو إفريقيا، يعزز من جاذبيتها كمصدر موثوق ومستدام للطاقة، ما يوفر بيئة ملاءمة لعقد شراكات طويلة الأمد مع دول الاتحاد الأوروبي. خاصة إرث الجزائر التاريخي كبائع موثوق للطاقة.

دون أن ننسى البنية التحتية لتصدير الغاز ، من أنابيب تربطها بالضفة الشمالية. وأيضا، امتلاكها لمحطات ومراكز لتمييع الغاز (حيث قامت بأول عملية تمييع للغاز الطبيعي وتصديره للولايات المتحدة الأمريكية). وهذا ما يمنحها القدرة على الاستجابة السريعة للطلب الأوروبي المتزايد في ظل الأزمات الجيوسياسية، ما يجعلها كذلك مؤهلة للعب دور مورد أساسي للغاز الطبيعي في خريطة الطاقة الأوروبية الجديدة في الأجلين القريب والمتوسط.

أولا: تغير توجه دول الاتحاد الاوروبي نحو الجزائر كبديل أساسي للغاز الروسي:

بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2022 وتراجع إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، اتجهت عدة دول أوروبية إلى الجزائر كمصدر بديل وموثوق للغاز الطبيعي .

أبرز هذه الدول والاتفاقيات التي أبرمتها مع الجزائر:

تربط الجزائر وإيطاليا روابط تاريخية. ويعملان على تعميق العلاقة بينهما، خاصة في المجال الاقتصادي وقطاع الطاقة. في 28 فيفري 2022، التقى وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو مع رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون ووزير الخارجية رمضان لعمامرة ووزير الطاقة محمد عرقاب خلال زيارة للوفد الإيطالي للجزائر. وأجروا محادثات حول زيادة كميات الغاز الجزائري إلى أوروبا خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. في 26 ماي 2022، خلال زيارة الجزائر إلى إيطاليا، وافق الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على زيادة إمدادات الغاز لإيطاليا وأوروبا بعد الحرب الروسية الأوكرانية. في 18 جوان 2022، وقع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الإيطالي عقدًا للغاز بقيمة 4 مليار متر مكعب لإمدادات غاز إضافية لإيطاليا، هذا ما يجعل الجزائر أكبر مورد للغاز الإيطالي.

وقد وقعت إيطاليا والجزائر، جانفي 2023, اتفاقية لبناء خط أنابيب غاز جديد، لرفع إمدادات روما من الغاز الجزائري من 20 إلى 35 مليار متر مكعب. في الوقت الذي تعتزم فيه إيطاليا رفع واردات الغاز إلى مستوى 50 – 70 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2025، من أجل ان تكون مركز للطاقة في قارة أوروبا[1].

كما وقّعت الشركة الوطنية سوناطراك عقدًا جديدًا مع فرنسا مدته 25 عامًا للإنتاج المشترك للهيدروكربونات وخفض الانبعاثات.

[1] (FILIPPO ATTILI / PALAZZO CHIGI, 18/07/2022, Algeria becomes Italy's biggest gas supplier in new €4bn deal to reduce Russian dependency, euro news, https://www.euronews.com/, seen:12/05/2025.)

وفي نفس السنة تصدرت الجزائر قائمة أكبر مصدّري الغاز إلى إسبانيا بحصة 29.2%، متفوقة على الولايات المتحدة وروسيا.

وفي فيفري 2024، وقعت سوناطراك على اتفاق مع شركة الطاقة الألمانية "في.أن.جي" لإمدادها بالغاز الطبيعي على المدى المتوسط، عبر خط الأنابيب الذي يربط الجزائر بإيطاليا، وصولا إلى ألمانيا.

في نوفمبر 2022، إستأنفت الجزائر إمدادات غازها إلى سلوفينيا بعد عقد من التوقف فوقّعت سوناطراك عقدًا مع شركة "Geoplin" السلوفانية، لتوريد 300 مليون متر مكعب سنويًا من الغاز، بدء من جانفي 2023، ما يمثل ثلث احتياجات سلوفينيا من الغاز.

وفي نفس السياق، أعلنت الشركة الوطنية سوناطراك، أنها بدأت بتاريخ 1 أكتوبر 2024، إمداد جمهورية التشيك بالغاز الطبيعي لأول مرة، وذلك في إطار عقد شراء وبيع مع شركة "شاز" تم توقيعه مؤخرا بين الجانبين. كما أن الامدادات سيتم نقلها عبر خط أنابيب ترانسميد، والذي يربط الجزائر بإيطاليا.[1]

وعلى نفس المنوال، بدأت سوناطراك إمداد كرواتيا والمجر بالغاز الطبيعي المسال لأول مرة. وقد تم تسليم أول شحنة من غاز الجزائر الطبيعي المسال إلى كرواتيا، وذلك على مستوى المحطة العائمة لإعادة تحويل الغاز إلى حالته الطبيعية، ولفتت سوناطراك إلى أن جزءا من الغاز المسال الذي جرى شحنه إلى كرواتيا سيتم تحويله إلى دولة المجر عبر الشبكة الغازية الكرواتية.

وعززت سوناطراك إمداداتها من الغاز إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، عبر أنبوب ميدغاز الذي يربط الجزائر بألميريا الإسبانية، من أجل مد إسبانيا والبرتغال بكميات تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنويا.

وجددت سوناطراك عقب الحرب أيضا عقود إمداد الغاز الطبيعي المسال إلى كل من فرنسا واليونان وتركيا.

[1] نوار صبحي، غزو أوكرانيا يُبرز أهمية الجزائر في تزويد أوروبا بالطاقة (تقرير), 22-07-2023, الطاقة، متوفر على الرابط: https://attaqa.net/، تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/12.

- ✓ فقد استوردت فرنسا سنة 2023 ما يقارب 3.2 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الجزائري، مما جعلها ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال الجزائري بعد تركيا.
- ✓ وجدّدت شركة بوتاش التركية، في نهاية نوفمبر 2023، إتفاقية بيع الغاز الطبيعي وشرائه مع شركة سوناطراك الجزائرية، وذلك لمدة 3 سنوات إضافية تنتهي في أكتوبر 2027. وتتضمّن الاتفاقية، ضخ إمدادات تصل لـ 4.4 مليار متر مكعب من الغاز المسال سنويًا، مع اعتبار تركيا بوابة مهمة لعبور الغاز الجزائري إلى دول شرق أوروبا. [1]

[1] (صبري ناجح, **حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط, 25فبراير 2023, الشرق الأوسط, متوفر على الرابط: https://aawsat.com/، اطلعت عليه يوم: 2025/05/12.)**

ثانيا: صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي كل ربع سنة:

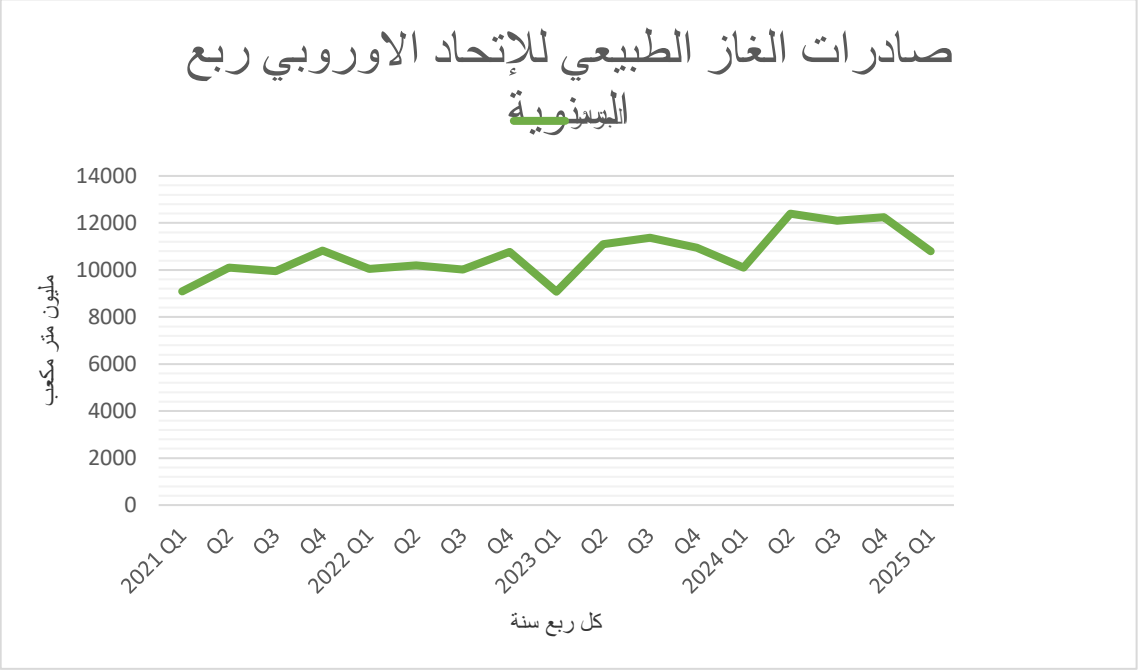

Source: Ugnė Keliauskaitė,Ben McWilliams, Giovanni Sgaravatti, Georg Zachmann, European natural gas imports, 09 May 2025, Bruegel, https://www.bruegel.org/, seen:11/05/2025.

تُظهر بيانات هذا المنحنى واردات الإتحاد الاوروبي من الغاز الطبيعي من الجزائر خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2021 إلى الربع الأول من عام 2025, حيث نلاحظ أنها اتخذت اتجاهاً تصاعدياً، رغم وجود تذبذبات دورية على المدى القصير الذي قد يعكس إما **تراجع موسمي** أو **تحولات في السوق الأوروبية** أو **منافسة متزايدة مع موردين آخرين، مثل النرويج، قطر والولايات المتحدة الامريكية..** نلاحظ أن الصادرات سجلت مستويات تراوحت خلال سنة 2021 بين 9,000 و10,500 مليون متر مكعب، مع ارتفاع طفيف في نهاية السنة. أما خلال سنة 2022، فقد عرفت الكمية استقرارا نسبيا، حيث حافظت الجزائر على مستويات تصدير تتجاوز 10,000 مليون متر مكعب، رغم بعض التراجعات المحدودة.

كما أن سنة 2023 شهدت تحولات في حجم الصادرات، حيث نلاحظ أنها تراجعت بشكل ملحوظ في الربع الأول إلى 9,000 مليون متر مكعب، وهو ما قد يرجع إلى عوامل تقنية كأعمال صيانة أو تقلّب

في الطلب الأوروبي كما يمكن أن يكون بسبب التنافس الحاد بين الموردين، قبل أن تسجل النسبة انتعاشاً ملحوظاً في الربعين الثاني والثالث، لترتفع الى 13,000 مليون متر مكعب، وهو أعلى مستوى صادرات خلال الفترة المدروسة. لكن تراجع الأداء مرة اخرى في الربع الأخير، لكنه لم ينزل عن كمية 11,000 مليون متر مكعب.

وقد تمكنت الجزائر من الحفاظ على مستوى مرتفع من الصادرات في سنة 2024، حيث ظلت الكميات المصدّرة بين 12,000 و13,000 مليون متر مكعب في الأرباع الثلاثة الأولى، وهو الأمر الذي يشير إلى استقرار في تدفق الإمدادات وتزايد نسبة الاعتماد الأوروبي على الغاز الجزائري، خاصة في ظل استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية. ومع ذلك، نلاحظ تراجع نسبي في الربع الأخير من السنة[1].

وقد تم تسجيل انخفاض في مستوى الصادرات إلى ما يقارب 11,000 مليون متر مكعب في الربع الأول من سنة 2025، ما قد يعكس تحولات في توازن السوق أو إلى تغيرات موسمية.

تُؤكد هذه المعطيات الدور الهام للجزائر كمزود موثوق للغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي، خاصة مع سعي هذا الأخير إلى تقليص اعتماده على الغاز الروسي عبر تنويع امداداته. كما تشير هذه المعطيات الى القدرة الجزائرية على الاستجابة للطلب المتزايد في فترات الأزمات الجيوسياسية، ولكن رغم ذلك، تظل الصادرات الغاز الطبيعي عرضة للتأثر بعوامل كثيرة، تشمل القدرة الإنتاجية، حالة البنية التحتية، التنافس، والتطورات السياسية في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: التحديات والفرص أمام الجزائر في ظل الوضع الجيوطاقوي الجديد.

عرف المشهد الطاقوي العالمي، بعد غزو روسيا لأوكرانيا، تحولات كبيرة أعادت تشكيل خريطة الطاقة العالمية، وأظهرت الحاجة لدى أوروبا لتقليص تبعيتها للغاز الروسي والبحث عن مصادر جديدة أقرب

[1]صبري ناجح, حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط, 25فبراير 2023, الشرق الأوسط، متوفر على الرابط: https://aawsat.com/, اطلعت عليه يوم: 2025/05/12.

جغرافيا وأكثر انخفاضا في الاسعار. فوجدت الجزائر نفسها أمام لحظة مفصلية تجمع بين فرص كثيرة وتحديات.

أولًا: التحديات الاستراتيجية التي تواجه الجزائر:

رغم إمكانيات الجزائر الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في قطاع الغاز الطبيعي، والبنية التحتية المتطورة التي تمتلكها، إلا أنه ومع التزايد المتسارع للطلب الأوروبي للغاز الطبيعي وقدرتها على الاستجابة السريعة تصطدم الجزائر بعدة عراقيل من اهمها[1]:

- ✓ في ظل انفتاح السوق الأوروبية على الغاز الطبيعي المسال، تواجه الجزائر منافسة كبيرة من قطر والولايات المتحدة والنرويج.
- ✓ لا تزال بعض المؤسسات الطاقوية العالمية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر مليئا بالمخاطر، نتيجة لإجراءات تنظيمية غير مستقرة، وللبيروقراطية التي تعرفها الجزائر.
- ✓ تعاني الجزائر من محدودية في البنية التحتية للتمييع والنقل مقارنة بالطلب الكبير على غازها الطبيعي، بالإضافة إلى تراجع نسبي في إنتاج بعض الحقول القديمة، وهذا ما يتطلب استثمارات ضخمة من اجل تحديث القطاع وتوسيع طاقته الإنتاجية.
- ✓ كذلك رغم امتلاك الجزائر أحد أكبر احتياطيات الغاز الصخري في العالم، إلا أن الاستثمار فيه لا يزال محدودًا جدا بسبب تكلفته العالية، وعدم وجود التكنولوجيا المتطورة، ورفض الشعب بسبب الاثار البيئية التي تتركها عملية استخراج الغاز الصخري .
- ✓ ترتبط الكثير من صادرات الجزائر بعقود واتفاقيات طويلة الأجل، هذا ما يجعلها لا تستفيد من الأسعار الفورية المرتفعة التي وضعتها الأسواق بعد اندلاع الغزو الروسي على اوكرانيا.

[1] صبري ناجح, **حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط, 25فبراير 2023, الشرق الأوسط، متوفر على الرابط: https://aawsat.com/, اطلعت عليه يوم: 2025/05/12.**

- ✓ التوترات الدبلوماسية مع بعض الشركاء الأوروبيين مثل إسبانيا، حيث توترت العلاقات مع إسبانيا بعد تغيير هذه الاخيرة موقفها من قضية الصحراء الغربية، مما دفع الجزائر إلى إلغاء اتفاقية الصداقة مع إسبانيا وتوجيه صادراتها نحو إيطاليا. وهذا الامر يضعف من مرونة السياسة الطاقوية الجزائرية.

ثانيًا: الفرص الاستراتيجية للجزائر:

يمكن تحصيل جملة من الفرص التي يمكن أن تعزز من مكانة الجزائر كلاعب طاقوي في سوق الطاقة العالمية[1]:

- ✓ يمنح الموقع الجغرافي الاستراتيجي ميزة تنافسية مقارنة بالدول، وهو ما يزيد من جاذبية الغاز الجزائري من حيث السعر والسرعة.
- ✓ يشكل قانون المحروقات (19-13) وقانون الاستثمار (2022) خطوة من أجل تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغاز والطاقات المتجددة.
- ✓ تمكنت الجزائر في ظل الغزو الروسي من إبرام اتفاقيات استراتيجية مع شركات أوروبية، وبدأت تنفتح حديثا على شراكات جنوب-جنوب مع إفريقيا وآسيا.
- ✓ أما في ظل التحول الطاقوي العالمي، تحاول الجزائر التموقع كمصدر للهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، وذلك من خلال عقد شراكات أوروبية من أجل تطوير مجمعات الطاقة الشمسية ومشاريع الربط الكهربائي في صحراء الجزائر.
- ✓ رغم أن أوروبا تتجه نحو الانتقال الطاقوي، إلا أن الغاز الطبيعي سيبقى طاقة إنتقالية أساسية على الأقل حتى 2045. وهذا ما يعطي للجزائر فرصة لتوقيع عقود جديدة طويلة الأجل.

[1] صبري ناجح, حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط, 25فبراير 2023, الشرق الأوسط، متوفر على الرابط: https://aawsat.com/, اطلعت عليه يوم: 2025/05/12.

✓كما تمثل مشاريع الربط الكهربائي المستقبلية لربط الجزائر كهربائيًا بإيطاليا وإسبانيا لنقل فائض الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، وتنامي دور الجزائر داخل منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، أوراقًا إضافية تمنحها وزناً تفاوضيًا أوسع وتعزز من مكانتها كلاعب طاقوي إقليمي ودولي مهم في الساحة الدولية. [1]

[1]صبري ناجح, حرب أوكرانيا توجّه بوصلة الطاقة العالمية إلى الشرق الأوسط, 25فبراير 2023, الشرق الأوسط، متوفر على الرابط: https://aawsat.com/, اطلعت عليه يوم: 2025/05/12.

خاتمة.

خاتمة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية، ظهرت إشكالية أمن الطاقة في واجهة التحديات العالمية، وهو ما أعاد تشكيل خريطة العلاقات الطاقوية بين الدول. وفي هذا السياق، ظهرت الجزائر كفاعل استراتيجي مهم في سوق الغاز الطبيعي، وقد استفادت من موقعها الجغرافي، ومواردها الكبيرة، وعلاقاتها التاريخية التي تجمعها بدول جنوب أوروبا.

أظهرت الدراسة أن السياسة الطاقوية الجزائرية عرفت نوعًا من إعادة التموضع، فسعت بالدرجة الاولى إلى سد الفراغ الذي خلّفه تراجع الغاز الروسي في السوق الأوروبية، من خلال القيام بتعزيز إنتاجها وصادراتها من الغاز الطبيعي وتكثيف تحركاتها الدبلوماسية الطاقوية. غير أن هذا الدور الذي تحاول الجزائر أن تلعبه، لا يزال محاطًا بتحديات كثيرة بنيوية وهيكلية، من بينها هشاشة البنية التحتية، نقص الاستثمارات، ضعف الطلب الداخلي، إضافة إلى تنامي المنافسة الدولية، من النرويج، الولايات المتحدة وقطر...

وانطلاقا من هذا، يجب على الجزائر اعتماد إستراتيجية طاقوية متكاملة تقوم على مبادئ تنويع الموردين، الاستدامة من أجل أن تكون مصدر موثوق، وتعزيز الحوكمة، وذلك من أجل تحويل الأزمة إلى مكسب استراتيجي دائم، كما يجب إدماج السياسة الطاقوية ضمن رؤية خارجية أكثر فاعلية، لا يحصرها في بعدها الاقتصادي فقط، بل يضعها كأداة من أجل توسيع النفوذ وتحقيق شراكات متوازنة.

وعليه، يمكن الجزم أن مستقبل الجزائر في النظام الطاقوي العالمي، وفي ظل التحولات المتسارعة، لن يُحدّد فقط بحجم مواردها، بل بقدرتها على التكيّف، واستثمار الطاقة كآداة سيادية، ومصدر للتأثير الجيوسياسي.

وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية، بحيث تؤكد الدراسات والاحصائيات أن الجزائر تمتلك ما يؤهلها لتلعب هذا الدور. فإن موقعها الجغرافي القريب، واحتياطاتها الغازية الكبيرة، إلى جانب علاقاتها التاريخية الوطيدة مع دول أوروبا خاصة دول الجنوب، تجعل منها شريكًا موثوقًا لتكون بديلا آمنا ومستقرا. وكذلك بنيتها التحتية من أنابيب تتيح لها تصدير مباشر للغاز إلى الأسواق الأوروبية بكفاءة وبتكلفة أقل من الموردين البعيدين. كما أنه خلال الفترة الأخيرة، نلاحظ أن السياسة الطاقوية الجزائرية أظهرت مرونة دبلوماسية

ملحوظة، وكان ذلك في شكل رفع مستويات التصدير، وإبرام اتفاقيات جديدة، وعقد مفاوضات استراتيجية مع شركاء أوروبيين، وغير أوروبيين. كل ذلك قام بتعزيز دور الجزائر كمصدر بديل وموثوق في معادلة أمن الطاقة عالميا وإقليميا.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	جدول يمثل الحقول المكتشفة	57
الجدول رقم (02)	جدول يوضح صادرات وواردات وكميات الإنتاج بالنسبة للغاز في الجزائر من سنة 2008 الى سنة 2020.	101
الجدول رقم (03)	جدول يوضح نسب استيراد الدول الأوروبية للغاز الطبيعي الروسي سنة2021	131
الجدول رقم (04)	جدول يوضح نسب استيراد الدول الأوروبية للغاز الطبيعي الروسي سنة2025	137

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	خريطة توزيع الموارد الاحفورية في العالم	26
الشكل رقم (02)	مصادر الطاقة	28
الشكل رقم (03)	الغاز والنفط في بحر قزوين	47
الشكل رقم (04)	خريطة توضح الموقع الجغرافي لمدينة حاسي الرمل	58
الشكل رقم (05)	خريطة توضح الموقع الجيولوجي لحقل حاسي الرمل	59
الشكل رقم (06)	خريطة انابيب نقل الغاز الى أوروبا	73
الشكل رقم (07)	خطوط أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا إلى آسيا	121
الشكل رقم (08)	مصادر الغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي قبل أزمة أوكرانيا	129

الشكل رقم (09)	مصادر الغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي سنة 2023.	134
الشكل رقم (10)	تغيرات صادرات الغاز الروسية الى دول الاتحاد الاوروبي عبر الانابيب الاربعة	135
الشكل رقم (11)	واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي قبل وأثناء الغزو الروسي الاوكراني	136
الشكل رقم (12)	صادرات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي ربع سنوي	150

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

كتب:

1. أبو قنطار الحسان، العلاقات الدولية (الدار البيضاء، دار توبقال ط. 2، 1990).
2. اسمير سعدون مصطفى وآخرون الطاقة البديلة: مصادرها واستخداماتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. الجاسور ناظم عبد الواحد، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دليل عمل الدبلوماسي، والبعثات الدبلوماسية / الطبعة الأولى (عمان) - الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.
4. الحموي سعيد خليفة، أساسيات إنتاج الطاقة، أساسيات إنتاج الطاقة البترول والكهرباء والغاز، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
5. الخياط محمد مصطفى، الطاقة لعبة الكبار، إصدارات سطور الجديدة 2016.
6. الخياط محمد مصطفى، الطاقة: مصادرها وأنواعها واستخداماتها وزارة الكهرباء والطاقة، مصر،2006.
7. دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العالمة والإحصاء، مصر، 2015.
8. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998).
9. عاطف سليمان، "معركة البترول في الجزائر"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل،1974.
10. العدوي ابراهيم أحمد، الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1969.
11. بومدين وسيلة، اشكالية الطاقة في العالم، مدخل مفاهيمي حول مفهوم الطاقة، جانفي2024.
12. حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر، 2000).
13. محمد خالد هاشم، العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار،2022.
14. محمد خالد هاشم، العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار،2022.
15. وهبي صالح، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق، 2001.

مقالات أكاديمية:

1. اسلام أحمد سليم، المجلة العربية للنشر العلمي، ماجستير علوم سياسية- الأردن, 2جويلية2019.
2. بشرى زينب اوزدمير داشجي اوغلو، العقوبات على روسيا وتأثيرها في امن الطاقة، مجلة رؤية تركية للابحاث والدراسات.

3. بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق.
4. سويدان محمد حسن، خارطة الغاز الأوروبي بين روسيا والمصادر البديلة، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة، العدد29، ايار2022.
5. شكري محمد عزيز وناصف مصطفى، الاحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، جويلية 1978.
6. الصراع الكبير على النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، مجلة القدس العربي– 21 ديسمبر2019,https://www.alquds.co.uk/.
7. العياشي زرزار، محمد مداحى أثر تطورات قطاع الطاقة على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل البدائل التنموية الممكنة لقطاع المحروقات، مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، العدد 01، 2015.
8. فروحات، حدة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11 جامعة ورقلة، 2012.
9. فكيري شهرزاد، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، جامعة لونيسي علي البليدة02(الجزائر)، شبكات النقل والطاقة في بحر قزوين: بين التنافس والتعاون، 01جوان2024.
10. كسيرة سمير، مستوى الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
11. مجلة البحوث القانونية والسياسية، السياسة الخارجية: أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها الأستاذ: بلحاج هواري، جامعة سعيدة.
12. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الامن الطاقوي الجزائري-تأصيل نظري ايتيمولوجي نبيل بن حمزة، 10-07-2021.
13. هاني منال، الحرب الروسية على اوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقعة والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ،25 العدد 02 سنة ،2022.

مواقع إلكترونية:

1. أحمد حنيش وحفيظ بوضياف، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007,2008، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد:01.2020.
2. إسبانيا تلقت ضمانات من الجزائر بخصوص إمدادها بالغاز01أكتوبر 2021, وكالة الانباء الجزائرية، متوفر على الرابط التالي: https://www.aps.dz/.
3. اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا – برلين, المؤتمر الدولي العلمي: إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الإقتصادية الدولية بين طاقة المحروقات والطاقات البديلة الامن الطاقوي في العلاقات الدولية دراسة في المفهوم والمقاربات النظرية ط.دبلعور حمزة / العلوم السياسية / بجامعة غرداية / الجزائر .ط. د نبراس خضير جدعان مهدي / كلية التربية للعلوم انسانية بجامعة الانبار / العراق.
4. إيرين جابر، الجزائر تواصل تفوقها كأكبر مصدر للغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول، رؤى الطاقة في أفريقيا، متوفر على الرابط:https://africaenergyinsights.com/.

5. بلوناس فريد، أكبر مورد رئيسي للغاز الطبيعي.. الجزائر تعزز مكانتها في إسبانيا, 11أكتوبر 2024, أوراس، متوفر على الرابط:https://www.awras.com/.
6. بن عبيد فريد وحمزة طيبي، "مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06: ديسمبر2016.
7. بوقرة مراد، الميزان التجاري يسجل عجزا بـ 6.11 مليار دولار في ،2019 نقلا عن الموقع الاكتروني1https://bit.ly/3y4vUC.
8. الجزائر تزود فرنسا بالغاز وتوقع معها اتفاقات تعاون, 12/12/2006, الجزيرة، متوفر عبر الرابط: https://www.aljazeera.net/.
9. الجزائر و BPأموكو تقيمان مشروعا مشتركا للغاز,12/8/2001, الجزيرة،https://www.aljazeera.net/.
10. الجزائر.. 8 اكتشافات مهمة للنفط والغاز منذ يناير,30/5/2024,الجزيرة، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
11. الجزائر.. التمديد 10 سنوات لاتفاقيات تزويد البرتغال بالغاز,11.06.2019, وكالةAA, متوفر على الرابط: https://www.aa.com.tr/.
12. الحرب الروسية الأوكرانية.. مواجهة خمد فتيلها عقدين وأشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي، الجزيرة، متوفر على الرابط:https://www.aljazeera.net /.
13. حنو عبد الناصر ,تقرير يرصد أكبر 5 حقول للنفط والغاز في الجزائر، 24 فبراير,2025,تادامسا نيوز، متوفر على الرابط https://tadamsanews.dz/
14. روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب, 10مارس/ آذار 2022, بي بي سي عربي نيوز، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com/.
15. الزيادي رحاب -ماهر ماري-نوران عوضين، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، التأثيرات الجيوسياسية: الغاز والشرق الأوسط في الازمة الأوكرانية,2022/02/20,https://ecss.com.eg/.
16. سوناطراك- ايني: التوقيع على عدة اتفاقات تعاون أساسا في القطاع الغازي,01/07/2020, الإذاعة الجزائرية، متوفر على الرابط التاليhttps://radioalgerie.dz/.
17. شريف عماد الدين، مسؤول: الجزائر تؤمن 82% من احتياجات الطاقة في البرتغال، الطاقة، متوفر على الرابط التالي: https://attaqa.net/.
18. الصاوي عبد الحافظ، تعرف على سوق الغاز في العالم.. من الإنتاج الى الاستهلاك,16 ديسمبر 2024, موقع الجزيرة، https://aja.me/uncg94.
19. العقوبات الغربية على روسيا تعيد رسم خريطة الطاقة العالمية، 31ديسمبر 2022، الحرَّة، متوفر على الرابط: https://www.alhurra.com/.
20. الغاز الجزائري يعزز إمدادات فرنسا بعقد جديد بين سوناطراك وإنجي, 07-07-2022, الطاقة، متوفر عبر الرابط: https://attaqa.net/.
21. الغاز الطبيعي: مورد بمكانة محورية في مسار الانتقال الطاقوي العالمي، 17 فيفري 2025, موقع وكالة الانباء الجزائرية،https://www.aps.dz/.
22. غاز: بين العقود طويلة وقصيرة المدى خيارات تفرض نفسها في سوق دائم التحول, 19فيفري 2024, وكالة الانباء الجزائرية، متوفر على الرابط التالي:https://www.aps.dz/.
23. لوصيف يوسف المدير الجهوي لمجمع سوناطراك بمنطقة حاسي رمل، قصة أولى آبار الغاز في حاسي رمل,21/02/2024 ,الاذاعة الجزائرية،https://news.radioalgerie.dz/.

24. مبروك محمد، دراسة حول الجذور التاريخية للغزو: أوكرانيا منطقة الصراع الجيوسياسي بين "التخوُّف الروسي وتمدُّد المعسكر الغربي"، 2023/02/08, الجزيرة، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
25. محمد إلهام ,ماذا تعرف عن قطاع الغاز في الجزائر؟ ,17/7/2024,الجزيرة، متوفر على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/.
26. محمد خالد هاشم، العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار ،2022.
27. محمود هشام، بحر الصين الجنوبي، النزاعات الإقليمية تهدد شرايين التجارة الدولية بمنعطفات حادة, 18نوفمبر 2023, متوفر على الرابط التالي:https://www.aleqt.com.
28. مزياني صبرينة، مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الامن الوطني الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، يوليو2017, نقلا عن الموقع الالكتروني:.https://bit.ly/3sDdnJw
29. مصطفى هبة، حقل عين أمناس.. ماذا تعرف عن أكبر مشروعات الغاز الرطب في الجزائر؟ ,-2024 11-02, الطاقة، متوفر على الرابط: https://attaqa.net/.
30. مصطفى هبة، رورد النوس.. ماذا تعرف عن ثاني أكبر حقول الغاز في الجزائر؟ ,-11-2024 03,الطاقة، متوفر على الرابط التالي:https://attaqa.net/.
31. المضارب العربي، مقالات اقتصادية، أكبر 10 دول في احتياطي الغاز الطبيعي في العالم2025, الثلاثاء18 فيفري2025.
32. ولاء جمال، اتفاقية بين سوناطراك الجزائرية وتوتال الفرنسية لتطوير حقلي غاز بـ 700 مليون دولار, 09يوليو/2023, البوابة نيوز، متوفر في الرابط: https://www.albawabhnews.com/.

أطروحات دكتوراه:

1. دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص: دراسات اقتصادية، من إعداد المترشحة: أمينة مخلفي، نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11 مارس 2013.
2. اقبال محمد احمد، وراق الآثار البيئية لاستخدامات الطاقة الشمسية بولاية شمال كردفان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، معهد الدراسات البيئية، تخصص علوم بيئية، جامعة الخرطوم السودان، 2005.
3. بن علي بلعزوز، سامية شارفي، الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول العالمية: دراسة قياسية تحليلية (1999 – 2014)، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.
4. زناد سهيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الاستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف،2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017,2018.
5. سارة بخوش، السياسات الطاقوية ومقتضيات التنمية المستدامة: الجزائر نموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية, 2023/2022.

6. سدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 07 و08 أفريل، 2008.
7. عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2012,2013.
8. لجدل خالد، "أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر:1 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير2017/2018.

المراجع الأجنبية:

1. Algeria sees Europe as key gas market, June 29,1994,UPI Archives, https://www.upi.com/.
2. Algeria's Sonatrach, Occidental Petroleum sign MOUs on hydrocarbon cooperation, April 16, 2025, Reuters, https://www.reuters.com/.
3. Algérie: accord entre le groupe étatique Sonatrach et ExxonMobil envue de développer deux gisements gaziers, 24 mai 2024, connaissance des energies, https://www.connaissancedesenergies.org/.
4. Amel Howari, Sonatrach et Sinopec: Un méga-contrat pétrolier de 850 millions de dollars pour Hassi Berkane nord, 26 février 2025, ALGERIE360°, https://www.algerie360.com/.
5. Brendan Cole, Russia's Economy on Course to Hit Historic Low, Published May 02,2024, Newsweek, https://www.newsweek.com/.
6. Caitlin M. Kenney and Bradley Peniston, What Just Happened With Putin's Nuclear Forces? Here's What Experts Say, February 27, 2022, Defense One, https://www.defenseone.com/.
7. *Coopération énergétique au Maghreb: quelles dynamiques régionales et internationales ?*, Paris, Institut de relations internationales et stratégiques, septembre 2023.
8. Distribution Publique du Gaz Naturel, MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE, DES MINES ET DES ENERGIES RENOUVELABLES, https://www.energy.gov.dz/.
9. Djouder Meriem, Algérie – Italie: Un partenariat en pleine expansion, Publié le 03 mars 2025, Le jeune independent, https://www.jeune-independant.net/.
10. Eni et Sonatrach renforcent leur relation enprolongeant le contrat de fourniture de gaz jusqu'en 2027, 16 mai 2019, ENI, https://www.eni.com/.
11. GECF: Algeria 2nd exporter of natural gas via pipelines to the EU in 2023,20/04/2024, Embassy of Algeria in Moscow, https://embmoscow.mfa.gov.dz/.
12. Industrie gazièreen Algérie: d'importants investissements consentis par Sonatrach en 60 ans, 10/02/2024, RADIO ALGERIENNE, https://news.radioalgerie.dz/.

13. L'industrie gazièreen Algérie par les chiffres, 02 mars 2024, ALGERIE PRESSE SERVICE, https://www.aps.dz/.
14. LNG Prime Staff, UK's Grain LNG, Algeria's Sonatrach ink 10-year capacity deal, February 1, 2024, LNG Prime, https://lngprime.com/.
15. Marché gazier européen: L'Algérie confirme sa compétitivité, 14 octobre 2023, Algeria Invest, https://algeriainvest.com/.
16. Martin Vladimirov, Turk Stream gas pipeline could slow EU, Russia decoupling: Vladimirov, May 7, 2025, Reuteurs, https://www.reuters.com/.
17. *Naylor, Philip (2000). La France et l'Algérie: une histoire de décolonisation et de transformation. Presses universitaires de Floride.*
18. NOMINATION DE SONATRACH POUR LE GECF AWARDS 2024, Forum des Pays Exportateurs du Gaz, Sonatrach, https://sonatrach.com.
19. Petra Sorge and Priscila Azevedo Rocha, German utility VNG inks country's first deal with Algeria for pipeline gas, Bloomberg, https://www.bloomberg.com/.
20. Rebah, « Sonatrach – Une Entreprise Pas Comme Les Autres », Editions CASBAH, Alger, 2006.
21. Riccardo Albonetti et Luigi Manganelli, « The Trans-Mediterranean natural gas pipeline », *International Journal of Project Management*, vol. 2, n° 2, 1989.
22. Russian LNG accounts for a quarter of Spanish gas imports in March, April 10, 2024, Reuters, https://www.reuters.com/.
23. The agreement reached demonstrates Sonatrach's and Naturgy's willingness to consolidate their long-term partnerships started decades ago, 08-10-2020, NATURGY, https://www.naturgy.com/,.
24. The agreement reached demonstrates Sonatrach's and Naturgy's willingness to consolidate their long-term partnerships started decades ago, 08-10-2020, NATURGY, https://www.naturgy.com/.
25. Turkiye extends LNG deal with Algeria for 3 years, says energy minister,22 November 2023, Arab NEWS, https://arab.news/gfmdc.
26. UNIVERSITE KASDI MERBAH – OUARGLA FACULTÉ DES HYDROCARBURES, DES ÉNERGIES RENOUVELABLES ET DES SCIENCES DE LA TERRE ET DE L'UNIVERS, BELHIMEUR Houssem Eddine BOURADI Kamel, Les problèmes de la production de gaz dans la région de Hassi Rmel.
27. Yamal – Europe Gas Pipeline, February 16 2011, offshore-technology, https://www.offshore-technology.com/.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:.....15

أهداف الدراسة:.....16

أهمية البحث:.....16

منهجية البحث:.....16

الدراسات السابقة: 17

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.....20

المبحث الأول: إطار عام لمفهوم الطاقة.....21

المطلب الأول: ماهية الطاقة ومصادرها..... **21**

المطلب الثاني: أهمية الطاقة في العلاقات الدولية:..... **28**

المبحث الثاني: إطار عام لمفهوم السياسة الخارجية:.....35

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية واهم عناصرها:..... **36**

المبحث الثالث: دور الطاقة في توجيه السياسة الخارجية:.....43

المطلب الأول: تأثير الطاقة على السياسة الخارجية للدول..... **43**

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأهمية الطاقة في توجيه السياسة الخارجية..... **51**

المبحث الأول: قطاع الغاز في الجزائر:.....56

المطلب الأول: الاكتشافات الغازية في الجزائر..... **56**

المطلب الثالث: البنية التحتية لقطاع الغاز في الجزائر. **70**

المبحث الثاني: الأسواق التقليدية في تصدير الغاز الجزائري. 75

المطلب الأول: أبرز الشراكات وعقود الغاز مع الدول الأوروبية واسيا..... **75**

المطلب الثاني: مقارنة بين حصة الجزائر وحصص الدول المنافسة..... **88**

المبحث الثالث: ملامح السياسة الطاقوية الجزائرية قبيل الأزمة. 91

المطلب الأول: الطاقة كسلعة إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد المحلي..... 91

المطلب الثاني: التوجهات الاستراتيجية العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية..... 96

المبحث الأول: السياق الجيوسياسي لأزمة أوكرانيا وانعكاساته على أمن الطاقة 110

المطلب الأول :خلفية الصراع الروسي–الأوكراني وأبعاده الجيوسياسية:.....110

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية على روسيا وتأثيرها على سوق الغاز.....115

المطلب الثالث :البنية التحتية لأنابيب الغاز بين روسيا وأوروبا ودور أوكرانيا الحيوي. 121

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على سياسات الطاقة الأوروبية والروسية..... 128

المطلب الاول :تحول سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة. 128

المطلب الثاني :أثر التحول الأوروبي على أمن الطاقة الروسي.....143

المبحث الثالث: السياسة الطاقوية الجزائرية في ظل التغيرات الجيوسياسية 146

المطلب الأول :الجزائر كبديل استراتيجي للغاز الروسي في السوق الأوروبية وأثر ذلك على توجهاتها الجيوسياسية.....146

المطلب الثاني: التحديات والفرص أمام الجزائر في ظل الوضع الجيوطاقوي الجديد.....151

خاتمة:..... 156

قائمة الجداول..... 158

قائمة الأشكال 158

قائمة المراجع:..... 161

المراجع العربية: 161

كتب:..... 161